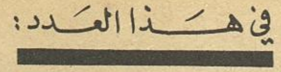
الحرية

اسبوعية سياسية عربية



في هذا العدد:

بيروت - الاثنين ١٨/١٢/١٩٧٢ - العدد ٦٠٠ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً
AL- HOURRIAH - № 600 - 18 / 12 / 1972 -

زيارة الملك حسين للسعودية /

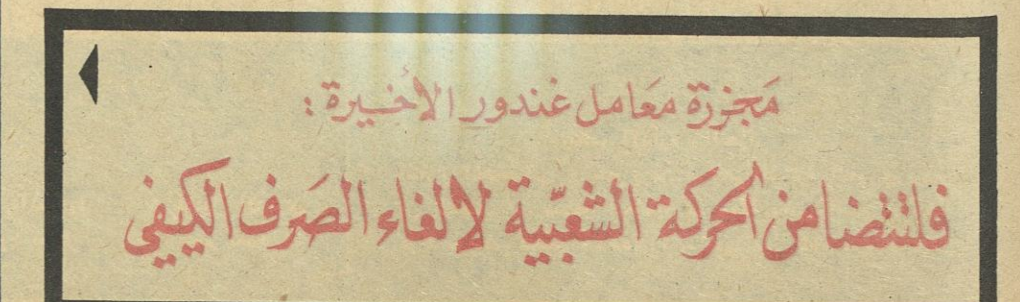
المحور السعودي - الاردني لدعاة السلم الاميركي





الخليج العربي:

المظاهرات الأخيرة ضد "بيع الجزر العربية"



مجزرة معامل غندور الأخيرة:

فلنتضامن الحركة الشعبية لالغاء الصرف الكيفي

الكلمة الأخيرة

زيارة قابوس لمصر وليبيا

خطوة جديدة في مسلسل التراجع أمام الاستعمار الجديد في الخليج العربي

أصبحت مواقف أنظمة برجوازية الدولة تجاه تطورات الوضع في الجزيرة وعمان والخليج مقياسا أساسيا لقياس مدى تراجعها أمام الهجمة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على المنطقة ككل . لا بل ان كافة المؤشرات الاخيرة تؤكد الضلوع الكامل لهذه الانظمة في مخططات الاستعمار الجديد الرامية الى كسب الاعتراف العربي والدولي بالانظمة العشائرية العميلة التي أنشأتها ، واسباغ صفة « الاستقلال » و « الوطنية » و « الديمقراطية » عليها .

ومن هذه المؤشرات الاكيدة الزيارة الاخيرة التي قام بها قابوس — سلطان عمان — الى كل من مصر وليبيا . من المعروف ان الانكليز خلعوا عميلهم السابق — سعيد بن تيمور — في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، ونصبوا مكانه ابنه قابوس ، في محاولة لتحديث الاستعمار في تلك السلطنة التي ظلت معزولة عن التطورات في الخليج خلال قرون ، وادخالها عصر الاستعمار الجديد ، وتجنيد كافة القوى لضرب الحركة الوطنية فيها ، وطليعتها المسلحة ، الثورة في الاقليم الجنوبي — ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

ومنذ احداث هذا التغيير ، والانكليز يسعون لكسب الاعتراف العربي والدولي بهذه السلطنة ، التي شكلت وتشكل شبه مستعمرة آمنة لهم . واذا كان الموقف المصري قد اتسم بشيء من التردد أول الامر ، فاعترض على دخول السلطنة الجامعة العربية لانها لا زالت تضم قاعدتين عسكريتين بريطانيتين ، فما لبث أن تراجع وعلق موقفه على النتائج التي تترتب عليها التسوية بين السلطنة والحكم السعودي . وأرسل السادات مبعوثه الخاص محمد حسن الزيات في زيارة لمسقط حيث ألقى محاضرة حيا فيها ما أسماه ثورة يوليو بقيادة السلطان قابوس ، وقارنها بثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر . واذا ثمة من حاجة للادلة على مدى تراجع نظام السادات عن خط عبد الناصر ، فان في هذه المقارنة الدليل البليغ .

وتتوجت كل هذه التطورات بزيارة قابوس الاخيرة لكل من مصر وليبيا . في القاهرة ، أجرى مباحثات مطولة مع الرئيس السادات ، وخرجت الصحف القاهرية ، طوال أيام ، وهي مليئة بالمقالات حول « العمران » الذي يبنيه السلطان الشاب في عمان . وكالعادة ، فالذي يضمره نظام السادات ، يفصح عنه النظام الليبي . ففي ختام المحادثات بين قابوس والقيادة الليبية ، صدر بيان مشترك أهم ما يلفت الانتباه فيه نقطتان : الاولى اتفاق الطرفين على تأييد قضايا العدل والحرية وتأييد « الشعوب التي تناضل للتحرر من نير الاستعمار والتمييز العنصري في افريقيا » . الشعوب العربية تناضل هي أيضا « للتحرر من نير الاستعمار » . ومنها الشعب العربي في سلطنة عمان الذي حمل السلاح طوال سنوات ضد الاحتلال البريطاني والسلاطين العملاء ، متوجا نضاله باندلاع الثورة الوطنية المسلحة في الاقليم الجنوبي — ظفار — التي تسجل الانتصارات وتبذل التضحيات منذ أكثر من سبع سنوات . وتتمثل السيطرة الاستعمارية في سلطنة عمان بقاعدتين بريطانيتين في صلالة ومصيرة وباتفاقية مع بريطانيا عقدت عام ١٩٥٨ لمدة ٩٩ عاما ، وبمئات الضباط الانكليز الذين يسيرون كافة شؤون البلاد ، وبسيطرة شركة النفط والشركات الاحتكارية الاستعمارية الاخرى على مرافق البلاد الحيوية . فاذا لم يكن هذا كله يشكل سيطرة استعمارية في سلطنة عمان ، واذا لم يكن نضال شعبها المسلح يشكل نضالا من أجل التحرر « من نير الاستعمار »، فلم يعد للاستعمار من معنى ولا عاد من معنى للنضال ضده .

والنقطة الثانية التي تلفت الانتباه هي اتفاق الطرفين على تأييد المقاومة الفلسطينية . ولكن عجبا له من تأييد ! في سياق « أقلمته » و « تعريب » الحرب ضد الثورة الوطنية في ظفار ، استقدم الانكليز الى السلطنة أعدادا كبيرة من ضباط الجيش الاردني للحلول محل الضباط الانكليز في « حفظ الامن » وقيادة العمليات العسكرية في ظفار . وبديهي أن يكون هؤلاء الضباط الاردنيون قد اكتسبوا « خبرتهم » من تنظيم المذابح ضد المقاومة الفلسطينية في أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ . فالقائم بالاعمال الاردني في مسقط هو رئيس أركان الجيش الاردني خلال مجزرة أيلول . وضباط الاستخبارات الاردنيون يتباهون أمام المعتقلين الوطنيين ، في أقبية وسجون السلطنة ، بأنهم قادرون على « سحقهم » مثلما سحقوا الفدائيين الفلسطينيين !!؟ هذه هي السلطنة التي « تؤيد » المقاومة الفلسطينية . بهكذا مقياس ، لماذا لا يندرج النظام الهاشمي أيضا في عداد مؤيدي المقاومة ؟!!

إفشال المخطط السعودي "ليمننة" الحرب ..

اتفاقية الوحدة بين الشمال والجنوب التي تم التوقيع عليها في طرابلس — ليبيا في الاسبوع الماضي ، يجب النظر اليها بأبعد ما تحمله النصوص المختلفة التي تضمنتها الاتفاقية .. فلا شك أن قضية الوحدة اليمنية قضية استراتيجية وأساسية في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية في الجنوب والشمال على السواء ، وهي مسألة مطروحة تاريخيا منذ الاحتلال البريطاني في الجنوب وحكم الامامة في الشمال . وبعد استقلال الجنوب تطورت الاوضاع في الشمال لصالح القوى الرجعية والملكية القديمة التي استغلت انسحاب القوات المصرية بعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ لجعل ميزان القوى في الشمال يميل الى كفة القوى الرجعية المرتبطة بالسعودية . وبعد حركة التصحيح في الجنوب وطرح مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية على صعيد التطبيق بدأت السعودية تخطط للقضاء على هذه الثورة في الجنوب ولمنع تطورها خوفا من العدوى التي تحملها لمختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية ، وخوفا من آفاقها الوحدوية الديمقراطية في اليمن كله .. فالقاعدة الجماهيرية العريضة للثورة الوطنية والديمقراطية في الجنوب أصبحت هي الاساس المتين للوحدة اليمنية ، وهذا ما كان يخيف القوى الرجعية الجنوبية التي « هاجرت » الى الشمال أو الى السعودية والتي كانت اداة السعودية في مخططها لضرب كل ما تمثله ثورة اليمن الديمقراطية من آفاق وحدوية حقيقية وثورية في اليمن خاصة وفي عموم منطقة شبه الجزيرة عموما .

ولذلك كان المخطط السعودي — الامبريالي لضرب الثورة في الجنوب يحاول الانطلاق من وضع الشمال ، لحشد المرتزقة وفلول السلاطين والقوى الرجعية والعميلة لغزو الجنوب واشعال الحرب بين اليمنيين ، مستغلا شعار الوحدة اليمنية التاريخي .. فباسم الوحدة اليمنية تم حشد القوى القبلية والرجعية لغزو الجنوب وضرب كل المكاسب الجماهيرية التي تحققت ، وبالتالي ايجاد يمن موحد تحت سيطرة القوى الرجعية وتحت رحمة النفوذ السعودي — الاميركي .. ولا شك ان قوى من داخل الحكم في الشمال وجدت في هذا المخطط ليمننة الحرب خطرا عليها وعلى مصير الحركة الوطنية اليمنية كلها ، اذ أن معنى أن يخوض الشمال حربا ضد الجنوب هو سيطرة القوى الاكثر تخلفا ورجعية ، وعودة القوى القبلية والملكية القديمة للسيطرة النهائية على اليمن ، ومن هنا كان مشروع « العيني » بنقاطه الخمس ، وكان قبول الحكم التقدمي في الجنوب لهذا المشروع مشروطا بنقطة واحدة : انهاء الحرب وفتح الحدود ، أي ايقاف المخطط السعودي ليمننة الحرب . وهكذا بدأ نقاش الوحدة الذي انتهى باعلان اتفاقيتها النهائية في ليبيا .. ان هذه الاتفاقية أدت الى افشال المخطط السعودي ليمننة الحرب ، وبالتالي افشال مخطط اجهاض الحركة الوطنية الديمقراطية في اليمن التي هي الاساس المتين والقاعدة الصلبة للوحدة اليمنية .

ان القوى الرجعية اليمنية والسعودية التي كانت منذ شهور تطرح قضية الوحدة اليمنية كتبرير لغزو الجنوب ، أخذت الآن تكشف القناع عن وجوهها .. فتصرخ رافضة اتفاقية الوحدة الموقعة وعاملة بكل امكانياتها لافشالها والعودة الى « حرب اليمنين » ..

ان الوحدة لا يمكن أن تحققها الا القوى الشعبية والوطنية والديمقراطية ، وان المكاسب التي حصلت عليها الجماهير في الجنوب لا بد أن تكون أساس أية وحدة حقيقية ... ومن هنا فان اتفاقية الوحدة يجب أن تكون سلاحا بيد كل القوى الشعبية والديمقراطية في الشمال كما في الجنوب للنضال من أجل تحقيقها على أساس ديمقراطي وشعبي . أن كثيرا من القوى الرجعية ستحاول أن تتخذ من الاتفاقية — أيضا — سلاحا لضرب المكاسب الشعبية ولعرقلة تنفيذ اتفاقية الوحدة ، لذلك فان أية اتفاقية من هذا النوع هي في نهاية الامر ، سلاح ذو حدين في الصراع الدائر بين القوى التقدمية وبين القوى الرجعية ...

جولة الأسبوع

لبنان

المؤتمر الصحفي لعمال وعاملات معامل غندور يرد على الادارة والدولة

عقدت لجنة عمال وعاملات معامل غندور مؤتمرا صحفيا صباح السبت الماضي في دار نقابة المحررين عرضوا فيه بالتفصيل مطالبهم وفندوا مزاعم ادارة معامل غندور وكشفوا محاولاتها شق صفوف العمال بانشاء « لجنة اكثرية عمال وعاملات معامل غندور » من الوكلاء والمستزلمين وهذا اهم ما ورد فيه :

« اعلنت الادارة ولجنة المدراء والوكلاء بأن اساس المشكلة الحالية هو في وجود بعض العمال المشاغبين والذين لا يستقيم العمل الا باقصائهم ، وبدورها رضخت وزارة العمل لهذه الحجة وتراجعت عن موقفها القاضي بفتح المعامل واعادة العمال جميعا دون استثناء .

« اما حقيقة المشكلة فليست في وجود عناصر مشاغبة بل في وجود ادارة مستغلة وظالمة » .

وبعد التذكير بالمطالب التي اضرب العمال من اجلها ، يواصل البيان « ورغم وضوح مطالبنا وقانونيتها لم تتدخل وزارة العمل واستمر اضرابنا ١٢ يوما لم تعط اثناءها الادارة اي مطلب حتى حصلت المجزرة واستشهد فيها زميلنا يوسف العطار والتفت حولنا حملة مساندة شعبية فرضت على الوزارة والادارة معا الاعتراف بهذه المطالب.

« وقد استفاد العمال بعد الاضراب فعلا من تحقيق هذه المطالب . على عكس مضمون البيان الذي اصدرته اللجنة التي شكلتها وزارة العمل حين اعلنت فيه ان هذه المطالب كانت محققة وذلك من اجل ايهام العمال بأن الاضراب كان بلا سبب وفوضويا .

« فقد استفاد العمال من تعديل الرواتب الى ٢.٥ ليرات لبنانية ، ومن فروقات زيادة غلاء المعيشة ومن ١٢ ليرة اجرة نقل الى الشويفات ، ومن الاعتراف بالفرصة السنوية ١٥ يوما ، ومن صندوق الحسومات ، ومن وقف التفتيش على ابواب المعامل . استفادوا من كل ذلك بعد الاضراب بالضبط وليس قبله !

« لكن ادارة غندور التي مارست طوال وجودها التعسف والظلم لم تتحمل وجود عمال ينتزعون مكاسبهم بقوتهم ووحدتهم ، فعمدت الى ضربهم مبتدئة بالصرف الكيفي ، وذلك حين صرفت اربعة عمال من اللجنة التي قادت الاضراب . ولكن جواب العمال كان مفاجئا اذ توقف عمال معمل الشويفات بكاملهم عن العمل مما اجبر الادارة على التراجع . ولم يكن صرفهم لاسباب مسلكية كما ادعت الادارة

بل محاولة للتخلص منهم من اجل ارهاب باقي العمال بأن مصير كل من يتحرك منهم سيكون الصرف من العمل . وبعد فشل الادارة في طرد اعضاء اللجنة ، عمدت الى طرد احد الاداريين الذين تجرأوا ووقفوا مع العمال اثناء الاضراب لاسباب مسلكية ايضا . الا ان العمال لم يقتنعوا بذلك . خاصة بعد ان راجعوا وزارة العمل التي ادعت ان تحقيقا قد حصل بالحادث اثبت خطأ الموظف قبل ان تستجوب الوزارة الموظف المعني نفسه !

« ومع ذلك لم يعد العمال الى الاضراب ، بل قرروا فقط متابعة القضية من خلال المفاوضات ومن اجل اعادة الموظف المفصول . الا ان الادارة بتاريخ ١٤ــ١٢ــ٧٢ اعلنت عن توقف العمل في معاملها بحجة ان العمال اعلنوا الاضراب . ولكن العمال لا علم لهم بذلك . وكانوا قد « تكسوا » كل بطاقاتهم ودخلوا الى العمل ولبسوا «مراويل الشغل»، ففاجأتهم الادارة بقرارها ، في وقت عمل فيه عمال الشياح ما يزيد عن الساعة .

« وبعد ذلك شكلت الادارة لجنة من الوكلاء والمديرين ادعت بانها تمثل اكثرية العمال . وفي الحقيقة انها لا تمثل سوى الاداريين والوكلاء ، ولا تمثل العمال بأي صورة . فمنهم من هو صاحب دخل مرتفع ومن المثبتين في العمل . مثلا : نبيل غلاييني وهو مدير في المكاتب ، محمد صيداني في الادارة ، فؤاد شقير موظف اداري ، احمد محمد ديراني مدير قسم الشوكولاه ، نبيل عبد الملك وكيل في قسم البسكوت » .

وبعد ان قدم العمال اثباتات من اوراق الحساب على تشغيل عاملات وعمال دون السن القانونية ومنها ورقة تثبت ان اجر احدى العاملات يبلغ ٤٢ ليرة لبنانية شهريا (!!) ، تابعوا عرض قضيتهم :

« ان المشكلة ليست في وجود عمال مشاغبين بل في وجود ادارة ارعبتها قوة عمال تمكنوا بوحدتهم من حماية اربعة عمال تعرضوا للصرف الكيفي بعد اضراب ناجح ، ادارة تحاول الان ان تكبر القضية من اجل تكريس مضمون المادة ٥٠ واعتبار الحق الذي تعطيه هذه المادة بالصرف من العمل حقا لا جدال عليه .

« ان المشكلة هي في وزارة رضخت لتهويل ادارة غندور وادعاءاتها بوجود مشاغبين بعد ان اعلنت رأيها بضرورة فتح المعامل واعادة العمال .

ومن هنا فاننا نعلن رأينا امامكم ومن خلالكم

الى الرأي العام :

١ ــ اننا نريد ان تفتح المعامل ابوابها .

٢ ــ اننا نصر على ان يعود العمال الى العمل جميعا وبدون استثناء .

٣ ــ نطالب بأن يعاد النظر في المادة ٥٠ وتعديلها بما يتفق مع تطور الحريات النقابية .

٤ ــ دفع اجرة ايام التعطيل بسبب اقفال المعمل .

وشكرا لحضوركم .

اليمن الديمقراطية

بيان للجبهة الديمقراطية بمناسبة ذكرى الاستقلال

أصدر مكتب الجبهة الديمقراطية بيانا بمناسبة ذكرى استقلال اليمن الديمقراطية جاء فيه :

يحتل التآمر الامبريالي الصهيوني الرجعي ضد الثورة في اليمن الديمقراطية ابرز احداث هذا العام ، بغية محاصرة وتطويق الجمهورية الفتية واسقاط سلطتها التقدمية . ان مرد ذلك الى الانجازات التي حققتها الثورة في هذا الموقع المهم من الوطن العربي والبدء بتجربة ثورية اصيلة لاستكمال التحرر الوطني الديمقراطي وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية على مستوى الاقليم اليمني ان مرحلة جديدة للعمال الوطني حققها المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية حيث تحظى هذه المرحلة باهتمام وتقدير كل القوى الوطنية والديمقراطية اليمنية والعربية ، بل والعالمية.

واذا كانت الحلقة الاولى من المؤامرة قد فشلت فشلا ذريعا، وسقط معها شعار اليمننة، فان ذلك لا يعني توقفها ، وبينما الجماهير اليمنية تحتفل بالذكرى الخامسة لاستقلال اليمن الديمقراطية ، فان اشكالا جديدة من التآمر ستتم لتخريب اتفاقية الوحدة ، والاستمرار بالحصار العسكري ، ودعم وتشجيع وتمويل المرتزقة لاستمرار مخطط الاستنزاف لقدرات وطاقات الثورة الفتية .

لقد تمكنت الرجعية الاردنية بدعم وتمويل واسناد من الامبريالية والصهيونية والرجعيات العربية ان تصفي الوجود العلني للثورة الفلسطينية في الاردن اثر مذابح سبتمبر ١٩٧٠ ويوليو ١٩٧١ . وشكل هذا النجاح المؤقت بداية مد يميني ورجعي على مستوى الساحة العربية ، تمثل بتكثيف التآمر والحصار ضد الثورة في اليمن الديمقراطية والثورة المسلحة في الخليج ، والقيام بمذبحة الحزب الشيوعي السوداني اثر انقلاب هاشم العطا ، وبروز مشاريع تصفية علنية (المملكة العربية المتحدة) للقضية الفلسطينية تجاوزت حدود قرارات مجلس الامن السيء الصيت وغيرها من المشاريع المشبوهة كل ذلك اكد ان موجة يمينية تسود المنطقة العربية في مواجهة القوى الوطنية والديمقراطية ، وسعت هذه الموجة لفك الارتباط النضالي بين المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية واحزابها الطليعية . ولكن هذه الموجة كانت تحمل في المقابل تململات جماهيرية واسعة في أكثر من قطر عربي وأكدت على أهمية حضور الجماهير الى ساحة النضال اليومي من أجل بناء أنظمة وطنية ديمقراطية ، ومن اجل استمرار النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

ان الشعب الفلسطيني يدرك تماما أهمية تعزيز وتلاحم وحدته الكفاحية مع الثورة اليمنية ممثلة في الثورة في اليمن الديمقراطية ، وفي القوى الوطنية في كل الساحات . وهو يدرك ايضا أن وحدة يمنية تقدمية معادية للثالوث الرجعي ، الاستعمار والاقطاع والكمبرادور ، ستجعل من اليمن حصنا منيعا لقوى التحرر والتقدم ، وقلعة تهدد الامبراطورية الامريكية النفطية في الجزيرة والخليج العربي ، وحارسا يقظا يحمي مداخل البحر الاحمر والجنوب الغربي من اسيا ، وسندا أمينا لحركات التحرر الوطني والشعوب المناضلة .

ويدرك الشعب الفلسطيني ايضا ان قرار التقسيم الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ (قرار تقسيم فلسطين) سيكون حافزا لكل الحركة الوطنية والديمقراطية العربية وبشكل اخص للثورة الفلسطينية لاستمرار النضال من أجل الغاء نتائج هذا القرار ونتائج هزيمة يونيو ٦٧ بهدف التحرير الكامل والناجز للتراب الوطني الفلسطيني ، مثلما تعطي اتفاقية الطائف السيئة الصيت دافعا لكل القوى الوطنية والديمقراطية اليمنية من أجل الغاء نتائجها وتحرير عسير وجيزان ونجران وتوحيد كل الارض اليمنية في جمهورية تقدمية مزدهرة.

ان انجازات الثورة في اليمن الديمقراطية ستظل ملهما حيا لجماهير الشعب اليمني ولشعوب الجزيرة والخليج وسائر الشعوب العربية في استكمال تحررها الوطني والديمقراطي وتحقيق شروط انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية يمنيا وعربيا .

ان جبهتنا تقدر تقديرا عاليا كل التحولات التي جرت في اليمن الديمقراطية بفعل وجود سلطة وطنية تقدمية وتعتبرها انجازا بيد حركة التحرر الوطني العربية يجب صيانته وحمايته ونموذجا للشعب اليمني من أجل وحدته وتقدمه .

صادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية

مكتب عدن ٢٠ــ١١ــ١٩٧٢

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ــ منطقة العاملية ــ محلة راس النبع ــ بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ــ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ــ لبنان

الأردن

زيارة الملك حسين للسعودية : المحور السعودي - الاردني لدعاة السلم الاميركي

الزيارة الخاطفة التي قام بها الملك حسين للسعودية بين ٩ و ١١ كانون الاول الحالي لها اكثر من دلالة خطيرة ، سواء اذا اخذناها في نطاق الوضع العربي العام ، الذي تجري تهيئته لمبادرة امريكية جديدة بعد انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة . او في نطاق العلاقات الاردنية ــ السعودية وهي العلاقة الاردنية ــ العربية الاكثر انفتاحا وتنسيقا ، او اذا اخذناها في نطاق الدور الجديد الذي يلعبه الاردن كوسيط بين السعودية وابو ظبي، وما يضيفه هذا الدور من تعزيز للشريط الاستراتيجي الذي تسعى الولايات المتحدة لاحكامه كطوق رجعي يستكمل ربط المنطقة بشبكة واسعة من المواصلات مع المناطق الاخرى في حوض البحر الابيض المتوسط وغيرها . وأخيرا دلالة هذه الزيارة محليا ، اي على الصعيد الاردني ، وخاصة بعيد محاولة الانقلاب العسكري وعودة الاوضاع الاردنية الى التوتر مجددا .

ان القاء الضوء على هذه الزيارة بدلالاتها المشار اليها ، يقدم لنا الصورة التالية :

أولا : صدر عن النظام الاردني ، وبلسان الملك حسين ، في الشهور القليلة الماضية اكثر من اشارة الى زيارة يزمع حسين القيام بها للولايات المتحدة ، واللقاء مع نيكسون بعيد اعادة انتخابه للرئاسة الامريكية . وقبيل زيارة الملك حسين للسعودية واجتماعه بالملك فيصل نقلت « النهار » على لسان مسؤول سياسي اردني ان الملك حسين سيعرض على الملك فيصل وجهات نظره قبيل سفره الى الولايات المتحدة (« النهار » ١٢/١٠) . ونقلت صحيفة « الحياة» المقربة من النظامين الاردني والسعودي ، ان « مطالبة الملك حسين للرئيس نيكسون « الوفاء بوعده » للضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي المحتلة » ، كانت في رأس النقاط الذي سيجري بحثها في جدة . (« الحياة » ١٢/١١) .

وفي مقابلة مع رئيس الوزراء الاردني ، المرافق للملك في زيارته للسعودية ، نقلت صحيفة « الحياة » قوله « ان زيارة (الملك حسين) الولايات المتحدة في العام المقبل ستكون جزءا من عمله الموصول في خدمة القضية العربية وخاصة قضية فلسطين !! اما ارضية التحرك السياسي الاردني فقد عبر عنها رئيس الوزراء الاردني بقوله « ان الاردن سبق ووافق على قرار مجلس الامن الدولي ، ... وان على العرب الان ان يعمقوا بالعمل الصحيح هذا المظهر الايجابي الذي تبدى في الامم المتحدة »

لكي تعطى زيارة الملك حسين الى الولايات المتحدة التغطية السياسية العربية المناسبة ، فقد جاء البيان الختامي للمباحثات الاردنية ــ السعودية يدعو الى دعم الدول العربية للاردن ومساعدته ليتمكن من اداء واجبه (!!) في هذا الظرف الحاسم . كما تجددت خلال المباحثات كما عبرت عنها التصريحات الرسمية الاردنية ــ الدعوات « لجمع الصف العربي في هذه الحقبة بالذات » !

وما من شك ان تحرك الاردن الحالي عربيا، وزيارة الملك لواشنطن ، تحتاج الى جو من الانفتاح ، الذي فتح مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الكويت نافذة له ، الامر الذي خفف من جو العزلة المحيط بالاردن . وهو المؤتمر الذي حظي بتغطية اردنية واسعة على الصعيد الاعلامي ، ولهذا فقد عبر رئيس الوزراء الاردني عن هذا الرضى بقوله « انه يعتبر التحرك العربي في الاتجاهات الحالية قد بدأ باجتماع وزراء الخارجية العرب في الامم المتحدة ثم في الكويت وما اسفر عن نتائج اعتبرت بداية طيبة » واضاف ان زيارة الملك حسين للسعودية جاءت « تجسيدا لتحرك عربي نحو احلال الصفاء » .

مما مر يلاحظ ان المحور الاردني ــ السعودي ، يجسد في هذه الفترة ، محورا صلبا لدعاة السلم الامريكي في المنطقة ، وان قاعدة هذا المحور السياسية ، هو استعدادها لابداء تنازلات هامة واساسية في اية جهود تبذلها الولايات المتحدة بصدد الشرق الاوسط ، كما ان قاعدة هذا المحور الاقتصادية ، هو نزع البترول العربي كسلاح ضاغط في وجه الولايات المتحدة ، وجعله ــ عبر اتفاقية النفط السعودية ــ الامريكية سلاحا بيد الرجعية العربية لتوسيع حجم تاثيرها السياسي والاقتصادي ، وضمان استمرار وصوله الى الولايات المتحدة بشروط غاية في التساهل .

ثانيا : مثلت العلاقات الاردنية ــ السعودية ، اوثق العلاقات التي ربطت الاردن بدولة عربية اخرى ، وجاءت الزيارة الاخيرة للملك حسين (مصحوبا بوفد كبير مكون من رئيس الوزراء ، وزير الخارجية ، وزير البلاط، المستشار السياسي الخاص للملك وعدد من المرافقين العسكريين) لتعطي هذه العلاقة الخاصة بين البلدين اهمية اضافية .

وقد نقل مراسلون من عمان على لسان مسؤول اردني ان المباحثات بين حسين وفيصل « ستتناول امكانية زيادة المعونة المقدمة من السعودية ، لسد العجز الذي تعانيه الموازنة الاردنية ولتمويل بعض مشاريع خطة التنمية الثلاثية »

ان المساعدة المالية السعودية (حوالي ١٦ مليون دينار) تاتي في رأس الموارد المالية الخارجية للاردن بعد المساعدة المالية الامريكية (٢١ مليون دينار اردني) .

ان نتائج الزيارة من الناحية المادية ظهرت سريعا ، على شكل دعم سنوي اضافي بقيمة ٢٤ مليون دولار اي ما يوازي ٨ ملايين دينار اردني وهو الدعم الذي يكفل تغطية المساعدات العربية (ليبيا ، الكويت) المحجوبة عن الاردن بعيد مجزرة ايلول ضد المقاومة ، ويضعف من تاثير الضغط الاقتصادي .

وعلى الصعيد العسكري ، فان اتفاقا للتنسيق بين جيشي البلدين كان قد وقع مؤخرا في عمان قبل بضعة اشهر .

اما على الصعيد السياسي ، فان فكرة توحيد العالم الاسلامي ، وتوحيد الجهد والتضامن الاسلامي كان موضع عناية البيان الختامي وتصريحات الرسميين الاردنيين وقال احمد اللوزي رئيس الوزراء الاردني متحدثا عن الدول الاسلامية « انهم شركاء معنا في حقنا وعقيدتنا وفي امالنا والامنا » .وقد جرت العادة ان تنتعش هذه الدعوة ، في الظروف الحاسمة كغطاء للتحركات المعادية لمصالح الجماهير ، أو لتمويه تحالف غير معلن يخدم المصالح الامريكية في المنطقة .

ثالثا : تعيد انباء الوساطة التي قام بها الملك حسين اثناء الزيارة بين ابو ظبي والسعودية ، انباء سابقة عن وساطات بين ايران وبعض امارات ودول الخليج العربي .

وقد نقلت « الحياة » عن « مصادر موثوق بها » يوم ٥/كانون الاول ، ان الملك حسين يحمل معه الى السعودية مشروعا لتسوية الخلاف القائم مع ابو ظبي حول واحة البريمي وهو الموضوع الذي كان قد قد بحث بين الشيخ زايد والملك حسين من قبل .

وقالت الصحيفة على لسان هذه المصادر ، « ان الحل ــ المشروع يقضي بفتح طريق بري يصل العربية السعودية بامارة ابو ظبي ويؤدي الى البحر حيث تنشيء المملكة مرفأ بحريا حديثا يؤمن ضخ البترول السعودي » واضافت الصحيفة ان المساحة التي سيشغلها هذا المرفأ الضخم تبلغ حوالي ١٢٠ كيلومترا مربع وهي تقع بين ابو ظبي وقطر .

ان دلالة هذا المشروع انه يقدم تسهيلات استراتيجية هامة للسعودية ، فمن جهة ، يلبي هذا المشروع بانشاء المرفأ البحري الضخم الزيادة الكبيرة في انتاج النفط الذي تنص عليه الاتفاقية الامريكية ــ السعودية التي وقعت مؤخرا ، ويزيد من قدرة السعودية على تصدير النفط بتسهيلات غير متوافرة حاليا ، في المرافيء القائمة . ومن جهة ثانية يعزز الطريق البري بين العربية السعودية وابو ظبي شبكة خطوط المواصلات الاستراتيجية التي تربط السعودية بالبلدان المجاورة . وهي الشبكة التي تاتي في نطاق اهتمام الولايات المتحدة باستكمال الشريط الاستراتيجي الذي يصل السعودية والخليج بالاردن ، ومن ثم بمناطق اخرى في البحر الابيض المتوسط (كاليونان وتركيا) وغيرها .

(ومن المفيد ان نعيد الى الاذهان ، عودة الاردن والسعودية لدراسة اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي ، الذي تعرض لتعطيل متعمد من السعودية حتى فترة قريبة ، فقد وصل وزير المواصلات السعودي (٥ كانون الثاني) الى عمان وقال للصحفيين ان الاجتماع مع وزير النقل الاردني سيخصص لمعالجة القضايا المتعلقة بالخط الحديدي ، الذي تقرر تجديد عمليات اصلاحه . ويخدم الخط بالاضافة الى خط سكة حديد حطية ــ العقبة ، وشبكة المواصلات الاردنية المزمع انشاؤها في تسهيل ربط الشريط الاستراتيجي للمنطقة لمصلحة الامبريالية الامريكية واستثماراتها)

رابعا : مع عودة التوتر وزيادة الاجراءات الامنية والدوريات في عمان ، بعيد المحاولة الانقلابية في الجيش ، وموجة المتفجرات في عمان والزرقاء ، ازداد النظام احساسا بالعزلة محليا ، وشعر اكثر فاكثر ، بنقمة وعدم رضى قطاعات واسعة من قاعدته الاجتماعية التقليدية ، والتي وجد الانقلاب الاخير منفذا له عبر نقمتها . واذا ما أخذنا بالاعتبار اهداف الضباط الضالعين بالانقلاب ، فان مطالب مثل « اقامة حكومة وحدة وطنية » يستجيب لضرورات اجتماعية .

ان زيارة الملك حسين للسعودية بعيد المحاولة الانقلابية وما كشفت عنه منتفكك وضع النظام ، هي محاولة ايضا لقطع الطريق ، وتخفيف من مظاهر النقمة والجمود والعزلة التي تحيط به . وهكذا كان التحرك الاردني في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الكويت ، وزيارته الاخيرة للعربية السعودية ، مداخل لحل العزلة الاردنية على طريقته وبشروطه :

فالنظام الرجعي في الاردن ما زال محتفظا بمشروع المملكة المتحدة ، وعودة المقاومة يرهنها باستراتيجية عربية موحدة ــ اعتمادا على صعوبة تحقيقها ــ كما أن بناء الجبهة الشرقية والعودة الى المجابهة ، تغطيها ادعاءات لفظية بانها مرهونة بذات الحجة اي بخطة عربية موحدة ..

لذلك ، واستكمالا لهذه التحركات الاردنية ، فمن غير المستبعد ان يجري الملك حسين بعض التعديلات في حكومته تلبي حاجته لمزيد من الانفتاح ولمزيد من المرونة في الحركة ،ولتسهيل عودة الاردن الى الحركة انطلاقا من وعود امريكية بحل مشكلة الشرق الاوسط .

الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية

مهام عملية أمام الجبهة

إقتراحات محددة من "الحرية" إلى الأمانة العامة

بعد انبثاق مؤسسة الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية وانتخاب امانتها العامة لا بد أن تبدأ الجبهة بممارسة سياسية عملية لتنفيذ البرنامج السياسي الذي أقره المؤتمر الشعبي العربي ، أي أن يتحول هذا البرنامج الى مهام عملية ومواقف سياسية محددة تمارسها الامانة العامة على صعيد يومي تجاه الاحداث السياسية العربية والتطورات التي تجابهها القضية الفلسطينية بالتحديد .

ولقد كان من أهم القرارات التي صدرت عن المؤتمر الشعبي العربي والتي يتضمنها البرنامج السياسي القرار المتعلق بمقاومة اشكال القمع الموجهة الى الحركة الشعبية في الوطن العربي (نص هذا القرار على ما يلي : مقاومة كل اشكال القمع الموجهة الى الحركة الشعبية في الوطن العربي . والتأكيد على الحريات الديمقراطية للجماهير العربية في التعبير عن ارادتها الوطنية المتعلقة في التحرير الشامل وعلى الحقوق الديمقراطية للتنظيمات السياسية والنقابية الشعبية) . وفي هذا الصدد فان الامانة العامة مطالبة باصدار موقف سياسي واضح تجاه اشكال القمع التي تتعرض لها الحركات الشعبية في كل من المغرب والسودان والبحرين والسعودية . ففي هذه البلدان مئات المعتقلين السياسيين من القوى الوطنبة والديمقراطية ... في المغرب يضرب المعتقلون السياسيون عن الطعام منذ أكثر من اسبوع كما ان سجون السودان لم تزل تضم أكثر قيادات الحركة الشعبية والديمقراطية ، وقد اعتقلت السلطات العسكرية منذ فترة عددا من اعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني الذين يلاقون التعذيب الشديد للكشف عن رفاقهم المناضلين .

وفي البحرين لم يزل عدد من القادة العماليين النقابيين والمناضلين الوطنيين في السجون وهم : (أحمد حميدان وأحمد الشملان ومحمد نصرالله وعلي الشرادي بدر ملك ، أحمد حارب وغيرهم ، بالرغم من ادعاء السلطة باقامة الديمقراطية واجراء الانتخابات بوضع دستور للبلاد ...

وفي السعودية لم يزل عشرات المناضلين الوطنيين يجابهون أشرس انواع التعذيب وهم في السجون منذ حملة القمع عام ١٩٦٩ ، ولم تجر اية محاكمة قانونية لهم . وقد استشهد كثير منهم من جراء التعذيب .

ان الامانة العامة للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية مطالبة بأن ترفع صوتها عاليا للافراج عن المعتقلين السياسيين الوطنيين والتقدميين في هذه البلدان العربية .

وعلى نفس هذا الصعيد من تحديد المهام العملية امام الجبهة ، فان الامانة العامة مطالبة ايضا بتنفيذ الاقتراحات التالية التي وردت من مركز التخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية :

١ — ان تعمل الامانة العامة على تعميم البرنامج السياسي للجبهة في كل انحاء الوطن العربي وآن تتاكد ان توزيعه والاعلام عنه لا يلقى اية معوقات من جانب السلطات في أي بلد من البلدان .

٢ — ان توصى كل القوى المشتركة في الجبهة بالبدء في حملة من العمل الجماهيري لعرض وشرح البرنامج السياسي والمهام التي يتضمنها ، وذلك في شكل ندوات ولقاءات جماهيرية وان تعطى الجماهير فرصة الابتكار في استنباط صيغ العمل التي يمكن من خلالها وضع هذه المهام موضع التطبيق .

٣ — ان تكون امانة الجبهة أمينة وحاسمة في متابعة سلوك وسياسات الانظمة العربية قياسا الى المنطلقات التي حواها البرنامج السياسي .

٤ — وفي اطار ما اقره المؤتمر من شجب كل المشاريع التصفوية والاستسلامية والمشاركة الصريحة في هذا الصدد لمبادرة روجرز ومبادرات الحلول الجزئية فان أمانة المؤتمر مطالبة باتخاذ الترتيبات اللازمة للوقوف في وجه المبادرة الاميركية المرتقبة والتي سيكون من أهم أهدافها كما كان من أهم أهداف مبادرة روجرز ، احداث انقسام في صفوف القوى الوطنية العربية .

٥ — من المفيد ان تصدر امانة الجبهة نشرة دورية تعكس نشاطات القوى المشاركة في الجبهة وتجعل الجماهير بذلك في موضع الرقيب على سير الامور فيها .

الخليج العربي

التفاصيل الكاملة للمظاهرات والاضرابات في "اتحاد الامارات"

● اشرنا في العدد الماضي الى موجة الاستنكار التي عمت الخليج في ذكرى احتلال ايران لجزر مضيق هرمز الثلاث . نستكمل في هذا العدد المعلومات التي وردتنا حول مجمل التحركات الجماهيرية ضد اتحاد الامارات المزيف ، المسؤول عن تسليم جزء من التراب الوطني العربي للاحتلال الايراني .



■ في دبي اعلن الطلاب اضرابا عاما يوم ٢٩ نوفمبر ، ذكرى احتلال الجزر ، واعتصموا في ساحة البلدية . فارسلت السلطات قوة من ٨٠٠ جندي من « فرقة الشغب » التابعة وشرطة دبي للتصدي لهم . فما كان من لجيش الاتحاد ، والحرس الوطني والاميري الجماهير الا ان طوقت الجنود حائلة دون اعتقال العناصر الطلابية القيادية . هذا وهرع وزير الداخلية ووكيلها ورئيس الامن للتفاوض مع الطلاب الذين اصروا على الاحتجاج على احتلال الجزر ، وادانوا دولة الاتحاد التي لم تقم باي بادرة فعلية .. طوال سنة — لاثارة قضية احتلال الجزر ومتابعتها .

وعلى اثر توزيع بيان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج ، الداعي الى الاضراب ، اصدر الميجر بريكس ، الضابط البريطاني المسؤول عن المخابرات ، مسؤول المخابرات المحلي ، محمد سعيد ، في دورة على عمال المؤسسات الكبرى كشركة « ماكورمونت » وشركة نفط دبي يهددهم بالفصل والسجن المؤبد (!!) اذا ما اضربوا .

■ ما زالت جماهير ابو ظبي تتساءل عن مصير الـ ٤٢ مواطنا الذين اعتقلتهم السلطات على اثر توزيع بيان الجبهة . وتقول انباء انهم قد نقلوا الى احد السجون السرية التي يشرف عليها الضباط الاردنيون . كما تاكد مقتل احد المواطنين عندما اطلقت عليه الشرطة النار لاشتباهها بانه كان يوزع بيانا يدعو للاضراب .

■ في امارة الشارقة ، بلغ هلع السلطات حد اطلاق جيش الاتحاد النار على احد ابناء القبائل خلفان العتيبي لمجرد انه شوهد يتجول يحمل بندقية ، وهذا امر معترف به لابناء القبائل المسلحين جميعا . كما طوقت الشرطة كافة المدارس تحسبا لاي تحركات .

■ عرفت رأس الخيمة اكبر تفجر للنقمة الجماهيرية ضد الحكام والمشايخ الامراء . فقد اضربت الامارة اضرابا شاملا ، وخرجت مظاهرة ضمت جماهير واسعة من الاهالي ، بمن فيهم النساء واهالي جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى والعناصر الوطنية من الجالية الايرانية . وقد حاول الحاكم ترؤس المظاهرة ، الا انه اقصي عنها ، واستمرت المظاهرة من الثامنة صباحا حتى الخامسة مساء . ورفعت الشعارات التي تدين بذخ الامراء ، « فلتصرف الملايين في التنمية والانشاءات وليس في الاحتفالات » ، وتؤكد على وحدة الاراضي العمانية وانتماء امارات الساحل الى عمان الطبيعية . وقد احرق المتظاهرون علم الاتحاد ، معبرين بذلك عن رفضهم للمؤسسة الاستعمارية الجديدة التي انشأتها بريطانيا تغطية لانسحابها المزعوم وحفاظا على مصالحها . وكانت جدران رأس الخيمة مغطاة بالشعارات التي تفضح مهزلة الانسحاب ، وتطالب بتسليح الجماهير ... وعند انتهاء المظاهرة ، خطب فيها ممثلون عن اهالي الجزر وعن الطلاب والعمال .

وفي اليوم التالي ، توافدت جماهير من اهالي دبي والشارقة الى رأس الخيمة وقامت مظاهرة ثانية اختتمت بمهرجان شعبي تميز بخطاب ألقته ممثلة عن نساء الخليج .

مجزرة معامل غندور الأخيرة :

لتضامن الحركة النقابية والشعبية من أجل الغاء الصرف الكيفي

● بعد أكثر من شهر بقليل على المجزرة التي سقط خلالها الشهيدان يوسف العطار وفاطمة الخواجة برصاص درك الرأسماليين والتجار أمام معامل غندور ، ارتكب الاخوة غندور مجزرة جديدة بحق الطبقة العاملة اللبنانية أذ اعلنوا ، يوم الخميس الماضي ، اقفال معملي الطيونة والشويفات وصرف ١٠١٦ عاملة وعامل وحرمان العائلات العمالية من لقمة العيش .

وقد جاء هذا القرار في اعقاب ردود العمال الحازمة تجاه محاولات أرباب العمل والدولة نسف واحتواء المكاسب التي حققوها بتضامنهم ووحدتهم ودماء شهدائهم وبدعم الطبقة العاملة اللبنانية والحركة الشعبية لهم فمنذ ان عاد العمال الى العمل يوم الخامس عشر من الشهر الماضي ، وأرباب العمل يبذلون كافة المحاولات لنسف الاتفاقية الموقعة باشراف وزارة العمل والاتحاد العمالي العام والانتقام من العمال الواعين الذين ساهموا في قيادة الاضراب . في البدء ، كان تمديد المهلة المعطاة للجنة المشرفة على تنفيذ الاتفاق من اسبوعين الى اكثر من شهر . ثم خرجت هذه اللجنة بتقريرها البالغ الانحياز لصالح أرباب العمل . وفي تلك الاثناء ، كانت جهود أرباب العمل منصبة على شق صفوف العمال ،

ومحاولات عقد اتفاقية مباشرة مع لجنة الاضراب بمعزل عن اللجنة الثلاثية المكونة من ممثلي ارباب العمل والدولة والنقابات ، وحث عدد من الوكلاء المستزلمين على تأسيس نقابة خاصة لعمال وعاملات غندور لافشال حملة الانتساب الجماعي الى نقابة السكاكر والاغذية والبقالة بقصد عزل عمال معامل غندور عن باقي فصائل الطبقة العاملة . وازاء فشل كافة هذه المحاولات ، وامام خطر البدء بتطبيق بنود الاتفاقية ، اخذت الادارة تستخدم سلاح الصرف الكيفي لطرد العمال . في مطلع هذا الشهر ، طردت الادارة اربعة من عمال معمل الشويفات متذرعة بالاسباب المسلكية الشهيرة ، وقد جرى اختيارهم بالذات للدور البارز الذي لعبوه في اللجنة التي قادت الاضراب . لكن اعلان العمال التوقف عن العمل في اليوم التالي اضطر الادارة الى التراجع واعادة العمال المفصولين . ثم كانت حادثة طرد احد الموظفين لاسباب « مسلكية » ايضا . وعلى الرغم من ان العمال جاءوا الى العمل يوم الخميس الماضي ، واكتفوا باجتماع عام استنكروا فيه الاجراء قبل دخولهم الى العمل ، فقد فوجئوا بقرار اقفال المعمل الذي اعقبه في اليوم التالي بيان من ادارة معامل غندور يعلن اقفال معملي الطيونة والشويفات وصرف كافة العمال والعاملات فيهما . اصر العمال في اليوم الاول على البقاء في المعمل واستئناف العمل . وذهب وفد يمثلهم الى وزارة الشؤون حيث طلب منهم الوزير العودة الى العمل في اليوم التالي . لكنه تراجع امام اصرار الاخوة غندور على الاقفال ، فاعلن عبر « الوكالة الوطنية للانباء » « ان الوفد جاء للاعراب عن « احتجاجه على اعمال الشغب والتخريب التي يقوم بها عدد ضئيل من العمال لاغراض شخصيه » ، وانه — اي الوزير — قد نصح العمال بالعودة الى بيوتهم ! ! وصباح يوم الجمعة ، كان الاخوة غندور قد اعدوا زمرة من الوكلاء والمستزلمين دعت نفسها « لجنة عمال وعاملات معامل غندور » وزعت بيانا تطالب فيه بالعودة الى العمل بشرط طرد « عناصر الشغب » . فبعد ان كان الاخوة غندور يانفون حتى الجلوس الى طاولة واحدة مع عمالهم ، اذا بهم يلجأون الى شراء بعض ضعفاء النفوس والعملاء لشق صفوف العمال وبلبلة الرأي العام والظهور بمظهر « البديل » للجنة التي قادت الاضراب واختارها مئات العمال ومنحوها كامل ثقتهم .

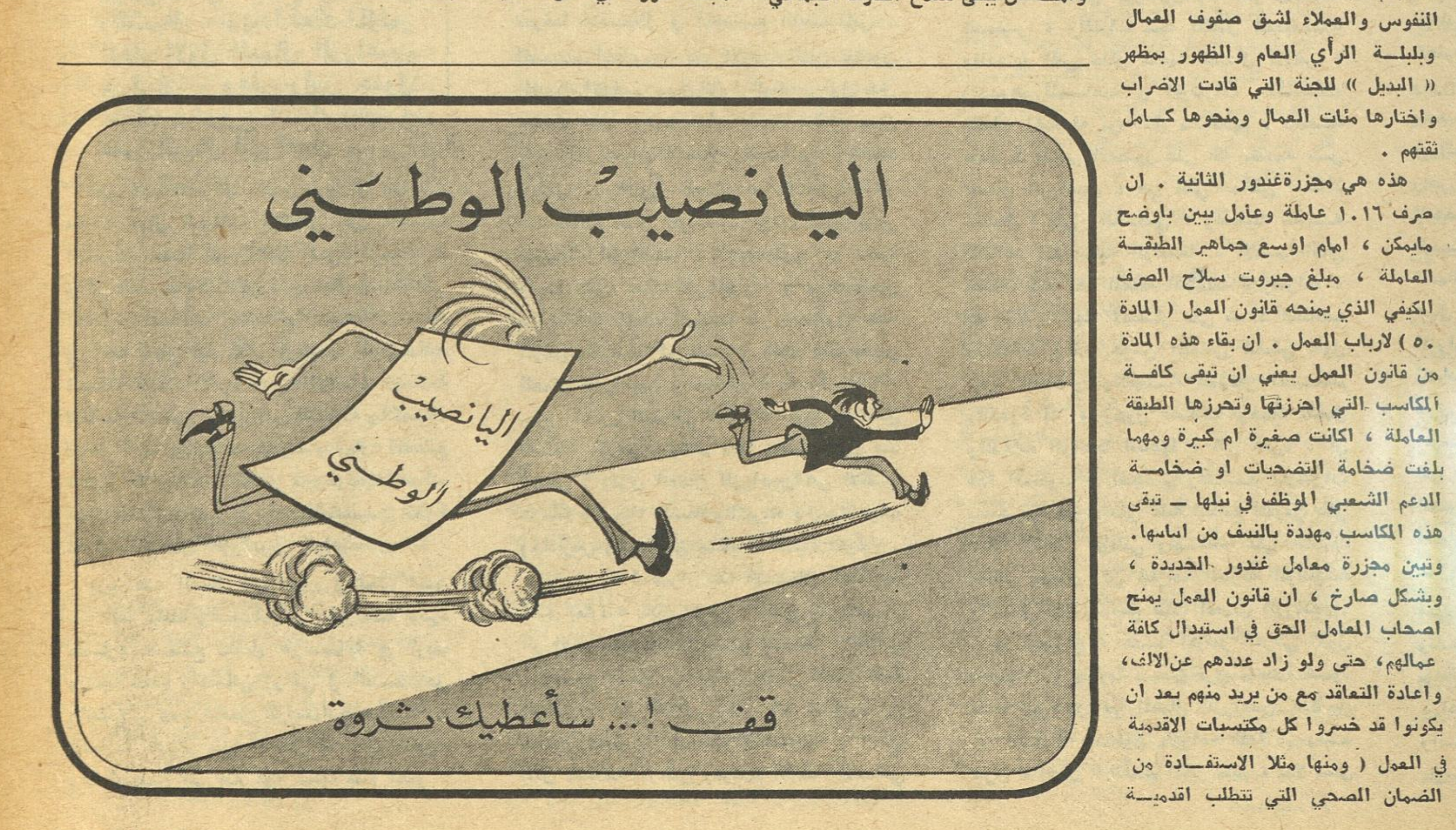
هذه هي مجزرة غندور الثانية . ان صرف ١٠١٦ عاملة وعامل يبين باوضح مايمكن ، امام اوسع جماهير الطبقة العاملة ، مبلغ جبروت سلاح الصرف الكيفي الذي يمنحه قانون العمل (المادة ٥٠) لارباب العمل . ان بقاء هذه المادة من قانون العمل يعني ان تبقى كافة المكاسب التي احرزتها وتحرزها الطبقة العاملة ، اكانت صغيرة ام كبيرة ومهما بلغت ضخامة التضحيات او ضخامة الدعم الشعبي الموظف في نيلها — تبقى هذه المكاسب مهددة بالنسف من اساسها . وتبين مجزرة معامل غندور الجديدة ، وبشكل صارخ ، ان قانون العمل يمنح اصحاب المعامل الحق في استبدال كافة عمالهم ، حتى ولو زاد عددهم عن الالف ، واعادة التعاقد مع من يريد منهم بعد ان يكونوا قد خسروا كل مكتسبات الاقدمية في العمل (ومنها مثلا الاستفادة من الضمان الصحي التي تتطلب اقدمية عامين عند رب عمل واحد) — كل ذلك تهربا من تحقيق اي مطلب يطالبون به وانتقاما من الذين سولت لهم نفسهم دعوة زملائهم الى النضال من اجل ابسط حقوقهم المكرسة قانونيا : الحد الادنى للاجور ، الـ ٤٨ ساعة عمل اسبوعية ، التسجيل في الضمان ، صندوق الحسومات ، الزودات الرسمية الخ . وليست هذه المجزرة المرتكبة بحق اكثر من الف عاملة وعامل دفعة واحدة الا التعبير المضخم للمجزرة التي ترتكب يوميا في حقول ومصانع ومشاغل هذا البلد من اقصاه الى اقصاه .

ان التسريح الجماعي لعاملات وعمال معامل غندور تحد واستفزاز لكل الطبقة العاملة اللبنانية . وهو يضع كل مستقبل نضالها على المحك . فانتصار الاخوة غندور في المواجهة الراهنة لا يعني خسارة المكتسبات التي نالها عمال معامل غندور بالدم وبتضامن الطبقة العاملة والحركة الشعبية باسرها وحسب ، وانما يعني ضياع سنوات من النضال خاضتها الطبقة العاملة الصناعية ، وعلى الاخص تحركاتها خلال العامين الماضيين من اجل الخبز والعمل والديمقراطية ، من اجل انتزاع الحقوق الاولية التي يمنحها اياها قانون العمل اللبناني نفسه الساري المفعول منذ عام ١٩٤٦ ! وانتصار عمال معامل غندور في هذه المواجهة خطوة حاسمة على طريق الغاء الصرف الكيفي ، تفتح الافاق الواسعة امام المزيد والمزيد من المكاسب والانتصارات لكافة قطاعات الطبقة العاملة في المدينة والريف . هذا هو معنى وحجم المواجهة الفعلية . فاما ان تحبط محاولات استخدام المادة ٥٠ لتخريب النضالات في مسار متصاعد نحو الغائها كليا ، واما ان يبقى سلاح الصرف الجماعي مسلطا على رقاب عمال اي مصنع وشركة يتجرأون على المطالبة بالحد الادنى وزيادة الاجور وتحسين شروط العمل والانتساب للضمان ... من هنا فالتضامن مع عمال معامل غندور ليس بادرة معنوية فقط . انها عملية تكتيل اكبر قدر من القوى الجماهيرية في المعركة من اجل اكبر تعد على الحريات والحقوق الديمقراطية لاوسع الجماهير اللبنانية . وقد بات هذا التضامن مترجما الان بالنضال من اجل مطلبين : (١) عودة جميع عمال وعاملات معامل غندور الى عملهم بدون استثناء ومباشرة العمل فورا باشراف الدولة اذا ازم الامر (٢) النضال من اجل الغاء المادة ٥٠ من قانون العمل .

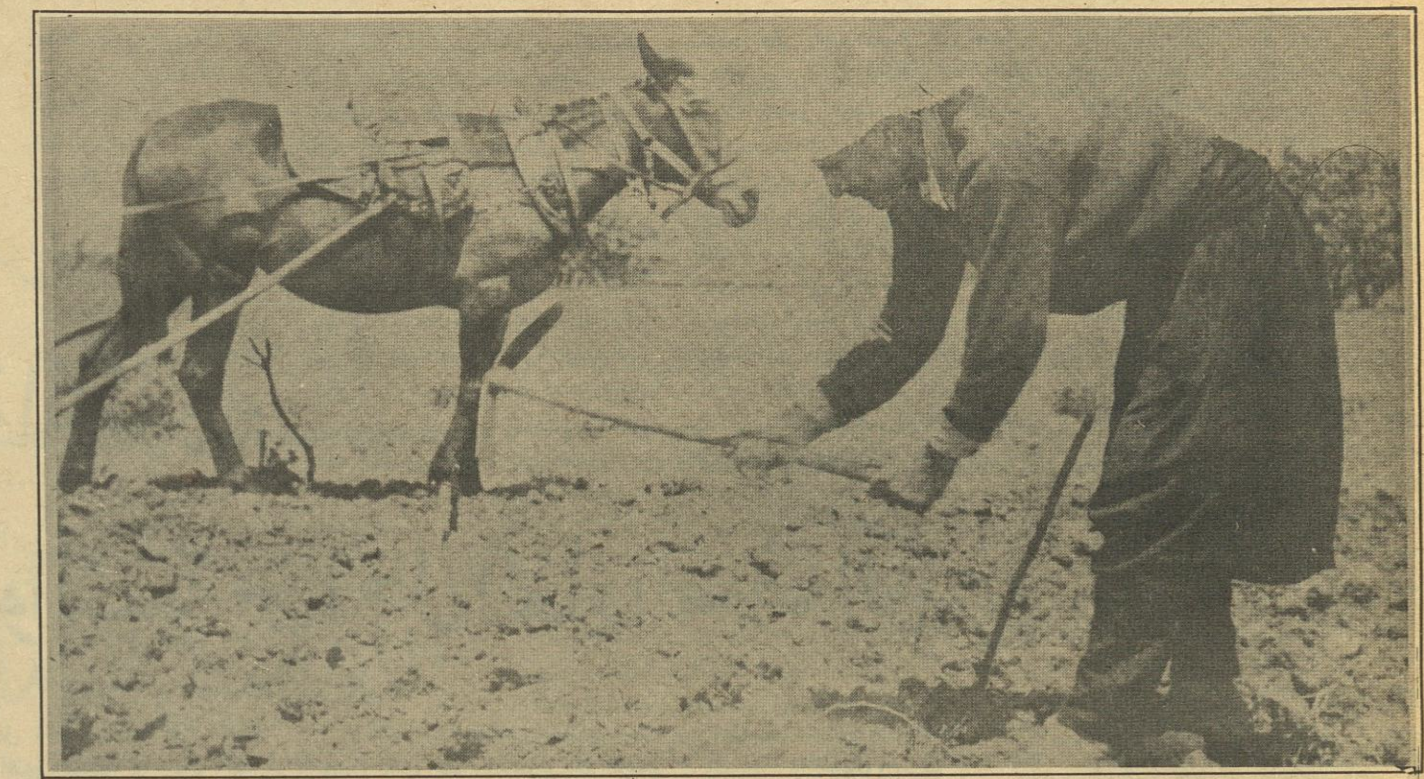
منذ ان افشلت القيادات النقابية ، واليمينية العميلة منها خاصة ، الاضراب العام في ٢٥ ايار ١٩٧١ ، وتخلت عن المطلب الرئيسي الذي لم تشمله المساومة بينها وبين ارباب العمل — الغاء المادة ٥٠ من قانون العمل — طوت صفحة عن موضوع الصرف الكيفي وتلكأت في كل مناسبة عن المطالبة به والدعوة له . واذا كانت هذه القيادات نفسها قد اذعنت للضغط الجماهيري ، المتفجر نقمة على مجزرة السلطة بحق عمال معامل غندور ، واعلنت الاضراب العام ، فهي قد سعت في المقابل لتحويل هذا الاضراب الى مجرد بادرة تضامن رمزية مع عمال معامل غندور ، واستنكار للمجزرة ، جاهدة لعدم الخوض في اي من المطالب الحيوية التي ترفعها الطبقة العاملة . وبعد عودة عمال معامل غندور الى عملهم ، اسهمت القيادات اليمينية في عملية تمييع واحتواء مطالب العمال . ان هذه القيادات المتخاذلة والعميلة قد اثبتت مجددا دورها في دفن قضايا الطبقة العاملة وتواطئها مع ارباب العمل وعدم تحركها الا تحت الضغط وردا على احراج القاعدة العمالية . وها هي الان ، مع تجدد ازمة معامل غندور ، تنسف الدعوات المتكررة لعقد اجتماع طارىء للاتحاد العمالي ، ويصدر قادته التصريحات يتحدثون فيها عن مؤامرة لنسف معامل غندور وينحون باللائمة على العمال و « عناصر الشغب » المندسة بينهم .

ان افشال مؤامرة ارباب العمل وتصعيد النضال لالغاء الصرف الكيفي مرهونان بمدى قدرة الطبقة العاملة على القيام بكافة فعاليات التضامن من اضرابات وتظاهرات واحياء اجتماعات وندوات ، وتوظيفها جميعا في الضغط على الاتحاد العمالي العام من اجل اتخاذ موقف حازم من ازمة معامل غندور ، ودفعه للجوء لكافة الوسائل لفرض عودة عمال معامل غندور جميعا وفورا للعمل والغاء الصرف الكيفي . وعلى راس هذه الوسائل الاضراب العام ، ذلك السلاح الجبار الذي تملكه الطبقة العاملة والذي اختبرت فاعليته منذ ما لا يزيد عن شهر .

اما بالنسبة للحركة الوطنية الديمقراطية ، فبالرغم من سرعة التحرك التي واجهت به المجزرة ، وعلى اهمية تظاهراتها الضخمة استنكارا للمجزرة ودعما لنضال عمال معامل غندور ، فما ان عاد العمال الى العمل حتى فتر الاهتمام والمساهمة ، ولم يجر استعادة الاهتمام الا عندما اعلن عمال معامل غندور اضرابهم الثاني . ان كافة فصائل الحركة الوطنية والديمقراطية مجمعة على تعديل او الغاء المادة ٥٠ . وهي مطالبة الان اكثر من اي وقت مضى بالعمل المشترك الدعاوي والتحريضي والاحتجاجي بكافة الوسائل — من بيانات وندوات وتظاهرات احياء ومؤتمرات شعبية — من اجل منع ارباب العمل من نسف مكتسبات الطبقة العاملة ورفع سيف الصرف الكيفي المسلط على رقاب الجماهير المنتجة في هذا البلد .



لبنان



الدعاية والتعبئة واشراك القاعدة العمالية العريضة شروط نجاح مؤتمر العمال الزراعيين

شهدت الاشهر الماضية تحركات في أوساط العمال الزراعيين أدت الى عقد مؤتمرات في البقاع والجبل والشمال ، تمهيدا لعقد المؤتمر العام الاول للعمال الزراعيين في لبنان . وعلى رأس جدول أعماله مشروع انشاء نقابة عامة للعمال الزراعيين .

تاتي هذه التحركات ضمن سياق محدد : مطالبة عمال الصناعة والارض بنيل المكاسب القانونية القليلة التي نالتها الحركة النقابية ، والتي اقتصرت حتى الآن على عمال ومستخدمي التجارة والخدمات والمصالح المستقلة . وذلك في وقت يؤدي فيه تفاقم ازمة الرأسمالية اللبنانية التابعة الى تردي الاوضاع المعيشية للغالبية العظمى من جماهير الشغيلة والكسبة. في هذا السياق جاءت تحركات عمال المصانع الكبيرة خلال العام الماضي ، وتتويجها اضراب عمال غندور الاخير . وفيه ايضا تنخرط تحركات العمال الزراعيين الراهنة .

يزيد عدد العمال الزراعيين في لبنان عن مئة ألف عاملة وعامل . وقد نما بوتيرة متسارعة مع تغلغل الرأسمالية في الريف ونشوء قطاع رأسمالي زراعي في الساحل والبقاع . ومع تغلغل الرأسمالية هذا ، اضطرت اعداد متزايدة من الفلاحين الفقراء والمحاصصين الى بيع قوة عملها لقاء اجور ، بعد ان تراجعت العلاقات شبه الاقطاعية وباتت قطع الارض الصغيرة عاجزة عن سد حاجات عائلات الفلاحين الفقراء والصغار ويشكل العمال الزراعيون ، دون شك الفئة الاكثر تعرضا للاستغلال في المجتمع اللبناني . انهم المحرومون من الارض الذين ينتجون القسط الاوفر من ثروة الريف . وفي حين تسيطر على مردود عملهم حفنة ضئيلة من ملاك الاراضي والتجار والسماسرة ، يحصد العمال الزراعيون البطالة ، والاجور الاكثر انخفاضا (تصل الى حد ليرتين كاجر يومي للعاملات الزراعيات) ، ويعملون بين عشرة وست عشرة ساعة في اليوم ، وهم محرومون من زودات الغلاء الرسمية ، ويتحملون اعباء المرض وحوادث العمل . وفوق ذلك يعيش العمال الزراعيون في مساكن اشبه بالزرائب ، يمنح القانون العثماني للعلاقات الزراعية الحق لصاحب الارض بطردهم منها عندما ينتهي عقد العمل . وقرى العمال الزراعيين هي الاكثر حرمانا من مياه الشفة والكهرباء والمستشفيات والمدارس وغيرها من متطلبات الحياة الاولية .

ان شروط استمرار هذا الاستغلال المضاعف الذي يمارسه ملاك الارض والتجار على العمال الزراعيين هو خضوعهم للعسف الاقطاعي وحرمانهم الكامل من ابسط الحقوق الديمقراطية الاولية : حق التنظيم النقابي ، شمولهم في قوانين العمل والضمانات الاجتماعية . لا بل يبذل ملاك الاراضي ودولتهم كافة المساعي لتفرقة العمال وتغذية المنافسة بين العمال اللبنانيين من جهة والعمال السوريين والفلسطينيين من جهة ثانية — منافسة لا يسفيد منها الا مستغلو جهد كافة العمال الزراعيين ولا ينتج عنها الا انخفاض الاجور والبؤس والبطالة . من هنا يكتسب مطلب انشاء نقابة عامة للعمال الزراعيين في لبنان اهميته البالغة في هذه الفترة . فهو الاداة الرئيسية لتحقيق التنظيم الاول لهم ، وفرض شمولهم بقوانين العمل والضمانات الاجتماعية وتحديد ساعات العمل والاجور ، والنضال الدائم ضد محاولات ارباب العمل تطويل ساعات العمل وتخفيض الاجور والتهرب من اكلاف الضمانات الاجتماعية .

المؤتمرات : تفرد وتسرع في التحضير وانعدام التعبئة الجماهيرية

جاءت المؤتمرات تلبية لمبادرات قام بها الاتحاد الوطني للنقابات العمالية . وكانت السمة المشتركة التي غلبت عليها (١) انفراد الاتحاد الوطني في التحضير مستبعدا الاطراف المهنية والسياسية الاخرى المتواجدة والمناضلة في صفوف العمال الزراعيين (٢) قصر مهلة التحضير ، والغياب شبه الكامل للتعبئة والدعاية التي تطال غالبية عمال الارض ، وتدعوهم للمساهمة في المؤتمرات وانشاء النقابة المناضلة من اجل مصالحهم . نتيجة لذلك ، اقتصر الحضور على فئة متقدمة من العمال الزراعيين ، هي التي تتعاطى اصلا النضال المهني والسياسي ، واقصيت عنه القواعد العمالية الواسعة ، الامر الذي اضعف لابعد حد الصفة التمثيلية للمؤتمرات ، كما فرض عليها الاقتصار على تعداد المطاليب والاهداف وعدم خوض النقاش الفعلي حول كيفية التحضير والتهيئة للمؤتمر العام والدعوة له ، وحول اساليب وخطط العمل والدعاية الواجب اتباعها ، الى اخره . ان هذا الاسلوب في التحضير وعقد المؤتمرات يشدد مرة اخرى على غلبة الطابع الفوقي على عمل الاتحاد الوطني وتهافته على الكسب الذاتي بمعزل عن اطراف الحركة الوطنية والديمقراطية واوسع فئات العمال الزراعيين.

في البقاع ، عقد المؤتمر الفرعي الاول بحضور ٦٠ مندوبا من قرى متعددة ضموا نسبا كبيرة من غير العمال الزراعيين ، لا بل من الذين لا يتعاطون الزراعة اصلا . وقد جرى « تعيين » القسم الاكبر منهم ، بدلا من ان يتم اختيارهم وانتخابهم بواسطة اكبر عدد ممكن من العمال الزراعيين في قراهم . كما جرى انتخاب مندوبين الى المؤتمر العام من الذين لم يحضروا مؤتمر البقاع الفرعي اصلا . واغفل المندوبون نقاش اساليب العمل والدعاية والتعبئة لاشراك اوسع جماهير البقاع في مؤتمرهم ومساهمتهم في انجاح المؤتمر العام وشرح اهمية النقابة كوسيلة تتيح النضال من اجل مطاليبهم وحقوقهم . وقد جاء مؤتمر جبل لبنان (الذي انعقد يوم الاحد في ١٠—١٢ الجاري) مضخما لصفات مؤتمر البقاع : الانفراد في التحضير استبعاد قوى رئيسية فاعلة ومناضلة ، التعيين ، الاستعجال ، العزلة عن اوسع جماهير العمال ، غياب التعبئة ونقاش الخطط وأساليب العمل .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فقد قررت « لجان العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء » المساهمة في التحضير للمؤتمرات الباقية . وقامت ضمن امكاناتها بحملة واسعة على القرى وتجمعات العمال الزراعيين لشرح اهداف المؤتمرات واهمية النقابة كأداة تنظيم اولية للعمال الزراعيين ومطالب العمال الزراعيين ، وتوقيع العرائض التي يعين العمال بواسطتها مندوبيهم . وقد اسهمت هذه الحملة في تجنب الوقوع في اخطاء مؤتمري البقاع والجبل ، على الرغم من اصرار المشرفين على عقده قبل استكمال التحضير له وبذلهم كافة الجهود لاستبعاد عناصر «اللجان» عن الوصول الى المؤتمر العام ، مع ان مندوبيها كانوا يشكلون اكبر كتلة داخل مؤتمر الشمال ، وهم الوحيدون الذين حضروا النقاش الداخلي ومدوه بالتوصيات حول المطالب ووسائل العمل (راجع التوصيات العامة للجان في مكان اخر) . هكذا امكن لمؤتمر الشمال ان يخرج ببيان يحدد القضايا المطلبية ، واهمها شمول قانون العمل والضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين ومحاربة البطالة الدائمة والموسمية وتصريف الانتاج الزراعي وحمايته من المحتكرين والسماسرة . ومساعدة صغار الفلاحين وتخفيض اسعار الاسمدة والادوية الزراعية ، وتصنيع الانتاج الزراعي . كما اولى أهمية خاصة لحق التنظيم النقابي للعمال الزراعيين ، ووحدة الطبقة العاملة واهمية النضال من اجل كافة الحريات الديمقراطية والنقابية .

اما في الجنوب ، فقد جاءت مبادرات الاتحاد الوطني لعقد المؤتمر بعزلة تامة عن نقابات الجنوب ، وبخاصة عن نقابة عمال البستنة، وعن الاطراف الوطنية والديمقراطية الاخرى . وعندما طلب من بعض هذه الاطراف ان تشارك في العمل فيما بعد كان طبيعيا ان يكون موقفها رفض الاسهام في تكريس الطريقة الاعتباطية للتحضير . حيال ذلك تم اتفاق بين نقابة عمال البستنة والاتحاد الوطني يتم بموجبه تمثيل العمال الزراعيين في الجنوب بواسطة نقابة عمال البستنة على ان يعقد اجتماع للعمال الزراعيين — بدلا من المؤتمر — يكتفي بنقاش قضايا العمال الزراعيين في الجنوب . هكذا جرى الانعطاف : من الانفراد ومحاولة عقد المؤتمرات بمعزل عن الحركة النقابية والشعبية الى تسليم امر تمثيل العمال الزراعيين في الجنوب الى نقابة محدودة جدا في تمثيلها الفعلي لجماهير العمال الزراعيين. ان مساهمة عمال الارض في الجنوب في الجهود المبذولة لعقد مؤتمر عام للعمال الزراعيين في لبنان وتاسيس نقابة تمثلهم يفترض : (١) تحول نقابة عمال البستنة الى نقابة تمثل فعلا اوسع جماهير العمال الزراعيين عن طريق فتح الطريق واسعا امام انتسابهم اليها ، وهذه مهمة متوسطة المدى لن تتحقق قبل انعقاد المؤتمر العام ، (٢) القيام بحملة مشتركة وواسعة لاثارة اهتمام العمال الزراعيين بالمؤتمر والنقابة والمطالب الحيوية الراهنة والبعيدة المدى ، (٣) انعقاد مؤتمر للعمال الزراعيين في الجنوب يضم ممثلين عن نقابة عمال البستنة الى جانب المندوبين عن الفئات الواسعة من العمال غير المنتسبين اليها .

ان الطريقة التي اعتمدتها الجهة المشرفة على التحضير للمؤتمرات التمهيدية في المناطق كانت بعيدة عن اشراك أوسع جماهير العمال الزراعيين وحفز مبادراتهم ، وعن التنسيق المفروض في هذا المجال بين مختلف اطراف الحركة النقابية الشعبية . وهي طريقة اتت تكشف مدى تغليب الاساليب الفوقية على عمل لا يكتسب معناه ولا يتحقق هدفه اصلا الا بالاعتماد على القوى الذاتية المنظمة للجماهير المعنية به واطلاق مبادراتها وتغذية وعيها واشراك أوسع فئاتها في كل تحرك وكل قضية تهمها .

ويبقى من الضروري الان ، في سياق محاولة تجاوز الثغرات التي اتسم بها التحضير للمؤتمرات الفرعية ، شن حملة مشتركة وواسعة النطاق تساهم فيها كافة قوى الحركة النقابية والشعبية لتفسير أهمية المؤتمر العام والنقابة ودعوة أوسع جماهير العمال الزراعيين للمساهمة في هذا التحرك بواسطة عقد الندوات والمهرجانات ومختلف اساليب العمل الجماهيري وان ذلك يتطلب اولا تأجيل موعد انعقاد المؤتمر العام المقرر عقده في مطلع كانون الثاني المقبل واتاحة الفرصة واسعة ليس فقط للدعاية الواسعة له بل ولنقاش وتحديد المطالب وخطط واساليب العمل ايضا .

توصيات "لجان العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء" إلى مؤتمرات العمال الزراعيين

أولا — التوصيات المطلبية :

١ — حول المطالب الاساسية للعمال الزراعيين :

لقد مضى على صدور قانون العمل اكثر من ٢٧ عام والعمال الزراعيون لا يزالون محرومون من الاستفادة من مكتسباته فالقانون لا يشملهم مما ساعد على استغلال كبار الملاك لهم بتخفيض اجورهم الى ما دون اجور عمال الصناعة وعدم ارتفاعها لتواجه الزيادة في غلاء المعيشة وعدم تحديد ساعات العمل وبحرمانهم من العطل الاسبوعية المدفوعة الاجر ومن الاجازات السنوية ومن تعويضات طوارىء العمل واكثر من ذلك فلقد حرم القانون العمال الزراعيين من ابسط حقوقهم الديمقراطية : حق تاسيس النقابات المهنية لتوحيدهم في النضال من اجل مطاليبهم .

لذلك : نحن العمال الزراعيين نعتبر ان تاسيس نقابة لنا هو هدفنا ومطلبنا الرئيسي في هذه الفترة .

ونحن الى جانب ذلك نرفع المطالب التالية الاخرى للتخفيف من حدة الاستغلال الذي نعيشه:

١ — شمول العمال الزراعيين بقانون العمل

٢ — شمول العمال الزراعيين بالضمان الاجتماعي في كافة فروعه : فرع تعويض نهاية الخدمة ، فرع التعويضات العائلية ، صندوق الضمان الصحي .

٣ — تعيين حد اعلى لساعات العمل وجعله ثمانية ساعات في كافة الاعمال ما عدا النكاش حيث يكون ستة ساعات .

٤ — اعتبار كل ساعات العمل التي تتجاوز هذا الحد الاعلى ساعات عمل اضافية ودفعها على هذا الاساس .

٥ — تعيين حد ادنى للاجور ياخذ بعين الاعتبار طبيعة العمل الزراعي المتعب والشاق وموسميته واعتبار ان الحد الادنى للاجرة عشرة ليرات لبنانية عن يوم العمل المؤلف من ثمانية ساعات .

٦ — الغاء كافة التقديمات العينية للعمال الزراعيين (حبوب . منتجات الارض .) وتعميم الاجر النقدي .

٢ — حول أوضاع العاملات الزراعيات :

— ان العاملات الزراعيات يتعرضن لنفس الاستغلال الذي يتعرض له العمال الزراعيون ولكن بحدة اكبر لان الملاك الكبار يستغلون فقر العائلات في الريف وحاجتها للعمل وعدم كفاية اجور الرجال من اجل تشغيل النساء والفتيات بأجور قليلة . لذلك فان العاملات الزراعيات لهن نفس مصلحة العمال في تحقيق كل المطالب المذكورة في التوصية الاولى وهن يشكلن صفا واحدا مع اخوانهم العمال الزراعيين ويطالبن معهم بـ :

— النضال من اجل تنفيذ مطلب زيادة اجور العاملات الزراعيات فورا وتحديد الحد الادنى لاجورهن والحد الاعلى لساعات العمل وزيادة هذه الاجور بنسبة متصاعدة عند كل زيادة عامة على الاجور .

٣ — حول العمال الزراعيين الفلسطينيين والسوريين :

ان ارباب العمل يستفيدون من وجود المنافسة في سوق العمل بين العمال اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين من اجل تشديد استغلالهم على كل العمال الزراعيين ومن اجل التحكم باجورهم وساعات عملهم .

وان هذا الاستغلال سوف يتصاعد في حال حصول العمال الزراعيين اللبنانيين وحدهم على مطاليبهم في قانون عمل وضمانات صحية واجتماعية ، لان ارباب العمل سيلجأون الى تشغيل العمال السوريين والفلسطينيين بشكل كثيف بسبب عدم شمولهم بقوانين العمل والضمان . وسيؤدي ذلك الى اضطرار العمال اللبنانيين القبول بالعمل بنفس شروط العمال السوريين والفلسطينيين. فتكون النتيجة نسف كل مكتسبات العمال اللبنانيين . لذلك ومنعا للمضاربة بين العمال في سوق العمل ومنعا لاستفادة كبار الملاك من وجود عدد ضخم من العمال الغير لبنانيين مستثنون من تطبيق القوانين عليهم نطالب بـ :

المساواة بين العمال اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين من حيث قوانين العمل والضمانات الصحية والاجتماعية والاجور وساعات العمل.

٤ — حول المطالب الاجتماعية والمعيشية :

ان خيرات وثروات الريف منهوبة من التجار وكبار الملاك الذين يسرقون انتاج العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء ويبقون مناطق الريف محرومة من الوسائل الاساسية للمعيشة لذلك فان الريف يعاني من مشاكل الطرقات والمياه الصالحة للشرب وعدم تأمين الكهرباء .

بالاضافة الى ذلك فان العمال الزراعيين يعانون كباقي الطبقات الشعبية الاخرى في الريف والمدينة من غلاء المعيشة المتزايد ومن الافتقاد للخدمات الصحية الاولية ومن نتائج ازمة التعليم . لذلك فهم يشاركون في الحملة المطلبية العامة ضد الغلاء والاحتكار وهم يطالبون بفتح المراكز الصحية والمستوصفات في الريف وفي الاحياء الشعبية في المدن . وهم يؤيدون مطالب الحركة الطلابية حول تعزيز التعليم الرسمي وتوسيعه والزاميته ومجانيته وحول تطوير الجامعة اللبنانية واعطاء المنح للطلبة ففي هذه المطالب مصلحة لكافة الطبقات الشعبية ومن ضمنها العمال الزراعيين . فتعزيز التعليم الرسمي وتوسيعه يوفر على أقسام كبيرة من الطبقات الشعبية اقساطا مرتفعة يدفعونها للمدارس الخاصة بسبب عدم قدرة المدارس الرسمية على استيعاب العدد الحالي من الطلاب. وتطوير الجامعة اللبنانية وتوسيعها والمنحة للطلاب تحل مشكلة حصول ابناء الطبقات الفقيرة على التعليم الجامعي فلا يبقى حكرا على ابناء الطبقات الغنية . والعمال الزراعيون يطالبون بتعميم المدارس التكميلية والثانوية في الريف ففي ذلك تخفيف لكلفة انتقال الابناء الى المناطق التي توجد فيها هذه المدارس وهم — بسبب موسمية عملهم والبطالة المنتشرة في صفوفهم — اكبر المستفيدين من استصلاح الاراضي وتصنيع الانتاج الزراعي .

كذلك فان العمال الزراعيين يطرحون مشكلة المساكن في الريف . وهم يطالبون بـ :

١ — الغاء القانون العثماني الذي يعتبر المساكن في بعض الاماكن مساكن زراعية مما يسمح للملاك بطرد العامل والفلاح من بيته بدون أي سبب ومع كونه يدفع ايجار المنزل في كثير من الاحيان .

٢ — بناء المساكن الشعبية في كافة المناطق في لبنان .

ثانيا — توصيات حول اشكال التنظيم والنضال :

١ — حول اعتبار المؤتمر هيئة تمثيلية :

ان هدف هذه المؤتمرات هو النضال من اجل ايجاد نقابة للعمال الزراعيين توحدهم وتنظم صفوفهم . ومن اجل تسهيل هذه المهمة تعتبر اللجنة التحضيرية المنبثقة عن المؤتمر العام لجنة تحضيرية لنقابة العمال الزراعيين وتعتبر اللجنة المنتخبة عن المؤتمر الفرعي لجنة متابعة مهمتها ربط اعمال اللجنة التحضيرية بالمندوبين والمناضلين في المناطق المختلفة . وتستمر هذه الصفة التمثيلية للمؤتمر الفرعي وللمؤتمر العام وللجان المنتخبة عنهما الى حين تشكيل النقابة العامة للعمال الزراعيين .

٢ — حول اشكال التحرك :

يكلف المؤتمر لجانه السعي لتنفيذ اهداف هذا المؤتمر وعلى رأسها تشكيل النقابة بكافة وسائل تعبئة وتحريك العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء بما فيها العرائض والندوات والمهرجانات والمظاهرات .

٣ — حول مساندة المنظمات النقابية والحركة الوطنية الديمقراطية لنضال العمال الزراعيين :

يكلف المؤتمر لجانه تجنيد كافة المنظمات النقابية وقوى الحركة الوطنية الديمقراطية لدعم نضال ومطالب العمال الزراعيين . فلقد اثبتت التجربة اهمية الحصول على دعم هذه القوى . فنضالات الطبقة العاملة وعلى رأسها نضال عمال غندور ونضالات عكار وحانين والقنطرة ونضالات الحركة الطلابية كلها تثبت فعالية الحصول على هذا الدعم وتثبت ان الحركة الوطنية الديمقراطية هي القوة السياسية الوحيدة التي تقف الى جانب نضالات الطبقة الشعبية الفقيرة .

ثالثا — توصيات حول وحدة الحركة العمالية وحول وحدة طبقات الريف الفقيرة :

١ — حول وحدة الطبقة العاملة في لبنان :

ان المؤتمر يعتبر العمال الزراعيين على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم العائلية اصحاب مصلحة واحدة واصحاب مشاكل واحدة ، يواجهون اعداء مشتركين لهم جميعا وهم الملاك الكبار والاقطاعيون وكل المسؤولين عن حرمان الريف. لذلك فان العمال الزراعيين ينبذون كل تفرقة لصفوفهم وكل انقسام بينهم من اجل ان يبقوا صفا واحدا للنضال معا من اجل تحقيق اهدافهم ومطاليبهم الواحدة .

من مشاكل الطبقة العاملة في لبنان وهم يعتبرون

والعمال الزراعيون يعتبرون مشاكلهم جزءا انفسهم اخوة لعمال المدن يعانون من نفس العدو الذي يستغل الجميع . لذلك فهم يعتبرون ان اهداف نضالهم واحدة وان اي انتصار لاي فئة من الطبقة العاملة هو انتصار لكل الطبقة العاملة . والعمال الزراعيون يحيون نضال عمال المدن ويعتبرون شهداء الطبقة العاملة اللبنانية من ورده بطرس ابراهيم الى فاطمة الخواجا ويوسف العطار شهداءهم كذلك .

٢ — حول وحدة طبقات الريف الفقيرة :

ان القوة الاساسية التي تقف بجانب العمال الزراعيين في نضالهم ضد تحكم الملاك الكبار وضد حرمان وفقر الريف ، هي الفلاحون والمزارعون الفقراء .

فالفلاحون والمزارعون الفقراء يعانون من احتكار التجار للمواد الاولية ومن تحكمهم في اسعارها وهم يعانون من مشاكل تصريف انتاجهم وتحكم السماسرة كما يعانون من استغلال الملاك الكبار والاقطاعيين وسرقتهم لجزء هام من انتاجهم عبر الريع العقاري بكافة اشكاله . (الضمان والحصة) .

ان هذه المشاكل تجعلهم يطالبون بانشاء التعاونيات لهم وبتولي الدولة تصريف الانتاج وباقامة مشاريع تصنيعه وبتخفيض الريع الذي يدفع للملاك وباستفادة الفلاحين والمزارعين الفقراء من تسليفات بنك التسليف . كما يؤيد العمال نضال الفلاحين الفقراء لالغاء كافة بقايا الملكية الاقطاعية .

لذلك فان الفلاحين والمزارعين الفقراء يعانون من نفس مشاكل العمال الزراعيين المعيشية مما يجعلهم مناضلين الى جانب العمال الزراعيين من اجل المستوصفات والمدارس والمساكن الشعبية وتعميم الماء والكهرباء .

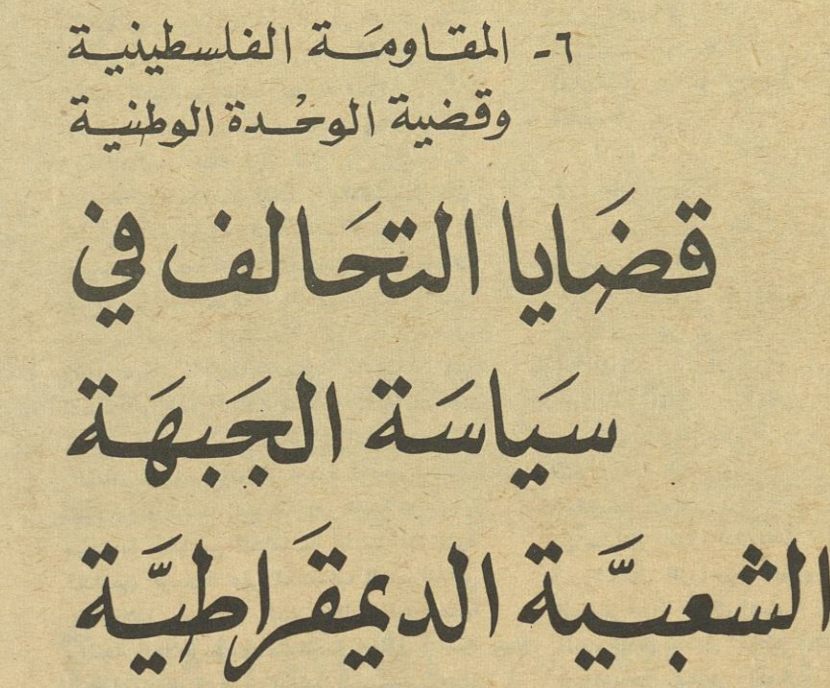
ويعي الفلاحون والمزارعون الفقراء اهمية تنظيم صفوفهم وحاجتهم للحريات لذلك فهم مع العمال الزراعيين مناضلون من اجل اوسع الحريات للطبقات الشعبية لانها الطريق الى تنظيم صفوفهم والى النضال من اجل تحقيق مطالبهم .

ان لجان العمال الزراعيين والفلاحين تدعو كافة عناصرها للعمل على انجاح هذا المؤتمر وعلى نشر نتائجه على العمال والفلاحين والى النضال من اجل تحقيق هذه الاهداف .

لجان العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء في لبنان
في ٨—١٢—٧٢

٦- المقاومة الفلسطينية وقضية الوحدة الوطنية

قضايا التحالف في سياسة الجبهة الشعبية الديمقراطية



استعرضنا في الفصول السابقة قضايا التحالف في سياسات الاحزاب العمالية الخاصة منها بجبهة العمل الموحد بين فصائل الحركة العمالية على الصعيد الوطني من جهة وبالجبهات الوطنية المتحدة المعادية للفاشية والامبريالية في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة على حد سواء من جهة أخرى . وقد توصلنا في هذه الفصول الى جملة من النتائج الاساسية والمؤشرات السياسية والنظرية الهامة لكلا النهجين في قضايا التحالف ، نعيد تأكيدها باختصار في محاولة مطابقتها مع النهج السياسي العام للجبهة الديمقراطية والمنظمات الاخرى تجاه قضايا التحالف ، التي أصبحت اليوم أكثر الحاحا منها في أي وقت مضى :

■ ففي قضايا جبهة العمل الموحد اكدنا على ضرورة فهمها واستيعابها على قاعدة توظيف السياسات التاكتيكية في خدمة الهدف الاستراتيجي لاحزاب عمالية تمايزها غير مستند الى كون أحدها أو بعضها ذات أصول اجتماعية تختلف عن الاخرى ، بل هو بالاساس نتاج حركة تطور المجتمع في فروعه الاقتصادية المختلفة بشكل ووتيرة لا يحكمها التناسق ، الامر الذي كان له أكبر الاثر في ظهور الاتجاهات الايديولوجية التحريفية والمرتدة في الحركة العمالية على المستوى الوطني — المحلي وعلى المستوى العالمي أيضا . وفي هذا الاطار ، فان توظيف السياسات التاكتيكية في خدمة الهدف الاستراتيجي يعتمد لنجاحه في الاساس الى حزب ثوري أبرز سمات حركته السياسية ما يلي :

● اولا : الانطلاق من فرضية اساسية قوامها وحدة الطبقة العاملة في حركتها السياسية رغم توزع ولاءاتها التنظيمية ، اذ ان للطبقة العاملة بمجموعها ، كطبقة مضطهدة ، مصالح مطلبية مشتركة ومصالح سياسية مشتركة أيضا . ولهذا فان الحزب الشيوعي في علاقاته باحزاب عمالية اصلاحية يعي هذه الفرضية ويعمد الى الدفاع عن المصالح المشتركة للشغيلة ويناضل بنفس الوقت بحزم من اجل تعرية وفضح المواقف الاصلاحية لاحزاب عمالية باعتبارها مواقف تخدم السياسة الانشقاقية التي تغذيها القوى البرجوازية وعملائها داخل صفوف الطبقة العاملة .

● ثانيا : ان النضال من اجل فضح وتعرية السياسات الانشقاقية للاحزاب الاصلاحية مسالة لا تخضع لخط سياسي ثابت وبصرف النظر عن تطابق ذلك مع امكانية الوصول للهدف الذي ينشده هذا النضال . بل لا بد من أجل الوصول الى الهدف من توظيف الامكانيات الى اقصى حدودها ، دون تقديم تنازلات تراجعية تحجب عن جمهور الشغيلة التمايز بين رواد جبهة العمل الموحد وانصار السياسات الانقسامية . وفي هذا الصدد يقول الرفيق فلاديمير لينين : « فقط طرح أضعف حلقات الخلاف جانبا مع تسليط الضوء على الهدف هو المشروع طالما هناك أمل باعمال موحدة توصل للهدف » .

● ثالثا : وهذا ليس بقانون ثابت ، بل يخضع بدوره ، ودون أن يؤدي ذلك الى الانحراف ، الى الاوضاع العامة بعلاقاتها وتوازنات قواها طبقا لمقاييس المرحلة في هذا البلد أو ذاك كما ولشروط وتقاليد النضال المتوارث في تاريخ الطبقة العاملة على الصعيد الوطني ، خشية بأن يحدث ذلك قناعات أيديولوجية دوغمائية تقود الى تمايز متنافر في سياسات الاحزاب الشيوعية على المستوى العالمي ، الامر الذي تنتج عنه سياسات خطيرة على مستقبل علاقات التضامن الكفاحية لفصائل الحركة العمالية العالمية . وقد رأينا كيف وقف المؤتمر السابع للاممية الشيوعية أمام هذه المعضلة وأوجد حلولا سريعة لها ، مستبقا بذلك أخطار بروز بعض الاتجاهات ، التي كانت تعجز في كثير من الاحيان من التصدي للسياسة الانشقاقية التي سارت عليها الاحزاب الاشتراكية — الديمقراطية .

● تفتيت جبهة المعادين والمعطلين لسياسة جبهة العمل الموحد بالتمييز بين الخيانة التاريخية لمصالح الطبقة العاملة والمنزلقات السياسية وتبعاتها وعلاقاتها بسياسات القادة المنظرين للخيانة التاريخية . ففي مرحلة معينة كان التمييز بين البيرنشتاينية والكاوتسكية ضرورة لتصديع الجبهة المعادية للعمل الموحد، تماما كما كان التمييز فيما بعد بين التروتسكية وغيرها من الاتجاهات الانشقاقية في أوساط الحركة العمالية العالمية . كما ان تصديع جبهة المعادين والمعطلين لسياسة جبهة العمل الموحد واضعافها تشترط التمييز بين معسكر المنظرين للخيانة التاريخية والمنزلقات السياسية من جهة ومعسكر الوسط الاجتماعي الذي يستند عليه هؤلاء دفاعا عن مصالحهم الانانية، وذلك باعتماد سياسة اللقاء القاعدي المنظم والمعجل لعملية التفتيت والتصديع هذه.

■ وفي قضايا الجبهة الوطنية المتحدة المعادية للفاشية والامبريالية في البلدان الرأسمالية والبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة فقد أكدنا على ضرورة فهمها واستيعابها على قاعدة توظيف السياسات التاكتيكية في خدمة الاهداف المرحلية الموصلة الى الهدف الاستراتيجي النهائي . وهذا يعني ان الجبهة الوطنية المتحدة والمستندة الى قاعدة اجتماعية متمايزة، أي الى تحالف طبقي عريض بين مجموعة من الاحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية الراديكالية والشيوعية ويضم في صفوفه شخصيات وفئات وطنية غير منظمة ، لا تلتقي على هدف نهائي استراتيجي ، بل تشترك مرحليا في بعض الاهداف التي تشكل محصلة لمصالح وطنية غالبا ما يحددها مواجهة مجموع الشعب لعدو خارجي . وفي هذا الاطار فان توظيف السياسات التاكتيكية (بمفهوم المرحلة لا بالمفهوم المبتذل ، الذي لا يرى في التاكتيك غير المراوغة واعتماد طرق الغش البرجوازي في العلاقات السياسية) في خدمة الاهداف المرحلية من ناحية والهدف الاستراتيجي من ناحية اخرى يعتمد لنجاحه في الاساس الى حزب ثوري ابرز سمات حركته السياسية أيضا :

القاعدة السياسية السليمة

✻ أولا : اختيار القاعدة السياسية السليمة في علاقات التحالف . فالشيوعيون حين يقدمون على تحالف من هذا النوع لا ينطلقون من فرضيات نجاح « جبهة العمل الموحد » وهم لهذا لا ينتظرون من الحلفاء ان يقبلوا على قبول هذه القاعدة السياسية منذ البداية . ولهذا فانهم مطالبون قبل غيرهم ، ودون ان يضحوا بمصالح جموع الشغيلة والفلاحين وجموع الجياع ، الى اعتماد المرونة السياسية في تفسير وبرمجة شروط النضال المشترك المستند الى هذه القاعدة السياسية السليمة .

✻ ثانيا : ان هذه القاعدة السياسية السليمة في علاقات التحالف تشترط قبول الشيوعيين للمطالب الوطنية للطبقات والفئات الاجتماعية التي تمثلها قوى أخرى ، وادراج هذه المطالب في سلسلة الحقوق الوطنية المشروعة لجميع اطراف التحالف أيضا . يقول الرفيق لي ذوان ، السكرتير الاول للجنة المركزية لحزب العمال الفيتنامي في هذا الصدد : « بالنسبة للطبقة العاملة ، وبحكم مركزها التاريخي ، فان مصلحتها الطبقية والمصلحة الوطنية تتطابقان معا ، أما بالنسبة للطبقات الاخرى، فانه بينما يوجد اتفاق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، الا ان هناك أيضا نقاط اختلاف بينهما ، ولهذا السبب ، ومن أجل تحقيق الوحدة ودعمها ، فان هناك بالضرورة صراعا بين مختلف وجهات النظر الخاصة لاعضاء الجبهة المثلين لمختلف الطبقات الاجتماعية » . ويضيف الرفيق لي ذوان بفهم جدلي ثوري وصائب : « ان وحدة من جانب واحد وبدون صراع ستنتهي في الواقع الى تدمير الوحدة وتصفية الجبهة الوطنية » .

✻ ثالثا : ان تطابق المصلحة الطبقية للطبقة العاملة بمصالحها الوطنية تعني أيضا في سياسة الشيوعيين المرحلية تقليص حجم الخلاف مع الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى ، أطراف الجبهة الوطنية المتحدة . والحزب الثوري هو ذلك القادر على اطالة زمن عدم احتدام الصراع وتطوره بين اطراف الجبهة الوطنية ، الامر الذي يكلفه تقديم تنازلات والخوض في مساومات أيضا من اجل كسب مجموع الشعب وتجنيد طاقاته لخدمة السياسة العامة للجبهة ، مع الوعي الدائم لحجم المصالح الخاصة بالقوى الحليفة وعدم طغيانها على المصالح العامة لمجموع الشعب ، والتي في حقيقتها مصالح الشغيلة والفلاحين وسائر الفئات الوطنية المضطهدة .

✻ رابعا : ان هذه السمات الاساسية في حركة الحزب الثوري داخل الجبهة الوطنية المتحدة يمكن لها ان تنقلب الى مجرد مبررات واهية لسياسة انتهازية يمينية وتصفوية اذا هي لم تستند الى تعبئة وتصليب البناء التنظيمي للحزب الموحد لنضالات هذه الجبهة.

كما ان الجبهة الوطنية أيضا معرضة أيضا الى هيكل تنظيمي شكلي لا علاقة له بالمهمات الوطنية النضالية الا من خلال سياسة الاعلان عديمة الجدوى . ولهذا فان بناء اجهزة ولجان ووحدات التنسيق الموحدة وخوض هذه مجتمعة معارك الدفاع عن الشعب المنظم بكافة فئاته من مواقع الانتاج وخارجها ضرورة ثابتة وملحة لا تعادلها غير ضرورات وجود الحزب الثوري القادر على وضع البرنامج السياسي الملبي لمصالح جميع أطراف التحالف موضع التطبيق العملي .

تجربة الجبهة الديمقراطية

وأمام هذا الاستعراض المكثف والمختصر للسمات البارزة في سياسة الاحزاب الشيوعية حقا تجاه قضايا التحالف نتوقف أمام قضايا التحالف كما عبرت عن نفسها في سياسة وممارسات الجبهة الديمقراطية منذ قيامها ١٩٦٩ كفصيل يساري لا يستطيع في سياساته الا ان يستجيب وبالدرجة الاولى للمصالح الطبقية والوطنية لجموع الشغيلة والفلاحين واللاجئين المعدمين وسائر الفئات الشعبية المسحوقة . وقد استطاعت الجبهة الديمقراطية ان تراكم عبر سنوات النضال المنصرمة على تأسيسها تجربة ثورية وغنية في قضايا التحالف بالتحديد . فمنذ اليوم الاول لاستقلالها التنظيمي والسياسي في شباط ١٩٦٩ ، حيث كانت قد استكملت من قبل استقلالها الايديولوجي ، جاء البيان التأسيسي يحدد ان العمل « من اجل قيام جبهة وطنية عريضة تضم كافة القوى الطبقية والسياسية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية في ظل قيادة الفصائل المقاتلة التقدمية » ، هو أحد ابرز المهمات النضالية في خطها السياسي العام . كما جاءت مشاركة الجبهة الديمقراطية بعد أقل من شهرين على قيامها وتواجدها المستقل ، وزغم جميع صعوبات مرحلة التكون ، في قيادة الكفاح المسلح تعكس تفهما صادقا وصريحا لاوضاع حركة المقاومة من ناحية ولقضية التحالف كمطلب جماهيري عادل وثوري من ناحية اخرى، دون أن تعني هذه المشاركة موقفا سياسيا تكتيكيا غايته التعتيم على القضية المركزية التي حددها البيان التأسيسي . وفي هذا المجال ، فقد عبر الرفيق صالح رأفت عن التوجه السياسي العام والصحيح للجبهة تجاه هذه المسألة في مقابلة صحفية أجرتها معه الحرية (١٤ — ٤ — ١٩٦٩) : « ان الاشتراك في قيادة الكفاح المسلح يتيح المجال واسعا للمنظمات الفدائية ان تلتقي فيما بينها وللحوار الايجابي وللعمل من اجل رفع مستواها الكفاحي وحماية العمل الفدائي من الاخطار المحيطة به . ولكننا يجب ان نعمل لتشكيل جبهة وطنية تشمل كافة القوى الطبقية والسياسية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية وتناضل موحدة لتعميق الوعي السياسي الجماهيري لرفع قدرات النضال الثوري السياسية والعسكرية ، لان النضال العسكري والسياسي يثبت أحدهما الاخر ولا يمكن الفصل بينهما في اي حال » .

وفي هذا الموقف السياسي الواضح والدقيق في توجهه العام تحدد الجبهة الديمقراطية بحكم « رؤياها الايديولوجية والسياسية لما يجري بداخل حركة المقاومة وداخل المنطقة العربية » مجموعة من الحقائق ، التي لا غنى عنها لجميع الذين « يتعاملون مع الواقع القائم » ويناضلون « في نفس الوقت من اجل تغييره » لان « رفض التعامل مع الواقع القائم يمثل عمليا وموضوعيا انتهاج سياسة تتسم بالانتهازية اليسارية ، كما ان التعامل الصامت مع كل ما هو قائم يمثل انتهاج سياسة تتسم بالانتهازية اليمينية » (الرفيق نايف حواتمه ، الحرية ٢٥ — ٨ — ١٩٦٩) . ومجموعة الحقائق هذه ، التي أثبتت توقعات الجبهة من جهة والتطورات السياسية على امتداد السنوات الماضية من جهة اخرى صحتها بمقياس اعتبارها توقعات ، لا زالت تملك وحتى هذه الايام قوة حجتها وحيويتها ، لانها تؤكد:

● ان اختيار القاعدة السياسية السليمة في علاقات التحالف ، لا تعني بالنسبة لليسار الحقيقي ان قضايا الجبهة الوطنية أصبحت من الامور المتفق عليها بين جميع اطراف التحالف خاصة عندما تفتقر هذه القاعدة السياسية الى تراث عريق من النضالات الجماهيرية المتراكمة. وفقط البرجوازيون الصغار المتفسخون طبقيا، الذين يحلون أحلامهم الوردية مكان وقائع الحياة السياسية المعقدة ، هم الذين يعتقدون ان البرامج المعزولة عن سلسلة من التجارب الشاقة قادرة على مد جسور التحالف بين منظمات وقوى طبقية واجتماعية متمايزة في درجة وعيها لمصالحها الطبقية وحتى لمنحى التطور العام للنضال الوطني الفلسطيني .

● ان سياسة التعامل مع الواقع من اجل تطويره لا زالت هي المعتمدة ، وغاية هذه السياسة هي اللقاء من اجل التنسيق لرفع المستوى القتالي ومطابقته على شروط قتالية متطورة ومتغيرة من اجل الدفاع المشترك عن الذات بالدرجة الاولى ومن اجل تطوير وسائل الدفاع المشترك المادية والبشرية كي تصبح في مستوى التحدي بابعاده الوطنية الكاملة .

● ان التاكيد على أهمية المشاركة حتى في أقل الصيغ الجبهوية تقدما كجزء أساسي من سياسة التعامل غير الصامت مع الواقع ناتج عن فهم صحيح لخلق قاعدة منظمة أو شبه منظمة للحوار الايجابي ، الذي من شانه ان يدفع بالعلاقات باتجاه أكثر موضوعية وملاءمة لعلاقات التنسيق كحد ادنى ، الامر الذي يكفل تحرير بعض ان لم نقل العديد من القوى من « الصراعات الذاتية التي لا تستند الى موقف ايديولوجي وسياسي ومن التناقضات العربية التي تسحب نفسها بوضوح على موقع ومواقف حركة المقاومة » . وفي هذا الاطار تصبح مسألة التنازلات من اجل اللقاء مشروعة وضرورة من ضرورات الاستجابة لمرحلة أرقى من الصيغ الجبهوية البدائية .

وكان أول اختبار حكم هذا التوجه العام في سياسة التحالفات كما مارستها الجبهة الديمقراطية نظريا وعمليا هو برنامجها للوحدة الوطنية ، المطروح على المجلس الوطني السادس ، الذي لم تكن مقاييسه التفصيلية المتشددة لتتطابق مع الواقع القائم . اذ انه رغما من الخط السياسي العام والصحيح في معظم توجهاته ، فقد وقع برنامج الجبهة في محذور القناعات الايديولوجية الدوغمائية التي لا ترى في القوى البرجوازية غير نصفها المساوم والمتساوق . فعلى الرغم من المعرفة المسبقة بان « واقع حركة المقاومة لم يصل بعد الى مستوى الاستجابة لصيغة متقدمة للوحدة الوطنية ، فقد جاء برنامج الوحدة الوطنية المقدم من الجبهة يطالب « بتطهير المجلس من العناصر الرجعية وشلة المليونيرية ، اذ من المخجل ان تضع حركة المقاومة على اكتاف المقاتلين مجموعة من الزعامات التي تخلت عن حركة التحرر الوطني الفلسطينية على امتداد العشرين عاما الماضية واسهمت مع قوى الثورة المضادة في المنطقة في قمع الحركة الوطنية » ، كما جاء يقول ايضا : « وفيما يختص باللجنة التنفيذية ، العمل على تطهيرها من اصحاب رؤوس الاموال ، لتتحول اللجنة التنفيذية الى اداة في قبضة الفصائل المقاتلة دون اية تاثيرات مفرقة في الموقف اليميني الرجعي » .

وواضح ان موقفا كهذا لا يستجيب بمرونة لشروط وقوانين بناء جبهة وطنية عريضة ، بل هو أقرب الى صيغة « جبهة العمل الموحد » غير المنسجمة في واقعها الاجتماعي وتعبيراته الايديولوجية مع المهام المطروحة بالبرنامج ، والتي هي في مجملها ديمقراطية المضمون فيما يتعلق بعلاقاتها بالبنية الاجتماعية — الاقتصادية للنظام في شرق الاردن ووطنية معادية للاستعمار والاحتلال فيما يتعلق بانعكاسات الهجمة الامبريالية على المنطقة . اضافة لذلك فان اعتبار الجبهة الوطنية المتحدة « تمثل وحدة للتنظيمات والفئات المقاتلة ، التي اثبتت من خلال الممارسة ومن خلال مواقفها السياسية التزامها بقضية التحرير الوطني الكامل لفلسطين » واعتبار هذه الجبهة الوطنية ايضا « جزء من الواقع السياسي والاجتماعي القائم في الضفة الشرقية ولا تنفصل عن هذا الواقع » ولذا فانها « تمارس نضالها اليومي داخل الضفتين كقوة وطنية اردنية — فلسطينية وتقيم تحالفاتها الوطنية على هذا الاساس وتتخذ كافة مواقفها السياسية اليومية انطلاقا من هذا الاعتبار » جاء ليؤكد ان الصيغة المطروحة ليست جبهة وطنية عريضة بقدر ما هي « جبهة عمل موحد » لفصائل متمايزة بتفاوت واضح في درجة التزامها الطبقي وتعبيراته الايديولوجية. وكانت المهمات المنوطة بهذه الجبهة على صعيد منظمة التحرير تتلخص فيما يلي :

● تشكيل المجلس من الفصائل الوطنية الشريفة التقدمية والمقاتلة وتمثيل العناصر اللامنتمية تنظيميا للمقاومة تمثيلا رمزيا على ان تكون عناصر وطنية مناضلة في تاريخها السياسي .

● تشكيل اللجنة التنفيذية من العناصر المقاتلة بالدرجة الاولى .

● الغاء الاجهزة البيروقراطية بكل امتيازاتها الطبقية .

● العمل على تحويل جيش التحرير الى جيش عصابات مقاتلة والغاء كافة الامتيازات الطبقية المادية والمعنوية والرواتب والرتب ، واقامة مجالس الجنود للرقابة والمحاسبة .

ان هذا البرنامج الذي جوبه بجبهة معارضة أطرافها هي ايضا تلك القوى المخاطبة بالجبهة الوطنية التي يطرحها البرنامج . ورغم عدم احراز ذلك البرنامج لمكاسب ملموسة ، فان الجبهة الديمقراطية لم تتردد في خوض صراع التمثيل في مؤسسات منظمة التحرير ، معبرة في ذلك عن حقيقة التوجه السياسي العام الذي حددناه من قبل . ولم يكن بين رفض البرنامج المقدم وطموح الجبهة في التمثيل في جميع مؤسسات المنظمة اية تعارضات ، الا من الزاوية الشكلية المحضة ، خاصة وان تطرف البرنامج قد جاء نتيجة منطقية لضرورة توضيح الموضوعات السياسية ، حتى يكون بمقدور اليسار ان يتعامل مع كافة الصيغ المطروحة للوحدة الوطنية وهو يتمتع بهويته المستقلة والواضحة في صفوف الجماهير ، هذا الى جانب ان المشاركة لم تكن تعني ، ولا هي تعني الان ايضا بديلا عن الجبهة الوطنية العريضة ، بل تشكل خطوات اولية على هذا الطريق .

وجاءت الوثيقة السياسية للجبهة الشعبية الديمقراطية المقدمة للمجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده السابعة والوثائق الاخرى المقدمة للمجالس الوطنية اللاحقة تؤكد الصلة الحميمة بين دوافع تاكيد الهوية السياسية والايديولوجية المستقلة لمنظمة في طور التكون الثوري من ناحية ومجموع البرامج التي رافقت ذلك بما في ذلك ايضا البرنامج المطروح على المجلس الوطني السادس . فبعد ان تستعرض الوثيقة السياسية للجبهة الديمقراطية المقدمة للمجلس الوطني الفلسطيني السابع الاوضاع والتطورات الدولية والعربية الجارية ، والتي باتت تهدد القضية الوطنية باخطار التصفية تؤكد ان على كافة الطبقات الوطنية والفصائل الوطنية والمناضلة الوصول الى برنامج وطني مشترك يمثل الحد الادنى الذي يمكن لاطراف الجبهة الوطنية المتحدة الاتفاق عليه . تقول الوثيقة :

● صيغة الجبهة الوطنية المتحدة يجب ان تمثل استجابة واضحة لوحدة الشعب التاريخية والمصيرية في الساحة الفلسطينية — الاردنية وتستوعب خصوصية الوضع في الضفة الشرقية بالنسبة لحياة ونمو وتطور حركة المقاومة ... فهي تشكل القاعدة البشرية والمادية للارتقاء بالاوضاع الذاتية للمقاومة وتطويرها الى ثورة وحرب تحرير شعبية .

● ان وحدة كل القوى والطبقات الوطنية في الساحة الاردنية — الفلسطينية ضرورة تاريخية من احل انجاز التحرر الوطني وبناء القاعدة الوطنية الثابتة ... وهذه النظرة الثورية للساحة الفلسطينية — الاردنية تضع حدا لعملية تمزيق وحدة الشعب بين مؤسسات فلسطينية ومؤسسات اردنية سياسية كانت ام نقابية ام مهنية .

● الالتزام بالكفاح المسلح كشكل رئيسي وقائد للنضال الوطني من اجل التحرير الشامل لفلسطين .

● **واعتمادا على هذا الخط السياسي العام لقضايا التحالف فقد عمدت الجبهة الديمقراطية الى مد جسور الحوار مع الاحزاب الوطنية في شرق الاردن وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الاردني ، واقدمت على بناء نواة لتنظيمات جماهيرية فلسطينية — اردنية تطويقا لازمة الانشقاق الاقليمي الذي بدأ يعطي آثارا سلبية على العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والاردني من جهة وكجزء من التوجه الاساسي الدافع باتجاه التعامل مع مشاكل الواقع الاردني بخصوصياته، التي لم تدركها قيادات المنظمة بحكم غربتها عنها واغراقها في دائرة التعامل الفلسطيني ، من جهة اخرى .**

وشهد عام ١٩٧٠ تراكما ثوريا سواء على الصعيد النظري ام على صعيد الممارسة العملية في سياسة التحالف التي اعتمدتها

البقية على الصفحة ١٥

الأراضي المحتلة.

احتلال سيناء العربية.. والاستراتيجية الإسرائيلية

ان من جملة الافكار الخطير التي تنطوي عليها ضمنيا دعوات الحل السياسي المصري — الاسرائيلي ، وكذلك دعوات الحلول الجزئية التي تطرح امكانية انسحاب اسرائيل عن القناة لبضعة كيلومترات كجزء من خطة كاملة مزعومة للتسوية ، هي بالذات فكرة انسحاب اسرائيل من سيناء وكانها صحراء جرداء لا فائدة منها .

ان خطورة هذه الدعوات لا تنحصر فقط على طبيعة الاستنتاجات السياسية والعسكرية التي تستوحى منها ، بل من كونها ترتكز على مفاهيم مغلوطة عن طبيعة الصهيونية ونهمها المتوسع دائما الى الارض من ناحية وعن الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية التي تجنيها اسرائيل من احتلال سيناء . ان توسيع رقعة الارض المحتلة هو من صميم اهداف الصهيونية ويحتل موقعا مركزيا في الاستراتيجية الاسرائيلية. كما ان الفوائد المتنوعة التي تجنيها اسرائيل من احتلال سيناء ليست من النوع الذي يمكن التنازل عنه طوعا . ار هذه الفوائد لا تنحصر في مجال واحد فقط ، فهي استراتيجية وسياسية واقتصادية في نفس الوقت .

فعلى الصعيد الاستراتيجي اصبحت قناة السويس تشكل من وجهة النظر الاسرائيلية حاجزا طبيعيا ضد تحرك القوات المصرية المسلحة . وهذا يعني ان مطالبة اسرائيل « بالحدود الآمنة » هو مطالبة بتثبيت وجودها الدائم في سيناء . ويظهر هذا جليا من تصلب اسرائيل تجاه اي اقتراح نحو ما يسمى بالحلول الجزئية والتي يترتب عليها انسحاب القوات الاسرائيلية عن جزء صغير من سيناء. وعلاوة على سيطرة اسرائيل على قناة السويس ، فقد اصبحت مطارات سيناء في ايديها ، وبهذا اصبحت القاهرة وليست تل أبيب هي المهددة بالهجمات الجوية . اضف الى كل هذا سيطرة اسرائيل على شرم الشيخ الذي يؤمن لها مدخل خليج العقبة وتكتمل أهم عناصر السياسة الاستراتيجية الاسرائيلية في شبه جزير سيناء . الا ان هنالك عنصرا هاما آخر تسعى اسرائيل الى تحقيقه من احتلالها لسيناء الا وهو تحويل الحاجز الجغرافي الذي يشكله الاحتلال بين مصر واقطار المشرق العربي الى حاجز سياسي ، أي عزل مصر سياسيا عن المشرق العربي وهذا عن طريق التشجيع غير المباشر لبروز اتجاهات اقليمية داخل مصر ترى في انتمائها القومي السبب في عجزها وهزيمتها. وترى أن المشكلة القائمة بينها وبين اسرائيل هي مشكلة حدود لا غير . وهكذا تغيب القضية الاساسية التي يطرحها وجود اسرائيل ككل وطبيعتها كقوة استعمارية استيطانية تخدم مصالح الامبريالية العالمية في المنطقة العربية ككل . وبهذا يطمس التناقض الاساسي بين اسرائيل والشعب العربي ويصبح الخلاف العربي — الاسرائيلي مسالة خلاف على الحدود وليست قضية مصير شعب بكامله . ان وقوع السياسة العربية في مصيدة « الحدود » والابتعاد عن رؤية حدود القضية الاساسية هو ما تسعى اليه جاهدة كل من اسرائيل والامبريالية العالمية . وهذا يحتم على القوى الوطنية والثورية في الوطن العربي ان تمزق باستمرار الاقنعة التي تتستر وراءها السياسات العربية المتخاذلة والمستسلمة بالتاكيد على جوهر القضية السياسي .

ان الميزات السياسية والاستراتيجية لاحتلال سيناء لا تكفي لوحدها لتوضيح جميع جوانب الصورة للفوائد التي تجنيها اسرائيل من سيناء .

ان أهم العوامل — عدا العامل الاستراتيجي — السياسي — التي يجعل اسرائيل تتمسك بأراضي سيناء هي الثروة النفطية والمعدنية المتوفرة فيها . فمنذ بداية الاحتلال والحكومة الاسرائيلية تسير بخطوات سريعة للتنقيب عن استغلال آبار النفط فيها . فقد استولت الدولة الصهيونية على ١١٧ بئرا من النفط داخل سيناء وفي منطقة ابو رديس على خليج السويس . ومن أهم هذه الحقول حقل بلايم . وقد انتجت هذه الابار — حسب معطيات نشرة « اسرائيل أويل نيوز » الصادرة عن معهد النفط الاسرائيلي — عام ١٩٧١ ستة ملايين طن تقدر بـ (٨٠) مليون دولار . وقد ورد في هذه النشرة ان كمية النفط التي استخرجت من سيناء ، تزيد ١،٥ مليون طن عن الكمية التي استخرجها المصريون قبل حرب حزيران ١٩٦٧ ، ويشمل هذا الانتاج بئرين بحريين جديدين ، ينتج كل منها ٣٠٠ الف طن سنويا . وذكرت صحيفة دافار (١٢—١—١٩٧٢) ان « الدخل الصافي من انتاج النفط في سيناء — بالعملة الاجنبية ، هو ٥٠ مليون دولار سنويا ، وهو يعادل المبلغ الذي تنفقه اسرائيل لاستيراد النفط الخام من مصادر خارجية » .

لقد كان لانتاج هذا النفط فوائد جمة على الاقتصاد الاسرائيلي . فالآبار « الاسرائيلية » انتجت عام ١٩٦٦ ما يوازي ٦ ٪ (ستة بالمئة فقط) من الستة ملايين طن التي تحتاجها اسرائيل لاستهلاكها المحلي . وهو ما تنتجه اسرائيل حاليا . فقد ذكرت دافار (٢٠—٩—٧٢) ان شركة « نتيفي نفط » تستخرج نصف مليون طن من آبار النفط في سيناء شهريا ، وتنوي هذه الشركة اقامة معامل تكرير في أبو رديس تنتج نحو نصف مليون طن مازوت . ويقدر الاستثمار في هذه المعامل بمبلغ مليوني دولار. ويجري في هذه المنطقة التنقيب عن ابار نفط أخرى حيث يقدر احتياط النفط هناك بمئة وعشرين مليون طن . وتتيح الكمية استمرار العمل لشركة النفط التي تملكها الحكومة الاسرائيلية لمدة عشرين سنة حسب النسبة الحالية . وعدا عن هذا فهناك محاولات للبحث عن البترول في أجزاء أخرى من سيناء . ولا يقتصر الامر هنا على محاولات الشركات الاسرائيلية بل يشترك في عملية التنقيب شركات امريكية مثل شركةبيلكو وشركة كنغ ريسو رسز . كما يقوم الاسرائيليون بالتنقيب في خليج السويس على بعد ٨ أميال من الشاطىء . ليس هنالك تقارير وأرقام دقيقة حول مستوى الانتاج الممكن من سيناء. الا ان صحيفة الفاينشنال تايمز (شباط ١٩٦٨) قدرته بحوالي ٤٠ مليون طن سنويا . اي (٧) أضعاف الانتاج الحالي . وبما ان دخل اسرائيل من النفط كان عام ١٩٧١ ما قيمته ٨٠ مليون دولار — حسب التقديرات الرسمية — فان هذا الدخل سيصبح — عندما يصبح انتاج سيناء على اشده — اكثر من نصف بليون دولار سنويا حسب الاسعار الجارية .

ان نهب اسرائيل لثروات سيناء البترولية غيّر موقعها من دولة تعتمد قبل حرب ١٩٦٧ اعتمادا كليا على ايران لسد حاجتها من الزيت الخام الى موقع اصبحت فيه قادرة على مواجهة متطلباتها المحلية المتزايدة ، كما انها ساعدتها على تصعيد تصديرها من النفط وخفض الاستيراد . وفي نفس الوقت دخلت اسرائيل صفوف الدول التي توفر تسهيلات ترانزيت قيمة . كانت اسرائيل قد بدأت بمد خط انابيب للبترول من ايلات على البحر الاحمر الى عسقلان على البحر المتوسط ، وانتهت من العمل في كانون الثاني ١٩٧٠ — وهو ثالث أوسع خط في العالم حسب قول البتروليوم برس سرفيس (نيسان ١٩٧٠) وكتبت هذه المجلة تقول : « ان الخط الجديد هو دلالة رئيسية على اعتزام اسرائيل القيام بدور أكبر على مسرح الزيت في العالم لتتحول من مستورد صغير الى بلد يشحن وينقل بالترانزيت ويصفي الزيوت » (المحرر — ١٩ آب ١٩٧٢) . ويقدر الاستيعاب البدائي لهذا الخط بـ ٢٢ مليون طن من الزيت الخام سنويا يمكن زيادتها ثلاثة اضعاف بعد اضافة خزانات ومحطات ضخ اخرى . هذا عدا عن خط ايلات — حيفا الذي يستوعب ٦ ملايين طن سنويا . وتحظى اسرائيل بـ ٣٣ — ٤٠ سنتا عن كل طن يضخ عبر هذا الخط ، وبهذا يعود خط ايلات — عسقلان على اسرائيل سنويا بملايين الدولارات سنويا قد تتجاوز ٢٠ مليون دولار بعد توسيعه . وبهذا تكون اسرائيل قد قوت دورها كوسيط في عملية النهب الامبريالي للمنطقة ، وبهذا شكلت اسرائيل باحتلالها لشرم الشيخ حلقة فعالة في نقل الزيت الخام الايراني للاسواق الاوروبية . ولهذا الغرض ايضا تقوم اسرائيل ببناء اسطول كبير من بواخر النفط . فقد اقيم في ايلات رصيف جديد للنفط يستطيع استقبال ناقلات تزيد حمولتها عن (٣٠٠) الف طن ، ويستطيع على المدى البعيد استقبال ناقلات تبلغ حمولتها نصف مليون طن . وقد اشترت (زيم) الاسرائيلية مؤخرا ناقلتين حمولة كل منهما حوالي ٢٣٠ ألف طن ، ووافقت على شراء أربع ناقلات اخرى وتعمل أحواض بناء السفن الاسرائيلية على بناء ناقلات حمولتها ربع مليون طن . هذا عدا ، طبعا ، عن الناقلات المستاجرة .

وهكذا اصبحت اسرائيل قادرة بعد احتلالها لسيناء ، ان تصبح بديلا هاما وموثوقا به كطريق للترانزيت لقناة السويس يسهر على استمرار تدفقه لاوروبا عن طريق العقبة . ان هذه الاعتبارات تظهر مدى استعداد اسرائيل للحيلولة دون حدوث اي تغير يخل بموقعها النفطي الجديد في المنطقة، وهذا يعني بالدرجة الاولى عدم التخلي عن شبه جزيرة سيناء .

ولا يقتصر المردود الاقتصادي لسيناء على النفط فقط . فهنالك احتمالات متعددة اخرى تخص الودائع المعدنية والمياه الجوفية المتوفرة في سيناء . فعدا مناجم المنغنيز داخل شبه الجزيرة فهناك الرواسب المعدنية في البحر الاحمر والتي تقدر ، وفي موقع واحد فقط (اتلنتين غوق) تقدر بما يزيد عن (٥٠) مليون طن . وهي تحوي كميات قيمة من الزنك والنحاس والرصاص والفضة والذهب قد تبلغ قيمتها بموجب الاسعار الحالية ٢،٥ بليون دولار . وقد أصبحت اسرائيل بعد الاحتلال في مركز ممتاز للاستفادة من هذه الثروات . كما وعثرت اسرائيل على كميات وافرة من المياه الجوفية وسط سيناء — وحسب تقدير الخبراء فان هذه الكميات كافية لان تغطي جزءا كبيرا من احتياجات قطاع غزة والعريش لعشرات السنين . هذا عدا عن الارباح التي تقطفها اسرائيل من السياحة في اماكن مختلفة من سيناء ، ويقدر عدد السواح الى شرم الشيخ لوحدها بـ ١٠٠،٠٠٠ شخص عام ١٩٧١ . وقد انشات اسرائيل قرية استجمام في المنطقة بعد ان تم ربط المنطقة بايلات بطريق واسع معبد طوله ١٥٥ ميل . كما تم مؤخرا افتتاح مطار مدني بالقرب من دير « سانت كاترينا » معد لاستقبال طائرات شركة « أركيع » المدنية المحلية المكلفة بنقل الزوار من اسرائيل الى سيناء . كما بدأت السلطات الاسرائيلية باقامة مطار في شرم الشيخ .

ومع كل هذه الفوائد الاستراتيجية والاقتصادية التي تجنيها اسرائيل من سيناء فان الاستعمار الصهيوني لا يكتمل بدون العملية الاستيطانية . فبالرغم من صعوبات الاستيطان في سيناء فقد أقامت اسرائيل ثماني مستوطنات تركزت في منطقة شرم الشيخ والمنطقة الممتدة بين شرم الشيخ وايلات وشمال سيناء . كما ذكر المسؤولون الاسرائيليون بان مستوطنتين جديدتين ستقامان عند مشارف رفح . وتسعى بلدية ايلات ، حاليا ، الى ضم منطقة من سيناء تقع على شاطىء سيناء جنوبي ايلات . كما قامت السلطات الاسرائيلية بتشكيل وحدة عسكرية من ابناء شمال سيناء تعمل ضمن الجيش الاسرائيلي وتقوم بدور اعمال الدوريات العسكرية باوامر من قادتها الاسرائيليين — ويبدو ان اسرائيل اتخذت هذه الخطوة في اعقاب تزايد نشاطات حركة المقاومة في المنطقة الشمالية . وتقتصر عملية التجنيد هذه حتى الان على ابناء قبيلة واحدة فقط (قبيلة السراحين) التي استطاعت السلطات كسب مشايخها والتاثير عليهم (شؤون فلسطينية — عدد ١٠) . كما وتخطط اسرائيل لاقامة مدينة كبيرة تقع على حدود قطاع غزة وسيناء تتسع لحوالي ١/٤ مليون اسرائيلي عام ١٩٩٢ وستكلف هذه المدينة ٨ مليارات ليرة اسرائيلية.

● ● ●

لقد بات واضحا اشد الوضوح ان اسرائيل تخطط في سيناء كما تخطط في جميع المناطق المحتلة على أساس ان الوضع القائم هو الوضع الدائم . ان أي تصور آخر لا يخدم سوى هذا المخطط الصهيوني . فسيناء وباقي الاراضي العربية المحتلة لا يردها سوى القتال والاستعداد لخوض حرب طويلة الامد . ان أفضل ما يناسب اسرائيل تماما هو ان يسود الهدوء فوق خطوط المواجهة ، باعتبار ان ذلك هو الواقع المثالي الذي يمكنها من تنفيذ مخططاتها وسياستها في أسرع وقت ممكن وبدون خسائر، بل مع أرباح وفوائد اقتصادية واستراتيجية هائلة .

سميح عاشور

المغرب.

إضراب المعتقلين السياسيين في السجون عن الطعام وسط تحركات نضالية للعمال والفلاحين

وصلتنا الرسالة التالية من احدى المنظمات التقدمية في المغرب :

بشن المعتقلون السياسيون بالسجن المدني بالدار البيضاء ، في الايام الاخيرة ، اضرابا عن الطعام غير محدود مطالبين :

— بان يتمتعوا بالحقوق الثقافية التي يمارسها عادة المعتقلون السياسيون (من كتب ومجلات وصحف ومذياع) .

— بأن يوضع حد لتعسفات ادارة السجن.

يبلغ عدد هؤلاء المعتقلين — ٤٨ — شخصا اغلبيتهم من الشباب المثقف بينهم النقابي الفلسطيني ، عضو الاتحاد العام لطلبة فلسطين المناضل محمد أبو دقة ، الذي اعتقلته السلطات المغربية في مطلع هذه السنة وتفيد آخر الاخبار بأن المناضل أبو دقة نقل اخيرا الى المستشفى للمعالجة على اثر الاضراب عن الطعام الذي يدخل الان اسبوعه الثالث .

وكانت حملة الاعتقالات قد وجهت ضدهم بين فبراير ويونيو سنة ١٩٧٢ . فتعرضوا للاختطافات ، والتعذيب والتنكيل ، والحشر السري . وحتما نتج عن كل هذا «الاعترافات» المزيفة وتهمة « المؤامرة على امن الدولة الداخلي يكون الغرض منه قلب النظام ، وحمل السلاح وكذا امتلاك واستعمال متفجرات .. الخ .. » .

هذا ، واذا كان مناضلو الحركة الثورية بالمغرب قد حددوا أنفسهم في غمرة النضالات الثورية المناهضة للامبريالية وللصهيونية والرجعية والتحموا بالجماهير الشعبية في معركتها المصيرية فان اعتقالهم والزج بهم في السجون ليس الا فصلا من سلسلة المناورات القمعية التي تقوم بها الطغمة الحاكمة . هذه الطغمة التي اصبحت بين نار الامبريالية الاميركية ونار فريق من الطبقة الحاكمة نفسها واصبحت الحركة تكتسي أكثر فأكثر قوة وبأسا ، والتي انتقلت حيث المستوى المطلبي السلمي الى مستوى اخر يتسم بالعنف وبالمواجهة المباشرة لجهاز القمع هذا ما تترجم عنه حركة الفلاحين في البادية المغربية ، تلك الحركة التي اصبحت اليوم تلتحق بخطى حثيثة بحركة الشباب التي تعم البلد من أقصاه الى أقصاه . فالعنف والمواجهة المسلحة كان دليلا لقبائل بني زناسن بضواحي وجدة . كما كان التمرد والاعتصام هما سلاح الفلاحين بين ملال وبني مسكين ، بينما أخذ الصراع في بادية قلعة السراغنة وفي تاملالت يتوجه بصفة مباشرة ضد تعسفات السلطة ورجالاتها . اما حركة أهالي تسلطانت باحواز مراكش فقد اصبحت اليوم نموذجا حيا ومشهورا يعطي صورة واضحة عن وعي الفلاحين لواقعهم .

أما الحركة العمالية فقد الفت خوض معارك قاسية واضرابات طويلة ، فهي الان وان كانت تسير في الخط البطولي الذي دشنه عمال مناجم الفوسفات بخريبكة في اواخر السنة الماضية الا انه يشمل قطاعات اخرى عديدة : فمن اضراب بمعامل باطا ، ومعامل قطاع الحديد ، الى اضراب عمال النقل ثم اضراب عمال اسو .

في هذه الظروف وامام هذا الواقع أصبح لزاما على المعتقلين السياسيين بالسجن المدني بالدار البيضاء ان يفتحوا واجهة نضال جديدة داخل هذه « المؤسسة » احدى معاقل الجهاز القمعي بالمغرب .

يشكل السجن والجهاز القضائي احدى الاعمدة الرئيسية لممارسة القمع ضد الجماهير. فالشرطة القضائية بوسعها ان ترسل الى الصحارى من تشاء بمجرد قرارات واجراءات ادارية . كما أنها تودع بالمستودع البشري بالحي الحسني بالدار البيضاء المئات من الابرياء الذين يلتقطون من الشوارع والمقاهي وأماكن الحياة العامة . وتبقى زنزانات السجن المدني بالدار البيضاء مفتوحة لتضم كل من ليس مرغوبا في وجوده . وتتشكل اغلبية المسجونين من الذين دفعتهم البطالة والفقر المدقع الى سد عوزهم . ومن الحرفيين والتجار الصغار الذين سحقتهم الظروف الاقتصادية المؤلمة ، ومن العمال الذين يؤدون حسابات عن تمردهم الشخصي ضد مراقب العمل ، والذين غالبا ما يتهمون في حقه بالضرب والجرح ، ومن المناضلين النقابيين المعتقلين على اثر القيام باضراب . وأمام هذا تبقى نسبة أصحاب الجرائم الكبرة من سرقة عليا وغير ذلك نسبة ضئيلة جدا . وتعامل هذه الجماهير باعتقال احتياطي غير محدود مما يفتح المجال واسعا لبعض الموظفين حتى يتجرؤا بوعود الاسراع في التحقيق أو المحاكمة مقابل الاموال والاعراض .

فما هي ظروف العيش بالسجن المدني بالدار البيضاء ؟

يحشر جمهور المعتقلين البالغ عددهم ٢٥٠٠ شخص من ٦٠ الى ١٢٠ شخصا في الغرفة الواحدة ، لا يتوفرون الا على ٣ اغطية للفرد الواحد ، يفترشون الارض ويتجولون لمدة ربع ساعة في ممرات ودهاليز ضيقة ومظلمة حيث يكتفون بجلوس القرفصاء .

أما الغذاء فغير كاف على الاطلاق . لا من الناحية الكيفية فحسب بل ولا يراعى أوفى الشروط الصحية من تطهير وطهي : بحيث تبقى تغذية المعتقل مرهونة بحظه وامكانياته الذاتية او العائلية اذا كان بوسع هذه الاخيرة ان توفر الزاد . وعدد من المعتقلين المحكوم عليهم يزاولون بالسجن نشاطات متعددة وشاقة احيانا (حفر ، بناء ، تكسير الخشب، وصناعات مضنية كبيرة) مقابل اجر يومي لا يتعدى ٥٠ر. درهما وكل هذا طبعا في غياب ابسط الضمانات الاجتماعية . هذا مع العلم ان المعتقلين يفضلون احيانا هذه الشروط عن ان يبقوا قابعين ومنزوين في زنزاناتهم .

وما الشروط الصحية نفسها بخير : اذ ليس هناك أي اجراء طبي احتياطي يتعرض له المعتقل قبل دخوله السجن ، الشيء الذي يساعد على انتشار الامراض والعدوى (الجربة مثلا) والطفيليات تجد تربة صالحة للتكاثر والاستفحال . فقاعة التمريض خالية من كل تجهيز ومسدودة في وجه اغلبية المعتقلين الا من أوتي حظا خاصا ، يزورها طبيبان مرتين في الاسبوع لمدة ساعة واحدة فقط ، يختص احدهما في خلع الاسنان والاضراس بكل ضراوة . وفي أحسن الاحوال والحصول على دواء مرخص به من طرف الطبيب نفسه تبقى المسألة مرهونة بالخزينة المركزية للادارة ، وهي عملية قد تستغرق وقتا كبيرا كما ان امكانية المعتقل في زيارة مستشفى خارجا عن السجن قد تطول الى عدة شهور بحجة اتمام الاجراءات الادارية .

ومن هذه الارضية يجد التهريب ، واستغلال النفوذ شروطا لتطوره واستفحاله . فمثلا للحصول على لوازم الرسائل (ورق ، غلاف ثم طابع بريدي) يجد المعتقل نفسه مضطرا لدفع علبة او علبتين من السجائر مقابل ذلك . وهي ظروف قد نمت امتيازات بعض الراشين حتى حصلوا على زنزانات فردية ، واصبحوا يتصرفون في استخدام بعض المعتقلين لحاجياتهم اليومية ، بل وحتى أصبح بوسعهم ان يدخلوا الى السجن كل ما يريدون .

ومن هذه الارضية ايضا يصبح شرف المعتقل شيئا مهانا ، ويصبح هو نفسه معرضا للعقاب البدني الوحشي من رميه بالمفاتيح على وجهه ، الى شد أرجله وضربه عليهما ، وغالبا ما تنتهي كل هذه التمهيدات بالكماتو — الزنزانة المظلمة — ، وحتى تقي الادارة نفسها شر كل نضال ضد هذا الوضع المشين قامت بتجنيد عصابات من الوشاة يراقبهم مباشرة الحراس المسؤولون ، ومن مهامهم الرئيسية التجسس على المعتقلين ، وغالبا ما تشكل هذه العصابات من الذين صدرت في حقهم احاكم قاسية ، وهم يقومون بهذا الدور مقابل وعود تخفيض من عقوباتهم

ومن بوادر التمرد التي يقابل بها المعتقلون هذه المشاكل المحاولات الانتحارية التي يلجا الدها بعضهم بابتلاعه مواد سامة — كريزيل جرح بالزجاج — .

أما فيما يخص المعتقلين الثوريين فقد قامت الادارة بعزلهم عن باقي المسجونين باعطائهم شبه امتيازات نسبيا لا بأس بها هذا وان كانت تهددهم بتبديل حراس السجن برجال البوليس ، الا ان كل هذه العمليات وهذه المناورات لن تمس من عزيمة المناضلين الثوريين في شيء ولن تحول بتاتا بينهم وبين ان يقفوا الى جانب باقي المسجونين

وبشن المعتقلين السياسيين الثوريين لاضرابهم هذا ، يكونون قد وضعوا أول حلقة في سلسلة المعارك التي سيفجرها المسجونون من داخل السجون .

● اضراب طلابي شامل في المغرب
● الحكومة تلجأ للجيش لاقتحام الحي الجامعي

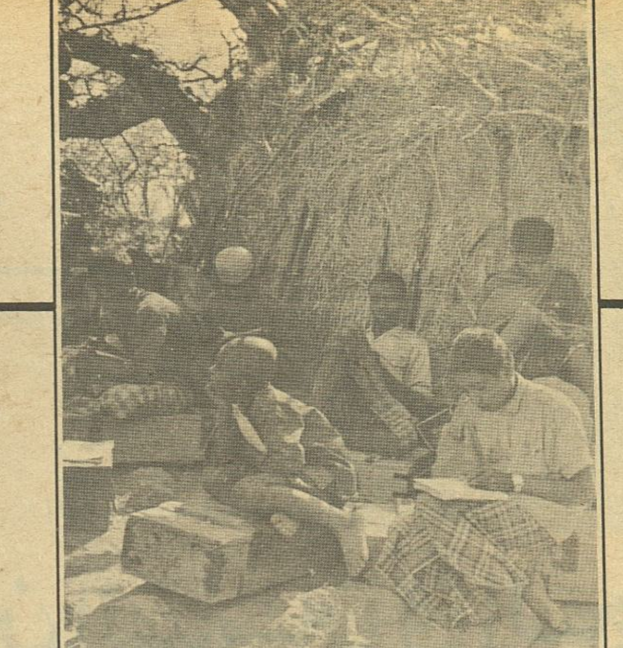
يتكرر هذا العام الاضراب الشامل للطلاب الجامعيين والثانويين في المغرب بعد ان شاهد المغرب في العام الماضي اضرابا شاملا استمر عدة شهور .

وقد شمل اضراب هذا العام اساتذة جامعة محمد الخامس الذين أعلنوا اضرابا لمدة ٤٨ ساعة احتجاجا على تدخل الحكومة في شؤون الجامعة . كما قام معلمو المدارس الثانوية بتظاهرة كبيرة امام مبنى وزارة التربية والتعليم في الرباط قمعتها قوى الامن بالقوة . وقد طالبت المظاهرة بالافراج عن ٤٨ معتقلا سياسيا أضربوا عن الطعام في سجن الدار البيضاء . وفي الوقت نفسه اعلن اساتذة كلية الآداب اضرابا لمدة ٤٨ ساعة بينما أعلن معلمو المدارس الثانوية في مراكش وفاس ومكناس اضرابا لمدة ٢٤ ساعة وطالبوا بالافراج عن المعتقلين من المعلمين .

وفي نفس الوقت ايضا كان طلاب الحي الجامعي في الرباط يعلنون اضرابا من اجل تحقيق بعض مطالبهم واحتجاجا على قمع مظاهرة المعلمين والطلاب الثانويين . وعند ذاك قامت السلطة بتكليف قوة عسكرية (٣ آلاف عسكري) من الجيش المغربي لاقتحام الحي الجامعي وطرد الطلاب المعتصمين (بحجة « أخلاقية » بان بين الطلاب والطالبات علاقات داخل بيوت الحي الجامعي !) .

وبما أن بيوت وقصور الطبقة الحاكمة « نظيفة » وتتمتع باروع الاخلاق البورجوازية من فساد وعلاقات وحفلات ، فان الطبقة الحاكمة خافت على الشعب من فساد اخلاق الطلاب فقررت اقفال بيوت الطلاب في الحي الجامعي واعتقالهم وطردهم الى الشارع ... واقفال بيوت الطلبة ! .

« واعتقلت القوة العسكرية التي دخلت الحي الجامعي بلباس الميدان ومزودة بالاسلحة المناسبة عشرات الطلاب وجميع قادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب . وقد أعلن الاتحاد ان ٩٠ طالبا قد اصيبوا بالاشتباك الذي شنته القوة العسكرية على الطلاب . وطالب الاتحاد باطلاق سراح المعتقلين من الطلاب والاساتذة وفك الحصار عن مدرسة المعارف التي تحتلها قوات البوليس وزياد المنح الدراسيةوتوسيع منشآت الحي الجامعي .



الخليج العربي

البيان السياسي للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وحزب العمل العربي

البيان يعلن قيام صيغة جبهوية متقدمة

تنشر « الحرية » فيما يلي وثيقة سياسية هامة وهي عبارة عن بيان سياسي مشترك صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وحزب العمل العربي في عمان ، يعلنان فيه اتفاقهما على العمل الجبهوي المشترك ضمن اطار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج :

في النصف الثاني من شهر نوفمبر ١٩٧٢ عقدت محادثات رسمية بين وفد من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ممثلا للقيادة المركزية ووفد من حزب العمل العربي ممثلا للجنة المركزية كتتويج للعلاقات الرفاقية والنضالية السابقة . ان أهمية هذا اللقاء تنبع من الفهم المشترك لطبيعة الصراع الدائر في ساحة عمان والخليج العربي بين الثورة وقواها التقدمية من جهة وأعداء الشعب والثورة من جهة أخرى . ان هذا اللقاء يعكس طموحات الرفاق في الجبهة والحزب في توحيد القوى الوطنية والتقدمية ، ويلبي رغبة جماهير شعبنا في العمل من أجل تحرير الوطن وتوحيده وانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، التي ستضع حدا فاصلا لكل الجرائم التي ترتكب بحق جماهير شعبنا .

ان هذا اللقاء هو المدخل الصحيح لاقامة جبهة الشعب الكفاحية والاداة القتالية بيد الشعب لقهر الاعداء الامبرياليين والرجعيين والطبقة الاقطاعية العشائرية الحاكمة من سلاطين وامراء .

يا جماهير شعبنا المناضلة :

تشهد ساحة عمان والخليج العربي تكالبا أمبرياليا رجعيا شرسا قد بلغ حدته في المرحلة الراهنة ، مستخدما كافة الامكانيات الضخمة ، من أجل ابادة شعبنا وتدمير وطننا ، وابقاءه خاضعا تحت النفوذ المباشر للامبريالية العالمية الانكلو – امريكية وحلفائها الرجعيين المحليين ليتسنى لها نهب ثرواته .

ان هذا التكالب يتمثل الى جانب هيمنة الاستعمار البريطاني، بتغلغل النفوذ الامريكي الواسع واقامة الاحلاف بين الرجعية المحليةوالعربية والايرانية، وذلك لاستخدامهم كمخافر أمامية لحراسة المصالح الامبريالية وعلى رأسها النفط ، ولضرب الثورة التحررية في عمان والخليج العربي ، وبصورة خاصة في الاقليم الجنوبي من عمان .

ويتجسد هذا الحلف في وجود العديد من القواعد التي نشهدها اليوم في صلالة ومصيرة وبيت الفلج والبحرين ، واقامة قواعد جديدة في جزيرة أبو موسى ورؤوس الجبال .

ان الادوار الموكولة لكل طرف من أطراف هذا الحلف تمت على الشكل التالي :

١ – ان ايران تلعب الدور الرئيسي في السيطرة التامة على مياه الخليج العربي ومضايقه من خلال الجزر العمانية الثلاث (طنب الكبرى ، والصغرى وأبو موسى) والتطلع للسيطرة على خليج عمان بادئة باحتلال جزيرة « الغنم » للسيطرة على رؤوس الجبال ، ان الرجعية الايرانية والحكم الشاهنشاهي العميلقدم ويقدم الدعم العسكري والاقتصادي للسلطة العميلة في مسقط حيث انها تشترك اشتراكا فعليا في ضرب ثورة شعبنا وتدميره .

٢ – الرجعية العربية وعلى رأسها السعودية والاردن ، حيث تلعب ايضا دورا قذرا في الحلف الرجعي الامبريالي بدعم الانظمة الرجعية العميلة في السلطنة والاتحاد ، وتقدم شتى صور المساندة من أدوات القمعوالخبرات العسكرية والاسلحة والمساعدات الاقتصادية، مما يعتبر ذلك مساهمة فعلية في الحرب الدائرة بين الشعب وأعدائه . وهكذا تلتقي الرجعية العربية مع الرجعية الايرانية لتشكلا قوى عدوانية بتخطيط وتوجيه من اسيادهم الامبرياليين الانجلو – امريكين .

ان الرجعية المحلية المتمثلة في السلاطين والامراء هي الحليف الطبيعي للامبريالية والرجعية العربية والايرانية وجسرا للسيطرة على بلادنا واضطهاد واستغلال جماهير شعبنا، حيث يشكل هذا الحلف بالنسبة للرجعيات المحلية حماية لبقائها واستمرارها في السلطة. ويتضح جليا خطورة الوضع متجسدا في هذا التكالب الامبريالي الانجلو – امريكي والرجعية المحلية والعربية الايرانية بما يقومون به معا من سياسات عدوانية لقهر واذلال شعبنا ولضرب ثورته المسلحة فيالاقليم الجنوبي من عمان .

ان هذا الحلف لا يقتصر على ضرب الثورة التحررية في عمان ، وانما يستهدف وبنفس الحدة القضاء على الثورة اليمنية واسقاط النظام التقدميفي جمهورية اليمنالديمقراطية، الذي يمثل رمزا للصمود الثوري في الجزيرة العربية والقاعدة الخلفية الصلبة للثورة في عمان والخليج العربي .

ان الرد الثوري والحاسم على المؤامرات القذرة التي تحيكها الامبريالية وعملائها هو توحيد قوانا الذاتية ورص صفوف الشعب في جبهة كفاحية واحدة وتصعيد النضالات الثورية بمختلف اشكالها وعلى رأسها الكفاح المسلح والحرب الشعبية الطويلة الامد ، ضد اعداء الشعب والثورة .

ان العنف الثوري والمنظم هو السلاح الفعال لافشال جميع المخططات الرجعية والامبريالية .

ان الفهم المشترك للجبهة الشعبية وحزب العمل العربي ، لطبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية واعدائها الاساسين قد شكل اساسا لهذا اللقاء والذي يعد مدخلا حقيقيا للتلاحم الثوري والكفاحي .

يا جماهير شعبنا المناضلة :

ان المعارك البطولية اليومية والحرب الثورية التي يخوضها جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية ، والانتصارات الرائعة في الاقليم الجنوبي من عمان ، بقيادة الجبهة الشعبية ، هي مفخرة لشعبنا في عمان وعموم الجزيرة العربية .

ان صمود جماهير شعبنا في اقليم ظفار تجاه الجرائم التي يرتكبها العدو الامبريالي والرجعي دليل حي على صلابة هذا الشعب واصراره على تحرير الوطن وتوحيده وتصفية الوجود الاستعماري . ان شعبا كهذا يقدم هذه التضحيات لا يمكنان يهزم والنصر النهائي حليفه بكل تاكيد .

ان تطور العلاقات الثنائية بين الجبهة الشعبية وحزب العمل ، واستمرار اللقاءات وتبادل وجهات النظر اوجدت مناخا رفاقيا وشكلت قفزة ثورية للامام على طريق خلق جبهة الشعب الكفاحية .

ان التباين في وجهات النظر حول شمولية الثورة لا يمكن ان يقف عائقا دون الوصول الى صيغة مشتركة والدفع بالعلاقات الى مستوى ارقى ، منطلقين من ضرورة الخروج بصيغة تنظيمية تترجم العلاقات الجديدة للتصدي لاعداء الشعب والثورة ، وقد تم الاتفاق على النحو التالي :

١ – تشكيل قيادات اقاليم مشتركة .

٢ – يتم النضالضمن اطار الجبهةالشعبية لتحرير عمان والخليج العربي .

٣ – تشكيل لجنة مركزية مشتركة .

ان هذه النتائج تشكل قفزة نوعية في سير العلاقات الثنائية ، وهي مدخل حقيقي لاقامة ارقى العلاقات بين حزب العمل والجبهة الشعبية .

ان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وحزب العمل العربي في عمان يدعوان القوى الوطنية والتقدمية في عمان والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية الى المزيد من التلاحم الثوري ضد اعداء الوطن والشعب والثورة والعمل الجاد لاقامة الجبهة الوطنية المتحدة ، الرد العملي على الحلف الامبريالي الرجعي .

ان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وحزب العمل العربي يشيدان بالموقف الثوري والشجاع لجمهورية اليمن الديمقراطية والتنظيم السياسي – الجبهة القومية تجاه الثورة في عمان والخليج العربي ودعمها المطلق في جميع المجالات .

ان صمود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في وجه الامبريالية العالمية والرجعية العربية والسعودية ، يشكل انتصارا ثوريا للقوى الثورية ليس في الجزيرة العربية فحسب بل للوطن العربي ككل .

ان انتفاضات الفلاحين الفقراء والعمال والصيادين ، هي الطريق الصحيح للتخلص من النير الاقطاعي وعودة الارض الى اصحابها الحقيقين للقضاء على اشكال الاستغلال القديمة .

ان اقامة اليمن الديمقراطي الموحد هو نصر عظيم للشعب اليمني خاصة وللشعب العربي عامة .

كما يؤكدان وقوفهما بجانب المقاومة الفلسطينية في صمودها ضد محاولات الاحتواء والابادة والحلول الاستسلامية ، ويعتبران ان اقامة الجبهة الوطنية المتحدة وانتهاج الحرب الشعبية الطويلة الامد هما السلاحان الاساسيان لتحقيق النصر على الاعداء ، الامبرياليين والصهيونية والرجعية العربية .

ان الجبهة الشعبية وحزب العمل يؤيدان قيام الجبهة العربية التقدمية ويعتبرانها الاداة الفعلية للرد على مجمل المخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية .

كما ويطالبان الانظمة الوطنية العربية بتفهم الصراع الدائر في عمان والخليج العربي والنضال الثوري الذي تخوضه جماهير شعبنا ضد الامبريالية والرجعية العربية والاجنبية ، ويناشدان هذه الانظمة الوقوف بحزم الى جانب الثورة المسلحة في جنوب عمان ومساندتها .

ان النضالات الثورية التي تخوضها الجماهير الايرانية بقيادة منظماتها الثورية ضد النظام الرجعي الشاهنشاهي هي دعم لنضالات شعبنا في عمان والخليج العربي . واننا نؤيد بكل حزم هذه النضالات الثوريه الايرانيه وبنفس القوة نشجب الاساليب الاجرامية التي يقترفها النظام الشاهنشاهي العميل .

ان الجبهة الشعبية وحزب العمل يؤيدان نضال الشعب الارتيري ضد الاستعمار الاثيوبي ويدعوان القوى الوطنية الارتيرية الى تعزيز وحدتهم النضالية للوقوف امام كافة المؤامرات والمخططات الامبريالية والرجعية الاثيوبية .

كما ويؤيدان بحرارة نضال الشعب الفيتنامي البطل ضد الامبريالية العالمية بقيادة امريكا وعملائها ويقفان بحزم الى جانب الثورة الفيتنامية بقيادة جبهةالتحرير الوطني الفيتنامي والحكومة الثورية المؤقتة . . ويشجبان الغارات البربرية على فيتنام الديمقراطية . وفي نفس الوقت يقفان بقوة بجانب نضالات شعوب الهند الصينية .

ان الجبهة الشعبية وحزب العمل يؤيدان نضالات الشعوب المضطهدة وحركتها التحررية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ونضالات القوى التقدمية في البلدان الرأسمالية .

ان الجبهة الشعبية وحزب العمل يعتبران الدول الاشتراكية حليفا حقيقيا لثورة شعبنا ضد الامبريالية والرجعية ويشيدان بدعمهم لحركات التحرر العالمية .

لتتهاوى كافة الكيانات الاستعمارية العميلة ...

الموت والدمار للاحلاف الامبريالية الرجعية ...

لتبقى الجزر العمانية عمانية الى الابد ...

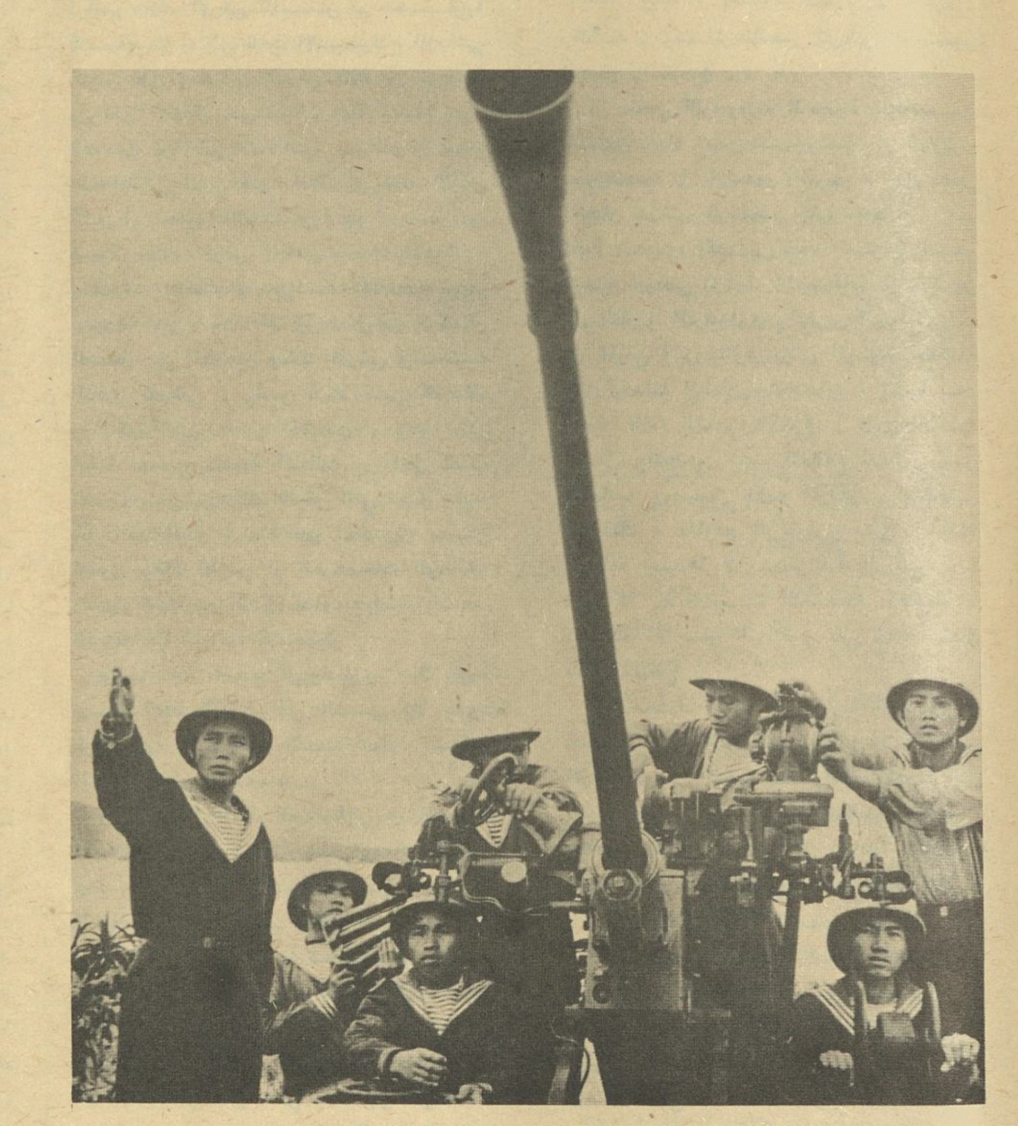
فلتتعزز وحدتنا الوطنية والكفاحية ...

عاشت ثورة التاسع من يونيو الظافرة ...

النصر الاكيد لنضالات الشعوب المضطهدة ...

الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي
حزب العمل العربي في عمان
٢٦ – ١١ – ١٩٧٢

الجبهة الوطنية المتحدة ودور الحزب القيادي



هذا هو الجزء الثاني والاخير من مقال لي دوان السكرتير الاول لحزب العمال الفيتنامي عن « الدور القيادي للطبقة العاملة في الثورة الفيتنامية »:

موقع الفلاحين وتحالف العمال والفلاحين

« المسالة القومية هي في الاساس المسالة الفلاحية » . ان ثمانين عاما من تاريخ الثورة الفيتنامية يؤكد صحة هذه المقولة وعمقها .

لقد شبه الرفيق « نغوين اي كووك » (١٠) الاستعمار بعلقة لها ممصين ، الاول يمص دم البروليتاريا في البلد الاستعماري الام والثاني يمص دم الفلاحين في المستعمرات . هذا يعني ان الاستعمار يعيش على استغلال البروليتاريا والفلاحين معا .

ان الفلاحين في المستعمرات لا ينتمون فقط الى البنية الاقتصادية الاقطاعية وانما ينتمون ايضا الى البنية الاقتصادية الاستعمارية .

(١٠) الاسم المستعار للرفيق هوشي منه قبل ثورة أوغسطس ١٩٤٥ .

ومع استيعاب البنية الاقتصادية الاستعمارية للبنية الاقتصادية الاقطاعية، يصبح التناقضبين الفلاحين والاستعمار شبيها بالتناقض بين الفلاحين والاقطاع . غير ان الفلاحين ، بخسارتهم لوطنهم ، يخسرون ايضا ميراثهم القومي المقدس . ذلك ان الراسمالية الاجنبية داست بكل فظاظة على ميراث اجدادنا والارض الجميلة التي بنيت عبر الاف السنين. ان رفض الفلاحين للوضع الراهن والبطولة التي اورثهم اياها اجدادهم وحرصهم على مصير ابنائهم ما لبثت ان اضرمت في قلوبهم شعلة الحقد الذي لا حد له ضد الغزاة .

ومن جهة ثانية ، ظل الفلاحون طوال اجيال باكملها اقنانا مقيدين باراضي الاقطاعيين . وكان الازواج والزوجات والاباء والابناء يلتفتون بعضهم الى بعض متسائلين متى يحين موعد خلاصهم من تلك العبودية . ولم يقدسوا شيئا قدر تقديسهم لامل امتلاك الاراضي التي يفلحون . وان حقدهم ضد ملاك الارض والاقطاعيين ، الذي دفنوه في نفوسهم النازعة الى الاستقلال قرونا من الزمن ، لم يكن يطمح الى التحرر من الاستعمار وحده وانما ايضا من العبودية الاقطاعية .

ان الفلاحين الفيتناميين يملكون تاريخا مشرفا من البسالة في النضال ضد الغزاة الاجانب ، وقد هزموهم وبنوا وطنهم من جديد . ولقد سطروا صفحات مجيدة ايضا في تاريخ نضالهم ضد الاقطاعيين وملاك الارض .

وقد اعتمد المستعمرون الفرنسيون على الاقطاعيين الاداريين لخلق طبقة اقطاعية جديدة . فصادروا الاراضي ، ودمروا معظم الفعاليات الاقتصادية الجانبية للفلاحين ، وعقدوا الصفقات المغشوشة ، واقرضوا المال بفوائد فاحشة ، وفرضوا الضرائب المرتفعة – كل ذلك من اجل تحويل الفلاحين الى عبيد مقيدين بمزارعهم ومناجمهم . وعملوا على تخفيض مستوى معيشة الفلاحين لكي يساعدهم ذلك على المزيد من تخفيض اجور العمال البخسة وجني المزيد من الارباح من المستعمرات .

والواقع ان الفترة التي كان المستعمرون الفرنسيون يوسعون فيها سيطرتهم واستغلالهم للمستعمرات هي نفسها الفترة التي كان الفلاحون فيها منهارين كليا والاقطاعيون طليقي اليد في سلبهم اراضيهم .

لهذا السبب ، عندما طرح الشيوعيون ، بوصفهم ممثلي البروليتاريا ، شعار القضاء على الاستعمار والاقطاع ، واستعادة الاستقلال الوطني بالقوة . واعادة الاراضي للذين يفلحونها ، لبى الفلاحون النداء واطلقوا حركة وطنية ثورية بلغت حجما لا مثيل له في تاريخ النضال المعادي للاستعمار خلال العقود الاخيرة .

ان الفلاحين – الذين يشكلون ٩٠ في المئة من السكان – هم قوة ثورية جبارة . لكنهم لم يحتلوا موقعا سياسيا مستقلا عبر التاريخ ، لان الذي يتولى القيادة السياسية دائما هي الطبقات التي تمثل اقتصادا اجتماعيا معينا . في المجتمع الاقطاعي لعب الاقطاع هذا الدور ، وفي المجتمع الراسمالي لعبته البرجوازية ، اما في المجتمع الاشتراكي فتلعبه البروليتاريا بالطبع .

ولكن بينما كان الاقطاع يتواطا مع الاستعمار لبيع البلاد واستغلال الفلاحين لم يكن أمام هؤلاء الا واحدا من خيارين : ان يضعوا انفسهم تحت قيادة البرجوازية او تحت قيادة البروليتاريا .

لان الطريق الذي رسمته البروليتاريا كان متجاوبا مع تطلعات الفلاحين ، ولان البروليتاريا برنت عن قدرتها على الدفاع عن مصالح الفلاحين ، كما حصل في روسيا ، ولان البرجوازية كانت ضعيفة تخون بسولة مصالح الفلاحين ، كما برهنت تجربة الثورة الصينية ، فان الغالبية العظمى من الفلاحين سارت في الطريق الذي شقته البروليتاريا تحت شعاري « الاستقلال الوطني » و « الارض لمن يفلحها » اللذين طرحهما الحزب الشيوعي في الهند الصينية .

واذا كان قطاع صغير من الفلاحين قد انضم الى « الحزب القومي الفيتنامي (١١) » لفترة من الزمن بينما انضم قطاع اخر الى طائفتي « كاو داي » و « هوا هاو » اللتين تدعوان الى عقيدة باطنية مناهضة للاستعمار ، فان معظم الفلاحين ساهموا في حركة ٩٣٠ – ٩٣١ الشيوعية ، والحركة الديمقراطية خلال الاعوام ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ، وحركة « الفيتا مينه (١٢) » ١٩٤١ – ١٩٤٥ ، وانتفاضة « نغي – ان » السوفيتية ، وانتفاضات « نام كي » و « باك سون » و « باثو » وشكلوا القوة الاساسية التياشعلت عاصفة ثورة اوغسطس .

والحقيقة ان ثورة اوغسطس ما كانت لتنتصر لولا التحالف الوثيق والمتين بين العمال والفلاحين .

وكان هذا التحالف مهمة استراتيجية بالغة الاهمية لانه يشكل قوة ايجابية من قوى الثورة ، هي وحدها القادرة على كسب القوى المتذبذبة وتوسيع صفوف الحركة الوطنية .

(١١) الحزب القومي الفيتنامي (١٩٢٩ – ١٩٣١) منظمة ثورية بقيادة مثقفين البرجوازية الصغيرة تدعو لثورة وطنية ذات طابع برجوازي ديمقراطي . بعد فشلها في انتفاضة « بين باي » (فبراير ١٩٣٠) ، قمعها المستعمرون الفرنسيون بشدة الى ان انهارت كليا . وقد اوقف هذا الحزب كل نشاطاته عام ١٩٣١ .

(١٢) « باثو » انتفض اهالي هذه المقاطعة (فيتنام الوسطى) واحتلوا مركزا عسكريا فرنسيا في « مارس ١٩٤٥ » واقاموا سلطة ثورية . ولضعف قواهم امام الفاشست اليابانيين ، انسحب الثوار الى الادغال واسسوا قاعدة ثورية لشن حرب العصابات »

وبالاضافة لذلك ، لا يمكن ترسيخ قيادة الحزب البروليتاري الا بترسيخ تحالف العمال والفلاحين . ولكون نفوذ الحزب البروليتاري السياسي هو النفوذ السياسي للعمال والفلاحين ، فان قوة الحزب هي قوة العمال والفلاحين الذين يشكلون جماهيره الواسعة . ان حزب البروليتاريا لا يستطيع حتى ان يوجد بدون التحالف العمالي – الفلاحي .

ولقد اثبتت تجربة الثورة الفيتنامية ان الحركة الثورية لا سبيل لقهرها اذا ما هي سلكت بعمق الطريق الذي رسمته البروليتاريا وارتكزت الىقوة التحالف العمالي – الفلاحي.

خلال حرب المقاومة كان الجيش الثوري – القوات النظامية ومقاتلي حرب العصابات على حد سواء مكونا من الفلاحين المسلحين بقيادة الحزب البروليتاري . هذا هو التعبير عن التحالف العمالي – الفلاحي وقد هب مسلحا ضد الاستعمار والاقطاع .

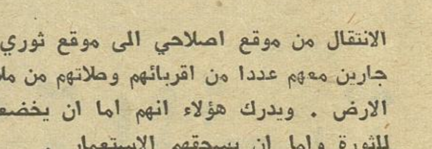
وقد تمكن الجيش الشعبي ، في مقاومة طالت تسع سنوات ، من هزم الاستعمار والاقطاع . وهذا برهان اضافي على ان المقاومة ما كانت لتنتصر لولا التحالف العمالي – الفلاحي .

الجبهة الوطنية المتحدة ودور الحزب القيادي

في ظل السيطرة الاجنبية ، كان كل مواطن فيتنامي يتطلع الى استعادة الاستقلال والحرية . واذا لم يتحد كل الفيتناميين ، قولا وفعلا ، ويهبون هبة رجل واحد ، فان الحركة الثورية لن تبلغ مقدارا من الثورة يسمح لها بهزم الاستعمار . هذه كانت وجهة النظر الثورية العامة للجبهة الوطنية المتحدة المعادية للاستعمار .

لكن الواقع التاريخي كان مختلفا . فور اخضاع الاستعمار للبلد ، انفصلت بعض الفئات عن اجماع الشعب الفيتنامي وانحازت للاستعمار واخذت تعادي الشعب . هذا امر مزق قلوب الوطنيين الذين اخذوا يستنجدون عبثا بالروح القومية المقدسة . لكن الروح

قضايا نظرية



القومية — أكانت مقدسة ام لا — لا تستطيع حل المشكلة . وحده التاريخ يحمل مفتاح الحل عبر الذين يدركون قوانين التاريخ والمجتمع .

ان الشعب الفيتنامي مكون في امة . وطوال آلاف السنين عاش الفيتناميون معا على ارض واحدة ، تحت سماء واحدة ، وتوارثوا تراثا عريقا من اسلافهم . ان كل فيتنامي يرى في الشعور القومي مصدرا للحياة ، والآمال المشتركة للامة باسرها هي امال كل فيتنامي . هذا واقع . ولكن المجتمع الفيتنامي ، كغيره من المجتمعات ، مكون من عدة طبقات ذات المصالح المتضاربة . والنشاطات اليومية لكل فيتنامي وثيقة الارتباط بمصالح طبقية . ولكل طبقة موقعها التاريخي الخاص ، ولها تطلعاتها الخاصة فيما يتعلق بمصيرها ومصير المجتمع كله — هذه التطلعات المحكومة بالعلاقات الطبقية القائمة في مكان وزمان معينين . لذا فان حدة الشعور الوطني لدى الشعب الفيتنامي ، خلال حركة التحرر الوطني ، تختلف حسب درجة وعيهم للمصالح القومية والطبقية المشروعة ، وحسب مقدار تضحيتهم بمصالح طبقتهم المشروعة ، ومقدار وعيهم لمصالحهم الشخصية وتضحيتهم بها .

لقد شاهدنا الشعب الفيتنامي يقاسي الذل والعذاب تحت نير الاحتلال الاجنبي . لكننا كنا نشاهد يوميا ابناء من هذا الشعب ينعمون بالسعادة على حساب دم ودموع سواهم من الفيتناميين . ان المصالح الطبقية المتضاربة مصالح حيوية ولا شك . ذلك واقع تاريخي يتكرر يوميا في حياة الشعب الفيتنامي .

من هنا فان البحث في الجبهة الوطنية المتحدة بمعزل عن الوعي الطبقي ضرب من المعرفة المجردة ، ووسيلة خداع ، او هو تمسك غريزي بالمصالح الطبقية الضيقة .

ان المضمون الطبقي جزء لا يتجزأ من مضمون الجبهة الوطنية المتحدة .

ولكن ، هل توجد تناقضات بين مصالح الطبقة ومصالح الامة ؟ وبين مصالح الامة ومصالح الطبقة ؟

لقد حل الاقطاع هذه التناقضات بالاستسلام للاستعمار والتحالف معه . وهذا دليل ليس فقط على ضعف الاقطاع ، وانما ايضا على التعارض الحاد بين مصالحه ومصالح الفلاحين . وقد حل الاقطاع هذه المسالة ليس من موقع مصلحة الامة وانما من موقع مصلحته الطبقية الضيقة . وان هذه الواقعة التاريخية تكذب الزعم القائل انه لا يوجد صراع طبقي حاد في فيتنام .

ان نظرة نلقيها على حركة التحرر الوطني في ظل الجبهة الوطنية خلال فترة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ و ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، ترينا بوضوح ما يلي :

١ — ان حركة التحرر الوطني قد نمت وتطورت بالارتكاز الى طبقات اجتماعية معينة .

٢ — ان هذه الحركة اتخذت اشكالا بسيطة او معقدة حسب درجة تبلور التمايزات الطبقية في كل جزء من اجزاء البلد .

٣ — ان كل طبقة اجتماعية ، وكل فئة من فئات الشعب ، قد عبرت عن موقعها الطبقي واتجاهها السياسي من خلال حركة التحرر الوطني نفسها .

والدليل القاطع على ان حركة التحرر الوطني تكتسي طابعا طبقيا محددا هو ان الطبقات والاحزاب السياسية المختلفة طرحت برامج مختلفة من اجل التحرر الوطني .

ان القومية والوعي القومي (١) يعبران عن نفسهما ، تاريخيا ، بوضوح وعمق بين شعب امة ما فقط عندما تكون هذه الامة مهددة بالغزو الخارجي — اي عندما تكون طبقات هذه الامة مهددة في مصالحها الحيوية — او في فترة تعي فيها كل طبقات الامة حاجتها لنظام ديمقراطي يضمن المصالح الحيوية لكافة الطبقات (٢) .

وهكذا ، لا يمكن الفصل بين الروح القومية والروح الديمقراطية . غير ان الروح الديمقراطية تكتسي دائما مضمونا طبقيا محددا ، لاننا لم نعرف حتى الان غير النظام الديمقراطي لطبقة مالكي العبيد في مجتمعات الرق البرجوازي او النظام الديمقراطي اليونانية والرومانية ، والنظام الديمقراطي البروليتاري(٣) . فليس ثمة من نظام ديمقراطي مشترك بين كافة طبقات المجتمع (٤) .

لذا لا يمكن فصل الروح القومية عن الروح الديمقراطية . والروح الديمقراطية بدورها ليست معزولة عن الروح الطبقية .

في الظروف التاريخية لفيتنام ، كما حددناها اعلاه ، عجزت البرجوازية عن تقديم برنامج ديمقراطي عام وحقيقي . ولما كان الفلاحون في بلدنا يشكلون ٩٠ في المئة من السكان ، فان الحقوق الديمقراطية الحقيقية يجب ان تكون الحقوق الديمقراطية للفلاحين ، اي الغاء احتكار الملاك العقاريين للارض .

ان منظار البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في فيتنام لا يستطيع تلبية هذه الحاجة الديمقراطية لجموع الفلاحين ، وبالتالي لا يصلح اساسا لبناء جبهة متحدة عريضة .

ان بعض الفئات البرجوازية تدعو عادة الى الوحدة والتعاون بين كافة الطبقات — بما في ذلك طبقة الملاك العقاريين — كشرط لا غنى عنه لبناء جبهة وطنية متينة وعريضة . والواقع ان ملاك الارض البرقراطيين قد تخلوا عن الامة واستسلموا للاستعمار من اجل الدفاع عن حقهم في استغلال الفلاحين . فلا يمكن اذن بناء مثل هذه الجبهة على برنامج مساومة ، ولا على برنامج تعاون بين الاستسلام والثورة . بل العكس تماما . فاولى مهام الجبهة الوطنية القضاء على الخط الاستسلامي الذي يدعو له ملاك الارض البرقراطيين في صفوف الشعب ، وتسميته باسمه الصريح ، وعزله ، واعتباره خطا معاديا لمصالح الامة . هذا هو شرط توسيع الجبهة الوطنية (٥) .

وبالاضافة لذلك فان الطبقة الاقطاعية في فيتنام ، كما في البلدان الاخرى ، تعيش على استغلال الريع العقاري والفوائد الربوية ، لذا كان خطها السياسي قائما بالاساس على الدفاع عن هذا الاستغلال . وهذا الخط يتعارض جذريا مع خط الفلاحين ، خط الغاء نظام الريع العقاري والفوائد الربوية ، وامتيازات الملاك العقاريين ومصالحهم — اي خط الدفاع عن وجود الفلاحين . والدفاع عن وجود الفلاحين هو الدفاع عن قوة الامة . من هنا ، فان خط الدفاع عن مصالح الفلاحين هو خط تقدمي ، بينما خط التمسك بمصالح الملاك العقاريين هو خط رجعي .

لكي تنتصر على الاستعمار ، لا بد للجبهة الوطنية من اعتماد خط سياسي تقدمي . لهذا السبب ، فان البروليتاريا ، في نظرتها للمسالة الوطنية ، تدافع بحزم عن مصالح الفلاحين سعيا منها الى بناء جبهة وطنية عريضة وموحدة بالفعل .

غير ان البروليتاريا لا تدافع عن مصالح الفلاحين فقط وانما عن المصلحة المشتركة للامة باسرها . والبروليتاريا — لكونها متميزة عن الفلاحين — قادرة موضوعيا على ان تكشف بوضوح اتجاه الصراع بين الفلاحين وملاك الارض على ضوء خط الصراع المشترك بين الامة والاستعمار .

والواقع ان طبقة ملاك الارض عرفت تمايزا واضحا ، خلال حركة التحرر الوطني ، بسبب رفض احد قطاعاتها لسياسة الاستعمار الاحتكارية الكاسحة ، وقوة الحركة العمالية — الفلاحية التي دفعت بعدد من المثقفين البرجوازيين ، من ابناء ملاك الارض ، باتجاه الانتقال من موقع اصلاحي الى موقع ثوري ، جارين معهم عددا من اقربائهم وطلاتهم من ملاك الارض . ويدرك هؤلاء انهم اما ان يخضعوا للثورة واما ان يسحقهم الاستعمار .

لذا تحدد خط البروليتاري السياسي على الشكل التالي : الاطاحة بالجهاز الاداري التابع للاستعمار ولعميله ، الاقطاع ، افشال سياسة الاستعمار العدوانية وخط الاستسلام والمساومة الذي ينتهجه ملاك الارض الاقطاعيون ، في السياسة الزراعية ، مصادرة اراضي المستعمرين وملاك الارض الفيتناميين الخونة وتوزيعها على الفلاحين ، تخفيض الريع العقاري والفوائد الربوية (نسبة الى الربا) في اراضي ملاك الارض الذين لم ينحازوا للاستعمار ، اي تنفيذ الاصلاح الزراعي الديمقراطي وتحسين احوال الفلاحين تدريجيا من اجل الانتقال الى ثورة زراعية شاملة تحرر الفلاحين من النير الاقطاعي . والفرض من هذا التنازل الذي يقدمه الفلاحون لملاك الارض الذين لم ينحازوا للاستعمار ، هو اساسا شق صفوف ملاك الارض ، شق صفوف الاعداء ، واضعاف اقتصادهم تمهيدا للاطاحة بهم بسهولة اكبر . وهذا التنازل شكل من اشكال النضال بين الفلاحين وملاك الارض في حركة التحرر الوطني ، وليس شكلا من التحالف والمساومة بين هاتين الطبقتين . وهو يعني ايضا توسيع الجبهة الوطنية من اجل كسب تلك العناصر من ملاك الارض التي تحمل وجهة نظر ديمقراطية ، والمثقفين المتحدرين من اصول مالكة للارض او الشخصيات الوطنية ، وتأمين انحيازهم الكامل لصف جبهة الشعب الديمقراطية المعادية للاستعمار .

وبدون هذا الموقع البروليتاري ، لا وجود لهذا الخط الديمقراطي الشعبي ولا وجود طبعا لقوة ديمقراطية شعبية جبارة تستطيع الانتصار على الاستعمار .

وان هذا الخط البروليتاري في الجبهة الوطنية لا يدافع بصحة عن مصالح الامة وحسب وانما قدم ايضا الحل الصحيح للتناقضات بين الفلاحين وملاك الارض من اجل تدعيم اعتى قوة في الامة — الفلاحين — وهو الخط نفسه الذي جر البرجوازيين الاصلاحيين الى صفوف الثورة .

وكما هو معلوم ، فان النزعة البرجوازية الاصلاحية لم تمثل ، في وقت من الاوقات ، موقفا سياسيا مستقلا في حركة التحرر الوطني . بل احتلت موقعا اصلاحيا تابعا للاستعمار ومضللا للجماهير . فقد حال النظام الكولونيالي الشرس الذي بناه المستعمرون الفرنسيون دون قيام حركة برجوازية اصلاحية ذات طابع طبقي محدد . احيانا كان الاستعمار يقضي على هذه الحركة في المهد ويحولها الى حركة ثقافية اصلاحية . لذا فالقطاعات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، نظرا لضعفها ، لم تعجز فقط عن قيادة حركة التحرر الوطني الثورية بعد فترة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ، وانما عجزت اصلا عن قيادة اية حركة اصلاحية ذات طابع سياسي محدد . لذا كانت الحركة العمالية — الفلاحية الثورية هي وحدها القادرة على دعم البرجوازيين الاصلاحيين الذين لن يناهضوا الاستعمار فعلا الا اذا انحازوا الى هذه الحركة .

لذا نقول انه لولا قيام التحالف العمالي — الفلاحي داخل الجبهة الوطنية المتحدة ، لاستحال ارساء قاعدة شعبية وديمقراطية راسخة لهذه الجبهة أو توسيع صفوفها .

ان جبهة الشعب الديمقراطية جبهة وطنية بشكل عام . وان الشعور الوطني هو الاصدق والاعمق والارسخ بين اولئك الفيتناميين الذين تنسجم مصالحهم الشخصية مع مصالح الامة والطبقة . وهذا الشعور الوطني هو شعور العمال والفلاحين .

ان مثقفي البرجوازية الصغيرة ، الذين يعيشون حياة شعورية غنية ، يشاركون بسهولة في الشعور القومي . وفي بعض الاحيان ، تكون وطنيتهم حادة متاججة . وقد كانوا شديدي الحماس عندما بلغت حركة التحرر الوطني اوجها . لكنهم غالبا ما يتذبذبون بين الطريق البرجوازي والطريق البروليتاري . ان الموقع البروليتاري يزكي الوطنية العظيمة التي يحملها العمال والفلاحون ، كما يدعم وطنية فئات الشعب الاخرى . ان وطنية العمال والفلاحين تخدم الغالبية العظمى من الجماهير ومستقبل الامة الزاهر . وبالعكس من ذلك ، فالموقع البرجوازي يشل هذه الوطنية ويبددها لان ديمقراطية الرأسمالية لا تخدم الا مصالحها الشخصية الانانية ، والوطنية لا يمكن ان تقوم على خدمة مثل هذه المصالح .

لذا سيدرك مثقفو البرجوازية الصغيرة ان الطريق البروليتاري الديمقراطي هو طريقهم الوحيد . وان الفكرة الديمقراطية المجردة التي حلموا بها ما هي الا فكرة ضبابية لاواقعية وتافهة (٦) . من هنا ان التمسك بالموقع البروليتاري ، وبخط البروليتاريا الديمقراطي ، وخدمة الامة وغالبية الشعب العامل — هي الشروط الفعلية لتوسيع الجبهة الوطنية وبناء على اسس متينة ، واسعة وراسخة .

ان انتصار ثورة اوغسطس والمقاومة المظفرة العظيمة قد حررا نصف وطننا . وهذا هو الشاهد على صحة خط حزبنا ازاء المسالة الجبهوية . فلولا قيادة الحزب لما امكن بناء الجبهة الوطنية او الانتصار على الاستعمار والرجعية .

موقع البروليتاريا في العالم والخط المعادي للاستعمار

ان خسارة فيتنام لم تكن صدفة . بل كانت حصيلة سياسة الاستعمار العدوانية .

لقد تحول الاستعمار الى نظام يستغل كل شعوب العالم الضعيفة والصغيرة ويرسخ عبوديتها .

بدون امتلاكها لموقع دولي متفوق لا تستطيع ثورة التحرر الوطني الفيتنامية حيازة نظرية ثورية قادرة على اكتشاف خط نشوء وانهيار الاستعمار ، ولا تستطيع ان تملك قوى حليفة قوية في العالم ولا تستطيع بالتالي احراز النصر . والواقع ان وحدة البروليتاريا الاممية وتناقضات الاستعمار قد وفرت لحركة التحرر الوطني في فيتنام شروط القضاء على الاستعمار وعلى الاقطاع المحلي .

ولقد بين تاريخ حركة التحرير الوطني في فيتنام ، خلال العقود القليلة الماضية ، انه لولا الموقع الاممي الذي تمثله البروليتاريا لما كانت ثورة الشعب الفيتنامي ناجحة بقدر ما هي الآن .

فبفضل التحالف الوثيق بين الحركة البروليتارية في فرنسا وفيتنام ، نجح الوف المناضلين البروليتاريين الفيتناميين في شن حركة ديمقراطية واسعة النطاق في اوساط الشعب الفيتنامي خلال فترة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت فئات واسعة من البرجوازية الفيتنامية والاقطاع الفيتنامي تصفق للانتصارات المؤقتة التي احرزها الفاشست اليابانيون والالمان ، كان قادة البروليتاريا الفيتنامية يرفعون عاليا راية الاستقلال الوطني والديمقراطية ، داعين الشعب الى اتباع الخط البروليتاري والى الانحياز نهائيا للمعسكر الديمقراطي ونواته الصلبة ، الاتحاد السوفياتي .

وهذا الخط الصحيح ، المرتكز الى خط سياسي اممي صحيح ، هو بالضبط الذي اوصل ثورة اوغسطس الى الانتصار .

ان المقاومة الطويلة الامد التي خاضها الشعب الفيتنامي باتت الان جزءا لا يتجزأ من الحركة البروليتارية الاممية . والانتصار التاريخي العظيم للثورة البروليتارية في الصين قد وفر الظروف الملائمة لانتصار حرب المقاومة الفيتنامية .

وحدها البروليتاريا الفيتنامية تمتعت بمثل هذا الظرف الدولي الملائم الذي حرمت منه سائر الطبقات الاجتماعية في فيتنام .

وهذا ما يؤكد انه لولا قيادة البروليتاريا لما انتصرت حركة التحرر الوطني الثورية في فيتنام .

لنرفع عاليا راية القيادة البروليتارية

بعد ثلاث سنوات من تحقيق السلم ، يرفع وطننا الرائع البطل عاليا راية الاستقلال الوطني والسلم الديمقراطي ويقدم مساهمة قيمة لقضية السلم العالمي . لقد انتصرنا في المعركة . لكننا لم نحرر سوى نصف وطننا . ولا زال النصف الاخر في يد الاستعمار الاميركي وزمرة « دييم » الاقطاعية . من هنا فالواجب الثوري يدعونا لانجاز الاستقلال الوطني والديمقراطي على امتداد الوطن كله . ويطرح علينا مهمتين محددتين : اعمار الشمال وقيادته على طريق الاشتراكية وتصعيد الحركة الثورية في جنوب فيتنام ضد الاستعمار الاميركي ونظام « دييم » الاقطاعي .

ولكي نضطلع بهاتين المهمتين على النحو الاكمل ، يجب تعميق الحركة الوطنية (٧) في صفوف الشعب . وتعبر هذه الحركة عن نفسها بالتحديد في العمل البطولي الخلاق الذي يمارسه شعب الشمال على طريق الانتقال للاشتراكية ، وفي التحسين التدريجي لحياة الشعب المادية والروحية ، وفي السعي لافشال خطط التخريب التي يضعها الاستعمار الاميركي ونظام « دييم » الاقطاعي ، وفي التصدي لصفقات المضاربة . اما في الجنوب فتعبر هذه الوطنية عن نفسها في حركة مناهضة السياسة الاستعبادية للولايات المتحدة وزمرة « دييم » ، في المطالبة بالاستقلال الوطني ، والنضال ضد السياسات الفاشية والقمع والاضطهاد التي تمارسها الزمرة العميلة للاميركين ، والمطالبة بالديمقراطية وبتحسين احوال الشعب ، وافشال سياسة الاميركين و « دييم » العدوانية (ضد الشمال) والمطالبة باعادة توحيد البلاد على اسس سلمية .

ان الدرس التاريخي الذي نستمده من حركة التحرر الوطني الثورية في فيتنام يعلمنا ان شرط انجاز هذه المهام الثورية هو ان يرفع جميع الوطنين عاليا راية القيادة البروليتارية من اجل الانتقال الى الاشتراكية وتحرير الجنوب ونيل الاستقلال وبناء الديمقراطية في الوطن باسره .

---

(١) الامة شيء والوعي القومي شيء اخر .

(٢) في ظل الاقطاع ، كان الشعب العامل يتمتع بالحقوق الديمقراطية وبحق الدفاع عن مصالحه فقط عندما تتهدد مصالح الامة المشتركة لخطر الضرب . اذ ذاك فقط ينمو الشعور القومي . وفي ظل الرأسمالية ، يعتمد الشعب العامل على الشكل البرجوازي الديمقراطي الذي استخدمته الرأسمالية للقضاء على الاقطاع للمطالبة بديمقراطية حقيقية وللدفاع عن مصالحه . وهذا سبب اخر من اسباب نمو الشعور القومي .

(٣) الديمقراطية الشعبية هي ايضا شكل من اشكال الديمقراطية البروليتارية .

(٤) غالبا ما يتحدث مثقفو البرجوازية الصغيرة عن ديمقراطية مشتركة . هذه هي الديمقراطية الضبابية ، اللاطبقية ، التي تدعو اليها البرجوازية الصغيرة والمنسجمة مع مصالحها الطبقية . والواقع ان الحقوق الديمقراطية ، في مجتمع ما ، اذا كانت تلبي مصالح الرأسمالية ، فانها متعارضة جذريا مع مصالح البروليتاريا . واذا كانت هذه الديمقراطية تدافع عن مصالح البروليتاريا ، فتيها متعارضة جذريا مع مصالح البرجوازية . اذ لا يمكن ان تقوم ديمقراطية مشتركة بينهما . حتى هنا ، فان نظاما اجتماعيا معينا اما ان يكون نظاما رأسماليا واما ان يكون نظاما بروليتاريا . فلا وجود لنظام ثالث . وفي مرحلة الانتقال (الى الاشتراكية) ، عندما نتحدث عن المنفعة المتبادلة للعمل ورأس المال ، انما تخضع مصالح الرأسمالية لمصالح البروليتاريا ، ولا ندافع عن مصالح الطرفين على حد سواء . هذا يعني ان البروليتاريا ، في صراعها مع الرأسمالية ، قد تلجأ في بعض الاحيان وفي ظروف اجتماعية محددة ، الى المساومة مع الرأسمالية لجعلها تخدم المصالح المشتركة ، وذلك خدمة لمصالح البروليتاريا نفسها ومصالح الامة جمعاء .

(٥) ان الحزب القومي الفيتنامي يعادي الاقطاع على الصعيد السياسي . اما على صعيدي الاقتصاد وامتيازات الارض ، فانه يدعو الى المبدأ الرأسمالي — « ضمان الملكية الفردية المقدسة » (لملاك الارض والرأسماليين على حد سواء) .

(٦) عندما يخف حماسهم الثوري وتتغلغل الايديولوجية البرجوازية في صفوفهم وتغزوهم يشككون بخط البروليتاريا الديمقراطي . واذا ما ازداد تغلغل سم الايديولوجية البرجوازية في اذهانهم ، فقد يقفون ضد خط البروليتاريا الوطني .

(٧) ابان العهد الاقطاعي ، كانت الوطنية تعني الولاء للملك . وفي ظل الرأسمالية عنت مراكمة رأس المال وتسخيره لخدمة البرجوازية . اما في ظل الاشتراكية ، فالوطنية تعني العمل بمبادرة واخلاص لتحسين الحياة المادية والروحية للشعب ، واغناء البلد ، وتقويته وخدمة السلام العالمي .

تتمات

تتمة موضوع صفحة "٩"

الجبهة الديمقراطية . فالى جانب الاهتمام المتواصل بتطوير علاقات التنسيق داخل اطر منظمة التحرير (القيادة الموحدة ، واللجنة المركزية لمنظمة التحرير) ، اغنت تجارب الصدام المتتابعة مع النظام الاردني والعدو الاسرائيلي تجربة الكوادر المناضلة في الجبهة الديمقراطية بتراث من النضال القاعدي الضاغط بوتيرة عالية من اجل تطوير علاقات التنسيق هذه نحو صيغ ارقى من الوحدة الوطنية ، حيث قامت في بعض القواعد العسكرية قوى صدامية مداحة وموحدة من مناضلي الديمقراطية والصاعقة وفتح ، كما بدأت تتشكل بمبادرات قاعدية لجان التنسيق المركزية للميليشيا الشعبية ، التي كان لها الفضل الاكبر لا في الغاء زيارة ممثل الامبريالية الامريكية في محادثات التسوية ، جوزيف سيسكو فحسب ، بل في تحريك القيادة الموحدة ، التي تشكلت في اعقاب ازمة شباط وبدأت بعد ذلك بقليل تنفض ايديها من العهود التي قطعتها للجماهير بضرورة « تصحيح العلاقات الداخلية بين فصائل المقاومة لبناء جبهة وطنية موحدة صلبة ومرتبطة ببرنامج سياسي وعسكري محدد يقود خطاها على درب التحرير الطويل الامد العالي التضحيات » . الى جانب هذا كله فقد بدأت منذ شباط ١٩٧٠ تتعزز وتتصلب ثقافة الكوادر في الجبهة الديمقراطية بما يخدم طاقات العمل المعززة لاتجاهات وسياسات الجبهة الوطنية المتحدة على المستوى الجماهيري العريض ، حيث كان لفكرة بناء المجالس الشعبية كمؤسسات تمثل ديمقراطي لمجموع الشعب دورا مركزيا في اغناء تجارب النضالات من اجل تطوير علاقات التضامن الكفاحي لعموم اطراف الحركة الوطنية ومن اجل تقسيم اجتماعي للعمل الثوري يخدم في جميع مراحل تطوره ونموه قضايا الجبهة الوطنية المتحدة .

وقد عززت حملة ايلول والتجارب الصعبة التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ذلك الاتجاهات الوحدوية في صفوف الجبهة الديمقراطية ، ولهذا فقد تصدت الجبهة لجميع الدعوات الزائفة للوحدة الوطنية والتي طرحت في اعقاب الهزيمة المؤقتة بعد ايلول منزوعة عن برنامجها السياسي والتنظيمي ومهماتها المرحلية الراهنة ، واضعفت مفعول الدعوات المضللة للوحدة الوطنية والقائمة على مبدأ الالحاق والضم ، اي على مبدأ تذويب الشخصية التنظيمية المستقلة للجبهة الديمقراطية كفصيل اساسي ملتزم بالدفاع عن مصالح اوسع القطاعات الجماهيرية ، كخطوة اولية على طريق هيمنة التيار الوطني الاصلاحي ، الذي تتحدد مواقفه السياسية على ضوء مجموعة من المصالح التي تشكلت بمضمونها شبه النهائي من خلال احتلال مراكز النفوذ في منظمة التحرير الفلسطينية .

ولعل ابرز الادلة على تعزيز موقف الجبهة الديمقراطية من قضايا التحالف مساهماتها الجادة والمخلصة في مناقشات قضايا الجبهة الوطنية المتحدة وصياغة كل من البرنامج التنظيمي والسياسي ، اللذان طرحا على المؤتمر الشعبي الفلسطيني والمجلس الوطني في نيسان ١٩٧٢ ، ونالا ثقة وموافقة المؤتمر الشعبي بصورة اجماعية تقريبا . وعلى الرغم من التحفظات على بعض بنود البرنامج التنظيمي ، وخاصة في المسائل المتعلقة بحق الاستقلال السياسي العلني ، فقد اعلنت الجبهة قبل المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني وبعد ذلك استعدادها للالتزام بهما وبقرارات المؤتمر الشعبي ، الذي جاء يؤكد صحة التوجه السياسي العام للجبهة الديمقراطية . وياتي هذا الاستعداد للالتزام ليعبر عن نفسه في مجال الممارسة العملية لكوادر الجبهة الديمقراطية العاملة في مؤسسات منظمة التحرير بما في ذلك اجهزة الاعلام الموحد ، كما والكوادر العاملة في التنظيمات الجماهيرية ، حيث تغلق بعض القوى الانشقاقية ليس فقط ابواب التحالف بل وايضا مداخل علاقات تنسيق العمل المشترك حيث نشهد ذلك بوضوح صارخ في انتخابات الاتحاد العام لطلبة فلسطين وتحديدا في لبنان. ان هذا الالتزام الممارس ياتي تعبيرا عن سمات اساسية بارزة في فهم الجبهة الديمقراطية لقضايا الجبهة الوطنية المتحدة اهمها :

- التزام مناضلي الجبهة الديمقراطية بالاجماع الشعبي الفلسطيني عبر ممثليه الى المؤتمر الشعبي المنعقد في القاهرة في نيسان ١٩٧٢ ، هذا الاجماع الذي اكد صحة التوجه الوحدوي العام للجبهة الديمقراطية .
- التزام مناضلي الجبهة الديمقراطية بقرارات هيئات الجبهة المركزية والاجتماعات الموسعة لكوادر الصف الثاني والثالث في فروع سوريا لبنان ، الاردن والاراضي المحتلة المنعقدة قبل المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني والذي صادقت على هذين البرنامجين شريطة الالتزام الكامل لبقية اطراف التحالف عليهما ايضا .
- ان تعزيز الوحدة الوطنية والنضال من اجل تطوير صيغ التحالف الجبهوي هي الى جانب كونها قضية مبدئية ملزمة للجبهة الديمقراطية كمدافع عن مصالح اوسع القطاعات الجماهيرية ، اصبحت الان قضية مصيرية يتوقف على حسن معالجتها مصير الجيل الذي قدم حتى الان ما يزيد على ٧٠ الف بين شهيد وجريح ومعتقل في السجون الاسرائيلية والاردنية .
- ان الجبهة الوطنية المتحدة على قاعدة من العلاقات الديمقراطية هي الاداة النضالية الصلبة لفك الحصار المضروب على الثورة وللجم وتطويق كافة المحاولات الرجعية الرامية الى سلب الشعب الفلسطيني ممثلا في ثورته حقوقه الوطنية الراهنه وحقوقه التاريخية في استعادة وطنه وتقرير مصيره بحرية .
- ان الجبهة الوطنية المتحدة والمستندة الى برنامج سياسي يلبي حاجات النضال المرحلية في كل من فلسطين وشرق الاردن هي الاداة النضالية الصلبة ايضا لاستعادة مواقع القوة المفقودة من ناحية وتخليص الشعب الاردني من النظام اللاوطني من ناحية اخرى . وليس هناك في تاريخ الثورات الوطنية على الاطلاق وجود لجبهة تحرير وطنية لا تستند الى قاعدة مادية وبشرية ، قاعدة حماية وامداد ثورية .

واذا كانت هذه وغيرها من قضايا التحالف قد أصبحت معروفة لاوساط تتسع يوما بعد يوم في المقاومة ، فان قضايا اخرى في سياسة التحالف التي تتبناها الجبهة الديمقراطية لا تزال بحاجة الى المزيد من الدراسة ، وهذا بالتاكيد سوف يكون مجال البحث في فصول قادمة تستعرض فهم وممارسة منظمات اخرى لقضايا الجبهة الوطنية المتحدة .وهذا باعتقادنا مسالة تتعلق ، بالدرجة الاولى ، باجوبة قدمتها الجبهة الديمقراطية على سياسات منظمات المقاومة ، بينما لم تقدم هذه الاخيرة ردودا بديلة لمبادرات الجبهة الديمقراطية ، والتي تعتبر بحق رائد سياسة وحدوية تضع مصالح الجماهير الشعبية العريضة في المقدمة برفضها الدائم لسياسة العلاقات التكتيكية الذرائعية .

سامي شاهين

في العدد القادم :

عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني العاشر تطرح الجبهة الشعبية الديمقراطية وجهة نظرها في المداولات الجارية حول الوحدة الوطنية .

إشتراك

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

في هـذا العـدد :

بيروت - الاثنين ٢٥/١٢/١٩٧٢ - العدد ٦٠١ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً AL- HOURRIAH - № 601 - 25/12/1972 -

النضال ضدّ «التسريح الكيفي» يفجّر معركة الحريّات الديموقراطية

لم تكتف السلطة اللبنانية بتغطية تسريح اكثر من مئة عامل من عاملات وعمال معامل غندور ، وشن حملة اعتقالات ضد المناضلين العماليين والتقدميين ، والتصدي بالسلاح لمسيرات الاحياء في طرابلس ، بل انها تسعى لسلب الحركة الوطنية الديمقراطية مكسبا حيويا انتزعته بدم شهدائها — حق التظاهر . ان محاولة السلطة استدراج الحركة الوطنية الديمقراطية الى صدام دموي يوم الثلثاء الماضي بمنعها مظاهرة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تضامنا مع عمال معامل غندور ضد التسريح الجماعي تشكل حلقة في مسلسل القمع الذي تسير عليه سلطة الاحتكار والقمع في قمع الحريات لتعزيز سيطرة الرأسمالية والاقطاع على الجماهير اللبنانية .

ان انجاح مظاهرة يوم الثلثاء في ٢٦ الشهر الجاري والانعقاد السريع لمؤتمر الحريات الديمقراطية وافشال مشروع الاحزاب الرجعي والنضال ضد التسريح الكيفي حلقات متصلة في نضال الحركة الديمقراطية من اجل الرد ، بكافة وسائل النضال الجماهيرية ، على قمع سلطة ارباب العمل والتجار . (راجع ص٤—٥)



المناضل الاسرائيلي ايجو اديف أحد قادة الاتحاد الشيوعي الثوري

الهوية النضالية والثورية للمعتقلين «الاسرائيليين»

كيف نفذت بَعض مَطالبُ الشعبِ إلى «مجلس الشعب» ؟

ما تفسير ما جرى في مجلس الشعب المصري مؤخرا الذي استيقظ فجأة على بعض المطالب الشعبية (عدم الاستعداد الفعلي للحرب ، حرية الصحافة ، ضرب المصالح الاميركية في مصر أولا ، اقتصاد الحرب الخ) وتجرأ على اعلانها في رد لجنة الرد على بيان رئيس الوزراء الدكتور عزيز صدقي .. كيف استيقظ مجلس الشعب على هذه المطالب ، وهو الذي كان باستمرار ينام نومة أهل الكهف ولا يدافع الا عن مصالح الطبقات التي يمثلها من رأسمالية زراعية واغنياء الفلاحين وملاك وفئات مهنية بورجوازية ، وتكنوقراط .. وارستقراطية وانتهازية العمال .. فممثلو هذه الفئات هم الذين « يصلون » الى مجلس الشعب ..

وكان مجلس الشعب باستمرار ، يمثل أضعف مؤسسة في سلطة الطبقة الحاكمة ، وكانت صلاحياته لا تتعدى الموافقة على ما تقوم به السلطة التنفيذية .. فهل تغير تمثيله الطبقي حتى قال ما قال ؟!

وما هو سر هذه « الديمقراطية المفاجئة » وحرية الصحافة المصرية التي حرصت على نشر كل شيء ، وفي الصفحات الاولى ، وتتبعت مناقشات مجلس الشعب بالتفصيل ، لتظهر كيف ان السلطة تقبل النقد ، بل وتحرص على قبوله ؟. بينما كانت مثل هذه المطالب ، وقد جاءت في وثيقة الطلبة اثناء انتفاضتهم في العام الماضي ، مرفوضة النشر في الصحافة ، وقد صادرت الرقابة بيان الطلبة الذي نزل الى مطابع الصحف يومها ، وكان وفد الطلبة في مجلس الشعب (مجلس الشعب نفسه) يطالب بنشر بيان ووثائق اللجنة الوطنية العليا للطلاب ، قائلا لاعضاء مجلس الشعب : « اننا نصر على نشر وثائقنا للجماهير حتى نرد على مؤامرة التشويه التي نظمتها السلطة ضدنا » . فكان رد أعضاء المجلس (مجلس الشعب نفسه) ان نشر هذه البيانات سيفيد اسرائيل ، فهل هو في صالح القضية الوطنية ؟... « السرية » هي ما تحتاج اليه القضية !.

اذن ، ما الذي تغير حتى تتغير الامور ويقول المجلس ما كان يقول بعضه الطلاب ، ولماذا حرصت الصحافة الان ، على نشر هذه المطالب بينما كانت ترفض نشرها في العام الماضي ، لماذا هي مقبولة على لسان مجلس الشعب ومرفوضة على لسان حركة الطلبة ؟. بل ، وقبل كل شيء ، لماذا قالها مجلس الشعب ، وكيف جاءت على لسانه مطالب شعبية ، وهو بالاساس وبتمثيله الطبقي الواضح لا يقرها ولا يتبناها ؟.

●●●

في العام السادس بعد الهزيمة ازداد المأزق الذي يعيشه النظام تجاه مسألة الاحتلال الاسرائيلي ، وكلما مرت الايام وجد ان طريق الحل السلمي مسدودا ، وان « التنازلات الكثيرة » التي قدمها لم تشبع التصلب الاميركي — الاسرائيلي بعد ، وان كل الامور تشير الى ان المبادرة الاميركية الجديدة المنتظرة لن تكون « أحسن » مما سبقها ، بل وان النظام المصري قد فقد أوراق ضغط كثيرة ، يحاول الان ، أن يعوض عنها بالتهديد بضغوط جديدة عسكرية وسياسية داخلية وعربية حتى لا تمضي السنة الشهور القادمة (كما يقول هيكل) ثم ينسى « العالم » المشكلة .

وفي مثل هذا الوضع والمأزق ، يزداد الذمر الجماهيري وتخرق الحركة الشعبية كل « تقاليد » النظام السابقة ، فهي تتحدى وتطالب ولا تخاف من اجهزة الخوف والقمع ، وتملأ الشوارع والمصانع والجامعات بالمناقشات السياسية والتساؤلات والنقد الصارخ للسلطة ، وتصدر بيانات ومنشورات تهاجم السلطة ، وتقوم صحف الحائط في الجامعات بديلا عن حرية الصحافة المفقودة.. وتخترع الجماهير والقواعد الطلابية أساليب ديمقراطية جديدة لتعبر عن مواقفها وارائها.. وفي الوقت نفسه تفقد السلطة بالتدريج امكانية التضليل بالوعود وبالشعارات وتبريرات الانتظار بالاستعداد للمعركة ، بينما كل شيء يؤكد بأن الاستعداد للمعركة لايجري ولا يتم ، وقد تكفلت الطبيعة والمطر الغزير الذي شهدته القاهرة مؤخرا بأن تكشف ان هذا الاستعداد غير موجود على صعيد أبسط هو مجابهة المطر لا القنابل !

وفي مثل هذا الوضع والمأزق ، تزداد التناقضات بين الفئات الحاكمة وتزداد صراعاتها وتتعدد اتجاهاتها وحلولها تجاه الازمة ... ويفقد رئيس الجمهورية بعد وفاة عبد الناصر دور الحكم ، ودور القاسم المشترك ، ودور مركز التوازن بينها ، فيجري حساباته في الصراع على السلطة وفق ما يراه من غلبة موازين القوى المختلفة ونوع الضغوط التي تمارسها الفئات الحاكمة عليه ... وفي الفترة الاخيرة ازدادت الصراعات بين الفئات الحاكمة وتبلور اتجاهان اساسيان بينها :

— اتجاه الفئات التكنوقراطية ومدراء ورؤساء مجالس ادارات شركات القطاع العام ، وهي الفئة التي تشكل صلب النظام المصري ، ويمثل الدكتور عزيز صدقي هذه الفئة التي تطالب بحل متوازن يضمن الحفاظ على العلاقات مع الاتحاد السوفياتي من ناحية ، ويبقي الباب مفتوحا للحوار مع الغرب ومع الولايات المتحدة الاميركية على الخصوص من ناحية أخرى . هذه الفئة ازداد ضغطها على السادات بعد طرد الخبراء السوفيات ووقفت في وجه ضغوط الفئة الاخرى (التي تزعمها الفريق صادق) والتي كانت تريد السير في طريق العداء للاتحاد السوفياتي الى نهاية الشوط ... ونهاية الشوط حل على يد الولايات المتحدة الاميركية .

وتتمثل هذه الفئة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي بقوة الرأسمالية الزراعية وأغنياء الريف من الملاك ، ومن الملاك العقاريين ورأسماليي القطاع الخاص .

وهذه الفئة التي كانت أضعف فئات التحالف الطبقي الحاكم أيام استقرار النظام الناصري وقبل الهزيمة ، عادت الى التكتل والتمركز في مؤسسات الدولة ... وبما انها كانت ضعيفة نسبيا في جهاز الدولة الذي يحتله التكنوقراط والبورجوازيون الجدد « العصريون » ، فانها وجدت في مجلس الشعب مجالا أوسع للتعبير عن نفوذها ومواقفها السياسية .

وبعد اقالة الفريق صادق الذي التفت حوله ، اشتد صراعها مع التكنوقراط الذين يمثلهم الدكتور عزيز صدقي ، واشتدت معارضتها لسياسته الجديدة بتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، خاصة بعد سفره الاخير الى موسكو ... وبدأت تنشط للوقوف في وجه حكومته والضغط على السادات مستنجدة بالعقيد القذافي ، وطارحة « الايديولوجية الدينية وخطر الشيوعية والالحاد » في حلبة الصراع السياسي .

هذه الاتجاهات المتناقضة في صفوف الطبقة الحاكمة ، وهذا الصراع الحاد بينها سمح للمطالب الشعبية أن تنفذ الى مؤسسة مثل مؤسسة مجلس الشعب . فالفئة المسيطرة في المجلس (من أغنياء الريف) تريد توجيه « نقد محدود » الى حكومة الدكتور عزيز صدقي ، وبما انها عاجزة عن بلورة موقف سياسي واضح يطرح علنا أمام الجماهير ، وهي بنفس الوقت تنظر بعين القلق والخوف مما يجري في صفوف القواعد الشعبية ، كل ذلك جعلها تترك الرد على بيان الدكتور صدقي الى بعض العناصر المحسوبة على « اليسار » مثل الدكتور جمال العطيفي (وكيل المجلس) ، هذه العناصر التي تلعب في مثل مستوى الصراع الحالي ما بين وضع الحركة الشعبية وصراع الفئات الحاكمة ، دورا مزدوجا ، فهي من ناحية تحمل المطالب الشعبية ، ومن ناحية أخرى تضبطها في الاطار السياسي العام للنظام ... وهذا ما يفسر ان « المطالب الشعبية » التي جاءت في رد لجنة الرد سرعان ما انتهت الى صيغة توفيقية واحدة بين الحكومة والمجلس حين وافق المجلس بالاجماع على بيان الحكومة وأعطاها ثقته الغالية بعد النقد الشديد الذي وجهه لها « فتقرير لجنة الرد بكل ما جاء فيه مكمل لبيان الحكومة باعتبار انهما يعبران عن ارادة واحدة » كما جاء في رد الدكتور صدقي . « وأفتى » الدكتور العطيفي ذلك قائلا : « ان المجلس يعمل في اطار النظام الذي ارتضاه الشعب » ، وهو بذلك يؤكد حدود النقد والمطالب الشعبية التي جاءت في رد المجلس ، فهذه المطالب يجب أن تضبط داخل النظام ... بينما كان الطلبة يقولون في انتفاضاتهم وفي مناقشاتهم مع أعضاء مجلس الشعب (ومن ضمنهم الدكتور العطيفي نفسه) : « أن هناك خلافا استراتيجيا بين تصور السلطة في حل القضية الوطنية وبين تصور القواعد الطلابية ، فالسلطة في مصر تركز على بناء جيش نظامي بينما يرى الطلاب ان الجيش وحده لا يساوي شيئا اطلاقا دون جبهة داخلية مساندة ومعبأة ... الخ » ... أما الدكتور العطيفي فكان يقول « ليس هناك خلاف استراتيجي بين السلطة وبينكم » !

المطالب الشعبية التي رفعتها الحركة الطلابية تمثل خلافا استراتيجيا بينما مطالب الشعب في « مجلس الشعب » فتمثل محاولة لضبط الصراع في اطار النظام وتمييع القضايا واصطناع جو من الوفاق الزائف .